الاثنين 7 آذار 2022
العدد 4578 السنة السادسة عشرة
lundi 7 mars 2022 nº 4578 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

سعر الصرف متوازن عند 20 ألف ليرة؟

- لا تمويل ولا أمن غذائياً
- الناتج يتقلّص والسكان أكثر فقراً

حكومة الخضوع للأميركيين في «كوما»

لا كهرباء قريباً... وجنون أسعار [2]

روسيا - أوكرانيا
اشتداد الخناق حول كييف
إسرائيل مصرّة على الوساطة
الشمال السوري: حيّ على الجهاد!

[8 ـ 10]

يوم السبت تمكّنت قوات دونيتسك الشعبية من إجلاء 300 مواطن من ماريوبول إلى نوفوازوفسك (أ ف ب)

قضية

شركات الطيران تتمرّد على القضاء
لن ندفع أموال الـ pcr

3

انتخابات المتن

انتخابات المتن
معركة مسيحية من دون الاستعانة بصديق

4

سوريا

رعب في مخيم الهول
«غزوة داعشيّة» وشيكة؟

12

قضية

حكومة الخضوع للأميركيين في «كوما»
لا كهرباء قريباً... وجنون أسعار

ما قيل عشية تشكيل الحكومة عن مهمتها الفعلية الوحيدة بضمان إجراء الانتخابات النيابية لا يزال الكلام الوحيد «المفيد» حتى الآن، فيما غالبية القوى السياسية الناشطة لترتيب أوضاعها الانتخابية، تبقي الباب مفتوحاً أمام مفاجآة قد تجعل الانتخابات في خبر كان. اما ما بات معروفاً من ترشيحات أعلنت أو في طريقها إلى الإعلان، سواء من القوى الأساسية أو من دعاة «التغيير»، فلا يبشّر بتغيير حقيقي.

خارجياً، تتواصل الضغوط على لبنان من بوابة العقوبات الأميركية. والأمر لا يقتصر على لوائح دورية بأسماء من قررت أميركا أنهم

ابتزاز اميركي: اي دعم لقطاع الطاقة مرتبط بانجاز ملف الترسيم البحري مع العدو

يموّلون المقاومة، بل عن تهديد يومي لعشرات السياسيين من مغبّة الذهاب إلى تحالفات انتخابية قد تجعل النتائج في مصلحة حزب الله وحلفائه، إضافة إلى الضغط المتواصل من أجل إقرار صفقة ترسيم الحدود بما يناسب العدو. وفي هذا السياق، يأتي الابتزاز الأميركي البشع بربط أي دعم لقطاع الطاقة بإنجاز ملف الترسيم.

داخلياً، تتفاقم الأزمة المتصلة بشلل الدولة. الموازنة القائمة على مبدأ التقشف تعني أمراً واحداً، وهو أن لا حركة اقتصادية في البلاد بل شلل فعلي، مقابل تعطّل الإدارات العامة واحدة تلو أخرى، وتراجع حاد في القدرة الشرائية لموظفي القطاعين العام والخاص مترافقاً مع موجة جديدة من جنون الأسعار.

عملياً، لم تفعل الحكومة شيئاً في مواجهة الأزمات المتنوعة، بينما يبقى الملف المالي والنقدي المرتبط بمصير التدقيق في حسابات المصرف المركزي، والاشتباه في إقدام الحاكم رياض سلامة على اختلاس أموال عامة، ملفاً حاراً، ليس بفعل

(مروان بو حيدر)

النشاط المحدود في لبنان، بل بفعل الضغط الخارجي على خلفية الملاحقات القضائية، مع بروز إشارة «يمكن البناء عليها»، على حد تعبير مرجع كبير، تفيد بأن الأميركيين أنفسهم باتوا في وضع دفاعي صعب عن الحاكم. كما أن الحلقة الداخلية المتمثلة في تحالفه القوي مع القطاع المصرفي تتعرض لاهتزاز فعلي بفعل التحقيقات القضائية مع أصحاب المصارف. وهو ما انعكس أزمة ثقة عميقة بين سلامة والمصارف، لا سيما الكبيرة منها التي باتت تشعر بأن الحاكم مستعد لـ«بيعها» من أجل حماية نفسه.

ترسيم الحدود

من الواضح أن الرسالة الأخيرة التي حملتها السفير الأميركية دوروثي شيا من الموفد الإسرائيلي (حامل الجنسية الأميركية) عاموس هوكشتين في شأن الترسيم أعادت الأمور إلى نقطة الصفر. إذ اعتبر هوكشتين أن لبنان يقرّ بأن حدوده عند الخط 23، لكنه اتفق مع الإسرائيليين على أن ذلك ليس حقاً مقدساً للبنان، وطالب بحصّة في البلوك رقم 8. هذه الخطوة أدّت ليس إلى تجميد البحث في خطوات عملانية سريعة فحسب، بل إلى تعمق الخلاف الداخلي حول طريقة التعامل مع الملف. إذ إن رفض ثنائي أمل - حزب الله المشاركة في لجنة (تضم ممثلين عن رئاستي الجمهورية والحكومة ووزارات الدفاع والخارجية والطاقة) لدرس الطلب الأميركي، حمل رسالة يفسرها مطّلعون بأنها تعكس تمسكاً باتفاق الإطار (على كل مساوئه) لناحية إجراء المفاوضات برعاية الأمم المتحدة وتقييد حركة الوسيط الأميركي بلعب دور المسهل فقط، وهو ما حاول هوكشتين الإطاحة به. كما حمل موقف الثنائي رسالة أكثر حدّة من خلال تصريحات رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد الذي قال، ببساطة، إنه «لا تنقيب عندنا يعني لا تنقيب عند غيرنا». واتضح أن موقف رعد لا ينطوي على تحفظ عن أي تنازل في مجال الحصص فحسب، بل حمل جواباً مباشراً على رسالة عاجلة وردت من فرنسا وشركة توتال بعدم الاستعداد لأي عمل في البلوكات اللبنانية قبل الوصول إلى اتفاق نهائي على الترسيم. عملياً، يعني ذلك أن حزب الله قرّر أنه في حال منع الأميركيون فرنسا من القيام بأعمال تنقيب في بلوكات لبنانية خالصة، ستمنع المقاومة أي شركة عالمية، أميركية كانت أم أوروبية من القيام بأي أعمال تنقيب في النقاط الحدودية من الجانب الفلسطيني. وفي هذا عودة إلى مربع التوازن، وهو أمر يمكن ملاحظته حتى في اتفاق الإطار الذي لا يغفل تفاهم نيسان (توازن حماية المصالح المدنية ودور الأمم المتحدة) ولا القرار 1701 الذي ينظم إدارة الاستقرار الأمني على جانبي الحدود.

تداعيات ملف الترسيم لا تقف عند هذا الحد. فقد علمت «الأخبار» من مصدر مصري مطلع أن القاهرة ليست في وارد توقيع اتفاقية توريد الغاز إلى لبنان قبل الحصول على ورقتين: الأولى تتعلق بإعفاء واضح وصريح وكامل من عقوبات قانون قيصر، والثانية تتعلق بموافقة صريحة وموثقة ومبرمجة من البنك الدولي على تمويل العملية. وأضاف: «الأميركيون قالوا لنا، صراحة، إن الأوراق ليست جاهزة بعد، وإن ملف الكهرباء الأردنية مرتبط بالاتفاق أولاً على جر الغاز المصري. وهو ما تبلغه لبنان أيضاً من الجانب الأردني».

وفي ما يتعلق بالمفاوضات مع البنك الدولي لتمويل المشروع، تؤكد مصادر وزارة الطاقة حصول تقدم «إجرائي» لكنه ليس حاسماً، وأن الأمور عالقة في انتظار اجتماعات مجلس إدارة البنك الدولي. ونقلت عن مسؤولين في البنك إشارتهم إلى «تأخير إضافي» بسبب انشغال العالم بالحرب بين روسيا وأوكرانيا من جهة، ولأن ما تعرضه شركة كهرباء لبنان من خطط لتحقيق وقف فعلي في الهدر وتأمين عائدات جدية ليس واضحاً أو مقنعاً.

وبالطبع، ليس متوقعاً أبداً أن يصدر موقف لبناني رسمي يحمّل الأميركيين مسؤولية التأخير وابتزاز لبنان بملفي الترسيم والطاقة بسبب الخشية من إغضاب الأميركيين. إلا أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، المسؤول عن السلطة التنفيذية، لا يمارس في الوقت نفسه أي ضغط على حاكم مصرف لبنان لصرف المبالغ التي تطالب بها وزارة الطاقة (نحو 250 مليون دولار) لشراء كميات إضافية من الفيول ولتلبية حاجات موزعي الخدمات ومشغلي المحطات وصيانة الشبكات.

ارتفاع الأسعار

وسط هذا الجمود السياسي والحكومي والإداري، يشهد لبنان موجة جديدة من ارتفاع الأسعار في ظل انقطاع سلاسل التوريد وزيادة كلفة الشحن والتأمين البحري المرتبط به. وتتركز الأزمة في ملف القمح. إذ إن المخزون من هذه المادة الحيوية لا يكفي أكثر من شهر ونصف شهر حدّاً أقصى، مع بدء التهافت على القمح. وفيما تبدو الحكومة في «كوما»، تشير المعطيات إلى اتصالات مع السفيرة الأميركية التي وعدت بتأمين كمية من القمح وصوامع متحرّكة للتخزين، لكن مثل هذه الآلية تتطلب بين ثلاثة وأربعة أشهر. كما يسوّق وزير الاقتصاد أمين سلام بأنه يسعى لشراء القمح من كندا. علماً أن الوقت الذي يستغرقه وصول البواخر من كندا إلى لبنان لا يقل عن أربعة أشهر.

وفي غياب أي آلية واضحة لمواجهة الأزمة، يتوقع أن تتفاقم قريباً أيضاً أزمة السكر بعد ارتفاع الطلب العالمي على هذه المادة، لا سيما أننا على أبواب شهر رمضان عندما يرتفع الطلب على السكر، وفي ظل قرار الجزائر وقف تصديره، فيما أقرب موعد ممكن للحصول على السكر من المغرب ليس قبل حزيران المقبل.

أما مخزون المشتقات النفطية، فالخلاف حالياً لا يتعلق بالمخزون وتوافر الكميات بمقدار ما يتعلق بالتسعير اليومي الذي يريده التجار. وقد رفض الوزير طلب الشركات وأصحاب المحطات زيادة جديدة تقدر بنحو عشرة في المئة ربطاً بارتفاع الأسعار عالمياً. وقرر وزير الطاقة التمهّل في إصدار جدول تركيب الأسعار. وعليه، فإن المشكلة الأكبر ستكون لدى أصحاب مولدات الأحياء الذين بدأوا تقنين التغذية بالتيار. فيما يسجّل نشاط ملحوظ في تخزين البنزين والمازوت والطحين، ما يقود تلقائياً إلى توقع نشاط السوق السوداء في الأيام المقبلة.

تقرير

الأعلاف زادت 30%: اللحوم ومشتقات الحليب إلى ارتفاع

علي شكر

«أسعار الأعلاف ارتفعت عالمياً بعد اندلاع الحرب، الخطر الأكبر يتأتى من العقوبات على روسيا التي يستورد منها لبنان كميات كبيرة من الأعلاف، بسبب تعقد آلية تحويل الأموال إلى المصارف الروسية». ولفت إلى أن ارتفاع أسعار النفط ساهم، من جهة أخرى، في زيادة أسعار الأعلاف كون النفط أساسياً في عمليتي الحصاد والشحن»، مشيراً إلى أن الكمية المتوافرة من الأعلاف في لبنان تكفي لمدة شهرين.

أحد كبار مستوردي الأعلاف قال لـ«الأخبار» إن «الهلع الذي سيطر على الأسواق العالمية منذ اندلاع الحرب، دفع بالتجار إلى المسارعة لحجز كميات من الأعلاف خوفاً من فقدانها، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنحو 30% (من 320 دولاراً للطن إلى أكثر من 400 دولار)». وأوضح أن لبنان لا يستورد الأعلاف من رومانيا والبرازيل والأرجنتين ودول أخرى بنسب متفاوتة، لكن ما يُميز الاستيراد من السوق الأوكرانية هو نوعية الذرة وانخفاض كلفة شحنها بسبب قرب المسافة. فالاستيراد من دول بعيدة كالبرازيل يُقيّد التجار باستيراد كميات كبيرة تفوق الـ25 ألف طن للشحنة الواحدة، وبأسعار مرتفعة بسببها زيادة كلفة الشحن الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط.

ويؤكد عاملون في القطاع أن لبنان لا يمكنه الاستغناء عن استيراد الأعلاف حتى لو زرع الشعير والذرة والصويا على كامل الأراضي الصالحة للزراعة، لأن محاصيلها لا تكاد تساوي حمولة باخرة واحدة. لذلك، فإن استمرار الحرب أو توسعها إلى دول أخرى قد يدفع بمربي المواشي والدواجن إلى التخلي عنها لأنهم حتماً سيعجزون عن إطعامها. يُذكر أن عدداً كبيراً من دول المنطقة سارع إلى وضع خطط استباقية لتلافي خطر فقدان القمح والأعلاف. فالأردن، مثلاً، حجز في الأيام القليلة الماضية 23 باخرة قمح وشعير (مصدرها رومانيا وأستراليا)، علماً أن المخزون الاستراتيجي من مادة القمح يكفي المملكة لمدة تراوح بين 15 و18 شهراً، فيما يكفي مخزون الشعير (نحو 40 ألف طن) لسنة كاملة.

تقرير

شركات الطيران تتمرّد على القضاء: لن ندفع أموال الـ pcr

قررت شركات الطيران التمرّد على قرار المدعي العام لديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس بإلزامها دفع مافي ذمتها للجامعة اللبنانية ووزارة الصحة بدل إجراء فحوص الـ pcr بالدولار الفريش. بعد ثلاثة اسابيع من صدور القرار، ردّت الشركات برفض تعميم المديرية العامة الذي صدر اصر قرار خميس. بردّ «الامانات» الى اصحابها

راجانا حمية

ثلاثة أسابيع تلت صدور قرار المدعي العام لدى ديوان المحاسبة، القاضي فوزي خميس (الرقم 2) الذي ألزم بموجبه المديرية العامة للطيران المدني التعميم على شركات الطيران تحويل المبالغ المقبوضة بالدولار الأميركي الفريش، بدل إجراء فحوص الـ pcr، لحساب وزارة الصحة والجامعة اللبنانية.

كان منتظراً من الشركات ـ أو هكذا ظنّ المعنيون ـ أن تبادر إلى إعادة ما هو «أمانة» إلى أصحابها (50 مليون دولار على أساس مذكرة التفاهم الأولى الموقعة بين المديرية العامة للطيران المدني التعميم والجامعة اللبنانية ووزارة الصحة التي فرضت استيفاء 50 دولاراً عن كل راكب لإجراء فحص الـ pcr)، إلا أنها التزمت الصمت واستغرقت في إعداد المطالعات للردّ على تعميم مديرية الطيران المدني، ومن خلفه قرار القاضي خميس.

بعد ثلاثة أسابيع من الصمت، كان أول الغيث مع خروج أولى المطالعات عن «إمبراطورية» طيران الشرق الأوسط ومجموعة الخطوط الجوية القطرية... وخلاصتها: «مش دافعين».

شركات الطيران ردّت بأنها غير معنية بالتعميم، وتالياً بالقرار الصادر عن خميس، وترفض تسديد أي مبلغ بالدولار الأميركي للجامعة والوزارة، معتبرة أنها «بريئة الذمة من أي مبلغ استوفته من أي راكب لغرض إجراء فحص الـ PCR»!

ثلاثون صفحة اطّلعت عليها «الأخبار»، استعرضت فيها «ميدل إيست» الأسباب «الموجبة» التي تدفعها إلى المطالبة بفضّ سيرة الخمسين دولاراً وكأنها لم تكن. في مقدم المبررات، عادت الشركة إلى مذكرة التفاهم التي «لم تفرض دفع المبلغ بالدولار الفريش»، و«تذكّرت» الشركة التي تتقاضى ثمن تذاكرها بالدولار الفريش أن سعر الصرف «الرسمي» لا يزال 1507 ليرات. وبما أنها حولت المبالغ في وقتها، فإنها في حلّ من أمرها. وللتأكيد على «مظلوميتها» من تعاطي الدولة معها، لفتت الشركة إلى أنها «تقدم منذ عدة أشهر ولا تزال مساعدات مالية كبيرة من أموالها الخاصة لتشغيل المطار. وفي المقابل، تراكم بذمة الدولة نتيجة تعاقد مجلس الإنماء والإعمار مع شركة الشرق الأوسط لخدمة المطارات مبالغ باهظة تناهز المئة مليون دولار (...) ولا يتأخر المجلس فقط بالتسديد، وإنما يسددها بالليرة اللبنانية على سعر الصرف الرسمي». كما رأت مطالعة الشركة أن أموال الـpcr ليست حقاً للجامعة والوزارة، بل «ضريبة غير مباشرة فرضتها اتفاقية موقّعة من فرقاء تنعدم لديهم كل صلاحية لفرض هذه الضريبة (....) حيث إن إقرار مثل هذه الضريبة وتخصيصها محصور بالمجلس النيابي ويخرج كلياً عن اختصاص الإدارة»، وبناءً عليه، تعدّ هذه المذكّرة «سنداً باطلاً، وبالتالي التعميم». واستطراداً، لا يجوز «إصدار تعميم أو قرار إداري بمفعول رجعي».

هكذا، ارتأت شركة الطيران الوطنية أن

الشركات التي تبيع التذاكر بالدولار ترى أنّ تقاضي الجامعة و«الصحة» اموالهما بالدولار مخالف للقانون

«تنصب» على الجامعة الوطنية وعلى الوزارة، مطالبة بالرجوع عن التعميم ووقف تنفيذه.

وعلى الدرب نفسه، سارت مجموعة الخطوط الجوية القطرية التي رأت أن التعميم ومن خلفه القرار «مجحف بحق شركات الطيران ومستوجب الردّ»، مشيرة إلى أن «هذا المبلغ فرض على شركات الطيران ولم يؤخذ برأيها إن كانت توافق أو لا على استيفائه ولم تكن طرفاً في مذكرة التفاهم كما أنه ليس قانونياً، إذ صدر بموجب تعميم عن المديرية العامة وليس بموجب قانون أو مرسوم». «القطرية» حاولت أن تكون «ملكية» أكثر من «الوطنية»، فغاصت في التفاصيل لناحية اعتبار أن التعميم الأول المتعلق باستيفاء قيمة الخمسين دولاراً من الركاب «طلب تسديد القيمة إما بالدولار الأميركي من دون تحديد فريش أو بالعملة الوطنية، أي الليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف الرسمي الذي ما زال حتى تاريخه 1507 ليرات، أي ما يعادل 75375 ليرة». وقد عززت رأيها بالقانون اللبناني الذي «لا ينصّ على أن إيفاء المبالغ يجب أن يكون فريش، فهو لا يتضمن أي تمييز بين فريش وغير فريش، ولذلك فإن الفرض على الشركات التسديد بعملة الفريش مخالفة واضحة للقانون اللبناني»! كما أنها لم تتبلغ من المديرية العامة للطيران أو أي شركة «وجوب الدفع بالدولار، فشركات الخدمات الأرضية تابعت ومن دون أي اعتراض قبض المبالغ وفق الآلية المتبعة بالأساس، أي بتحويل مصرفي إلى الحساب المبلغ من شركات الطيران».

بغض النظر عن المطالعتين، إلا أن ما فات الشركتين أن المبالغ التي تطالب الجامعة اللبنانية بتسديدها بالدولار الأميركي، تعود للفترة التي بدأت فيها شركات الطيران باستيفاء بدل فحص الـ pcr وتذكرة السفر بالدولار الأميركي حصراً. وبما أن هذا البدل «تستوفيه الشركات كأمانة وجب عليها ردّه إلى الجامعة اللبنانية بالعملة التي دفعها المسافر»، على ما يقول رئيس الجامعة اللبنانية بسام بدران، لافتاً إلى أن هذه «ليست ضريبة، إنما هي بدل لقاء عمل قامت به الجامعة اللبنانية التي يحقّ لها بحسب قانون الموازنة أن تقوم بأعمال لمصلحة الغير كما إجراء المناقصات». لذلك، الجامعة «متمسكة بحقها في الخمسين مليون دولار»، وما عدا ذلك، «إثراء غير مشروع حصّلته الشركات على حساب الجامعة»، محمّلاً المسؤولية للشركات وللمديرية العامة التي تشترك هي الأخرى في نسف حق الجامعة... بالتقاضي.

منسق اللجنة القانونية في المرصد الشعبي، المحامي جاد طعمة، لفت إلى أن «شركات الطيران عندما كانت تغتني على حساب الجامعة اللبنانية تناست المبدأ بأن هذا المبلغ لا رسم ولا ضريبة، وإنما هو بدل خدمة تؤديها الجامعة وفرضتها وزارة الصحة التي تملك الحق بذلك». بالنسبة إلى طعمة، «هذا الأمر محسوم، والتذرّع بأنهم ليسوا طرفاً في العقد الموقّع ليس له معنى، إذ إن هذه الشركات ليس لها الخيرة بأمرها، وإنما ملزمة بتطبيق تعليمات المديرية العامة للطيران المدني». أما بالنسبة إلى عملة الدفع، فيعود طعمة إلى المادتين الرابعة والسابعة من العقد اللتين تنصّان على كيفية استيفاء المديرية المبالغ من الشركات وطريقة تحويلها، مؤكداً أنه كان يتوجّب على الشركات «دفعها بالدولار الأميركي حصراً».

(أ ف ب)

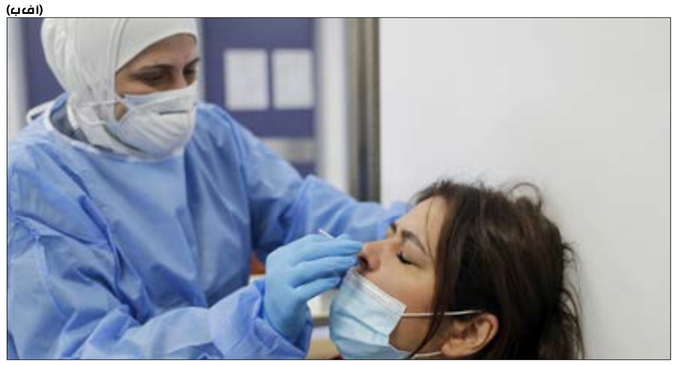

تحقيق

انتخابات المتن الشمالي
معركة مسيحية من دون الاستعانة بصديق

في المتن الشمالي 8 مقاعد يتنافس عليها التيار الوطني الحر والقوات والكتائب والأحرار والطاشناق وآل المر والمستقلون وبقايا 14 آذار والمجتمع المدني على تعدّده. هي الدائرة الأكثر «تسييساً» بين الدوائر الـ15 وتتناتشها القوى المسيحية في ما بينها. المشكلة الأساسية اليوم تكمن في كثرة المقاعد المارونية وشحّ المرشحين عليها، وبأن المجموعات المدنية عاجزة لغاية الآن على التوافق على تفصيل واحد باستثناء رفضها القاطع للتحالف مع الكتائب

رلى إبراهيم

لا تشبه انتخابات المتن الشمالي مثيلتها في أي من الدوائر الأخرى. الناخبون، هنا، أكثر تسييساً، والصراع المسيحي - المسيحي على أوجه من دون قدرة على الاستعانة بصديق أو حليف. المعركة أساسية بالنسبة إلى التيار الوطني الحر الذي تمكّن، في الدورة الماضية، من الفوز بثلاثة نواب حزبيين، وهو ما لم يتمكن من إنجازه في أي دائرة أخرى. أما للكتائب، أو آل الجميل، فهي معركة الحفاظ على العرين التاريخي الذي يؤمن لهم نائبين حزبيين، علماً أن مجموع نواب حزب الكتائب في 2018 لم يتعدّ ثلاثة. للقوات اللبنانية، هنا، قصة أخرى. إذ لطالما كان رئيس الحزب سمير جعجع ضعيفاً في المتن الشمالي. فالقوات المنشقة من الكتائب مرفوضة من آل الجميل، و«مبغوضة» من آل المر وآل لحود... إلى أن تحقق الحلم عام 2018، بفعل القانون النسبي، وبات للقوات نائب حزبي. وهو إنجاز تستميت معراب للحفاظ عليه. وفي المقابل، قد يفقد آل المر مقعداً نيابياً كان من المسلّمات في عهد النائب الراحل ميشال المر الذي شكّل، وحده، «حزباً» يوازي الأحزاب السياسية أصواتاً.

عام 2018، خاضت 5 لوائح الانتخابات في هذه المنطقة: لائحة التيار الوطني الحر والطاشناق، لائحة الكتائب، لائحة القوات، لائحة ميشال المر ولائحة المجتمع المدني والمستقلين المنضوية تحت حلف «كلنا وطني». اليوم، هناك 7 لوائح على الأقل حتى الآن:

- لائحة للتيار قوامها النواب إبراهيم كنعان (ماروني) والياس بو صعب (أرثوذكسي) وإدي معلوف (كاثوليكي). في الدورة الماضية، حصل مرشح التيار مجتمعين على نحو 20 ألف صوت، وحلّ بو صعب على رأس اللائحة بـ7299 صوتاً يليه كنعان (7179) فمعلوف (5961). وبلغ الحاصل الأول 11300 صوت ليُنخفض الحاصل الثاني إلى 10600. ما يعني أن التيار انطلق من حاصلين، وساهم كل من المرشحين سركيس سركيس وغسان مخيبر وغسان الأشقر بتأمين حاصل ثالث له. كما استفاد مرشح الطاشناق النائب أغوب بقرادونيان من حواصل التيار لينجح بعدما حاز على 7182 صوتاً. لذلك، يبحث التيار في خوض الانتخابات المقبلة في لائحة مستقلة عن الطاشناق ليستفيد من الكسور في لائحته. والبحث جار عن مرشحين موارنة للائحة والمشاورات قائمة مع سركيس.

> تقتصر لائحة الكتائب حتى الساعة على رئيس الحزب سامي الجميل والنائب المستقيل الياس حنكش

- لائحة القوات اللبنانية، ومرشحها الرئيسي الوزير السابق ملحم رياشي (كاثوليكي). علماً أن رياشي ليس حزبياً، بل يأتي من خلفية مخيبرية (نسبة إلى الأبير مخيبر)، ويحمل شعار «مرشح الحيادَ البطريركي»، لذلك يتوقع أن يتمكن من اجتذاب أصوات من غير الحزبيين. علماً أن النائب القواتي إدي أبي اللمع نال عام 2018 أصوات 8900 ناخب غالبيتهم من القواتيين، مع أنه لم يكن ناشطاً قبل النيابة ولا نشط بعدها. لذلك، احتاجت اللائحة إلى 2500 صوت إضافية، واستعانت بالكتائبي السابق ميشال مكتف (مدعى عليه بجرم تبييض الأموال) عبر شركة مكتف للتحويل الأموال) لرفدها بـ1200 صوت، ورازي الحاج بألف صوت، وجيسيكا عازار بألف صوت أيضاً. اليوم، يترشح إلى جانب رياشي كل من: رازي الحاج (ماروني، ينشط في الجرد خدماتياً عبر «مؤسسة وديع الحاج»)، هاني صليبيا (أرثوذكسي) الذي عرفه المتنيون من صوره على الباصات الداخلية في البلدة التي تدعمها مؤسسته، ومرشح حزب الأحرار رشيد أبو جودة (ماروني). ويُفترض أن تنال لائحة القوات الحاصل بفعل أصوات الحزبيين ورياشي والحاج وصليبا، مع الإشارة إلى أن اختيار القوات خوض الانتخابات على المقعد الكاثوليكي هذه المرة سيؤدي إلى معركة شرسة بين رياشي وإدي معلوف.

- لائحة الكتائب وتقتصر حتى الساعة على رئيس الحزب سامي الجميل والنائب المستقيل الياس حنكش. في الدورة الماضية، حاز الكتائب 16500 صوت، أي نحو حاصل ونصف حاصل، وكانت النتيجة نجاح الجميل بنحو 14 ألف صوت، وما تركه لحنكش، أي 2500 صوت. وبعدما كانت لوري هاتايان، عضوة منصة «كلنا إرادة»، مرشحة محتملة على اللائحة، تراجعت أخيراً لاشتراط الشركة الأوروبية التي تعمل معها عدم مشاركتها في الانتخابات. الفراغ في اللائحة الكتائبية سببه عدم رغبة المجموعات المدنية بالتحالف مع الجميل باعتبار أنه جزء من «المنظومة» والإقطاع في آن، ما سيخفض نسبة الاقتراع للائحة. رغم ذلك لا تزال المفاوضات قائمة مع مجموعات ومستقلين.

إلى اللوائح الثلاث الرئيسية، يحاول المرشح سمير صليبا تركيب لائحة، وهو يلتقي مرشحين برفقة المسؤولة عن الماكينة الانتخابية في منصة «تغيير» (نحو الوطن سابقاً) شانتال سركيس (الأمينة العامة لحزب القوات سابقاً). فيما تجري اتصالات بين المجموعات المدنية والمستقلين، مع النائب السابق غسان مخيبر والوزير السابق شربل نحاس الذي تواصل مع الإعلامي جاد غصن لتبني ترشيحه في المتن. إلا أن الأخير لم يحسم أمر ترشحه بعد، إلى حين انجلاء شكل اللائحة وأعضائها وبرنامجها حتى لا يتم «تمييع المعارضة ولضمان مقارعة السلطة بما تمثله من أذرع سياسية ومالية». كذلك ثمة مجموعة تطلق على نفسها «متنيون يحاول والده التنسيق مع الطاشناق لخوض الانتخابات ضمن لائحة واحدة مما يعطيهما فرصة الحصول على حاصلين. لكن التحالف لم يُحسم بعد بسبب تردد الطاشناق وخشيته من تشكيل رافعة لغيره.

جبهة مجموعات المجتمع المدني جزء من «المنظومة» والإقطاع في آن، اجتماعان الأسبوع الماضي من دون التوصل إلى اتفاق. إذ إن الكل يريد أن يترشح والكل يريد تركيب لوائح والكل يريد ترؤسها. علماً أن لوائح الكتائب والمجتمع المدني تتقاسمان نبض الناخبين نفسه، وفي مرتبة أدنى القوات. بالتالي ستكون المعركة الأشرس بين المجتمع المدني وقوى المعارضة. اللافت أن في المتن أربعة مقاعد مارونية، فيما يصعب على أي لائحة حزبية أو غير حزبية تأمين 4 موارنة للائحة نتيجة شحّ المرشحين الجديين، ما يعني أن الربح الأسهل هذه المرة سيكون بين هذه المقاعد ولو بكسور الحاصل. فيما يبدو الوضع أكثر انسيابياً من الناحية الأرثوذكسية حيث هناك مقعدان يترشح عن أحدهما ميشال الياس ميشال المر الذي ينطلق من إرث جدّه، ومن دعم السفيرة الأميركية دوروثي شيا التي زارتْه أول من أمس. فيما يحاول والده التنسيق مع الطاشناق لخوض الانتخابات ضمن لائحة واحدة مما يعطيهما فرصة الحصول على حاصلين. لكن التحالف لم يُحسم بعد بسبب تردد الطاشناق وخشيته من تشكيل رافعة لغيره.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تقرير

استقالة علّوش: المواجهة داخل بيت المستقبل

عبد الكافي الصمد

استقالة النائب السابق مصطفى علوش من منصبه نائباً لرئيس تيار المستقبل، الجمعة الماضي، أحدث حراكاً في طرابلس وسط تساؤلات عمّا إذا كانت خطوته مقدمة لخروج آخرين من خيمة المستقبل، وخوض الانتخابات بحجّة ملء الفراغ في السّاحة السنّية.

الاستقالة أعقبها تزايد الحديث عن توجّه يقوده الرئيس فؤاد السنيورة لتأليف لائحة من شخصيات مستقبلية تجمع علوش ونقيب المحامين السّابق فهد المقدم عن طرابلس والنّائب سامي فتفت عن الضنّية (أشارت تسريبات إلى أنّ والده النّائب السّابق أحمد فتفت قد يترشح مكانه لـ«ضرورات المرحلة») والنّائب عثمان علم الدين عن المنية، إضافة إلى أسماء أخرى لم تُحسم بعد.

علّوش أكّد لـ«الأخبار» أنه «إذا كان ملء الفراغ يكون عبر خوضنا الانتخابات سنفعل»، مشيراً إلى «أننا لم نحسم التحالفات بعد، وفي اليومين المقبلين يُفترض أن تتبلور الأمور، والأسماء التي سنتحالف معها إمّا من المستقلين أو شخصيات مقربة من تيّار المستقبل». وأكّد أن السنيورة «هو من يقود هذا الحَراك بالتفاهم مع رؤساء حكومات سابقين، ومع شخصيات مؤثّرة سياسياً واجتماعياً». وحول تأثير غياب ماكينة تيّار المستقبل مالياً ولوجستياً، قال علوش: «لا بدائل لدينا ولا تمويل لأنّنا لم نكن جاهزين لذلك. لكنّ العمل لا يحتمل الفراغ، وسنحاول في الأيّام المقبلة تأمين البدائل».

وفي هذا السياق، قالت مصادر سياسية لـ«الأخبار» إنّ السنيورة «كان يأمل بعد مؤتمره الصحافي (22 شباط الماضي) استجرار دعم سعودي مالي وسياسي لملء فراغ انسحاب الرئيس سعد الحريري في الشارع السني، إلا أنّ ذلك لم يحصل، كما أن محاولات التواصل مع شخصيات ثرية للتحالف معها لم يكتب لها النجاح بعد». المصادر نفسها أشارت إلى استياء شديد في أوساط المستقبل من خطوة علوش ومن حراك السنيورة عبْرت عنه منصّات وسائل التواصل الاجتماعي باتهامات بـ«قلّة الوفاء» للحريري. ورجّحت أن «الحريريين» سيواجهون من «خرجوا» على رئيس التيار «بشراسة أكبر من مواجهة خصوم المستقبل التقليديين لإرسال رسائل إلى الدّاخل والخارج مفادها أن لا بديل عن الحريري على السّاحة السنّية».

> علوش يخوض الانتخابات مع الخارجين على المستقبل... واحمد فتفت «راجع»؟

وفيما تحدثت معلومات عن تنسيق السنيورة ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي لتأليف لائحة مشتركة من تيّار العزم وبقايا تيّار المستقبل، استبعدت مصادر ميقاتي أن يقدم على خطوة كهذه لا تحظى بغطاء سعودي وقد يجد الحريري فيها استفزازاً له.

(هيثم الموسوي)

تقرير

انتخابات صيدا: السنيورة ينسّق مع القوات؟

أمال خليل

على غرار انتخابات عام 2018، لم تجد القوات اللبنانية قوى وازنة توافق على التحالف معها في دائرة صيدا - جزين. ورغم القبول الضمني للبعض، إلا أن الغالبية لا تقوى على تحمل وزر العلاقة مع معراب بفعل التراكمات التي لم تمحَ منذ الاجتياح الإسرائيلي لبيروت وأحداث شرق صيدا وتهجير قراها ودور القوات في تلك الحقبة. وحدها الجهة التي تجرأت على هذا التحالف في الدورة الماضية، قد تكرر فعلتها في دورة الانتخابات المقبلة. إذ تبحث القوات مع رجل الأعمال مرعي أبو مرعي في إمكانية أن يسمّي مرشحاً ضمن لائحة تجمعه مع مرشحَي القوات عن جزين، غادة أيوب بو فاضل عن المقعد الكاثوليكي وسعيد الأسمر عن المقعد الماروني. رغم أن مصادر قالت لـ «الأخبار» إن أبو مرعي يتريث في ترشيح نهاد الخولي في هذا التحالف «لاعتبارات انتخابية».

وفي هذا السياق، أفادت معلومات بدخول الرئيس فؤاد السنيورة على خط رعاية تشكيل لائحة تجمع شخصيات صيداوية ومرشحي القوات في إطار التنسيق بينه وبين رئيس حزب القوات سمير جعجع بعد اعتكاف الرئيس سعد الحريري. وبحسب المصادر، «استضافت بو فاضل أمس اجتماعاً في منزلها في مغدوشة ضم موفداً عن السنيورة وآخرين عن القوات». قيادات في تيار المستقبل أكدت لـ«الأخبار» أن التواصل مقطوع بين السنيورة والنائبة بهية الحريري منذ قرار الحريري بالاعتكاف. وفي هذا الإطار، فإن «تنسيق السنيورة مع أي قوى أخرى في حال صحته يجري بمعزل عن تيار المستقبل».

تقرير

استعجال لاختيار مرشحي المعارضة في النبطية

تواصل القوى والمجموعات السياسية المعارضة في الجنوب بذل الجهود لتذليل صعوبات تواجهها في مسعاها لتأليف لوائح موحّدة لخوض الانتخابات في دوائر الجنوب الثلاث.

وفيما يشكل البرنامج السياسي الانتخابي أبرز الموضوعات التي تنقسم حولها الآراء، فإنّ عملية الاتفاق على المرشحين تعتبر الأكثر أهمية، كون الفشل فيها سيؤدي إلى قيام أكثر من لائحة مما يشتت الأصوات.

في هذا السياق، علمت «الأخبار» أنّ الاتفاق على آلية ومعايير لاختيار المرشحين في الدائرتين الأولى والثانية مؤجّل إلى ما بعد انتهاء مهلة تقديم الترشيحات في 15 آذار، للاختيار بين أسماء جدّية في ترشحها وتقدمت به. كذلك هي الحال في قضاءي مرجعيون حاصبيا وبنت جبيل. إلا أن قضاء النبطية يشهد استعجالاً من قِبَل بعض القوى للتوصّل إلى آلية لاختيار المرشحين، قبل 15 آذار، علماً أنّ من الطبيعي ظهور أسماء جديدة، خصوصاً في ضوء الاجتماع التشاوري الموسّع الذي يعقد غداً في بلدة حبوش حول كيفية مقاربة الاستحقاق الانتخابي وتحديد الخيارات.

وعلمت «الأخبار» أن المرشحين عن المقاعد الشيعية الثلاثة في القضاء، حتى الآن هم: نعمت بدر الدين ووفيق ريحان ووسيم غندور وعلي وهبي ونزار رمال.
(الأخبار)

تقرير

الراعي المحايد ينحاز ضد روسيا!

منذ 17 آب 2020، لم يتوقف البطريرك الماروني بشارة الراعي عن الدعوة إلى «حياد لبنان» المرتكز على عدم دخوله «قطعياً في أحلافٍ ومحاور وصراعات سياسية وحروب، إقليمياً ودولياً». إلا أن الراعي «المحايد» شجب أمس «ما يحصل في أوكرانيا» و«قتل الضحايا البريئة، وتهجير شعب آمن، وافتعال جرحى ومعوّقين، وهدم الإنجازات، وإفقار المواطنين، وزرع الرعب في قلوب الأطفال»، موضحاً أن «الحياد الذي ننادي به ليس منزوع القلب والشعور والوجدان، وليس ضدّ حقوق الإنسان والشعوب في تقرير مصيرها، وليس ضدّ القوانين الدولية».

يريد الراعي تحييد لبنان عن الصراع مع إسرائيل التي تحتل جزءاً من أراضيه وتهدد بالعدوان عليه ونهب ثرواته النفطية، ويتماهى مع دعاة نزع سلاح المقاومة المتورطين في أجندات إقليمية ودولية، ويأخذ على شريحة كبيرة من اللبنانيين تعاطفها مع ما يتعرض له الشعب اليمني من عدوان وحشي مخالف لحقوق الإنسان وللقوانين الدولية، باعتبار أن ذلك يدخل لبنان «خلافاً لطبيعته وهويته، في قضايا دولية وإقليمية وتحالفات ونزاعات وحروب»، وصولاً إلى حد المطالبة باستقالة وزير بسبب تصريح «مسيء» للسعودية. إلا أنه، أمس، غادر مربع الحياد في ما يتعلق بالصراع الغربي مع روسيا الذي يدور على أرض أوكرانيا، معلناً بوضوح انحيازه إلى المحور الغربي، وصولاً إلى خلعه صفة الحياد على دول الناتو بإعلانه أن «جميع الدول المحايدة في العالم سارعت واتخذت موقفاً مؤيّداً لاستقلال دولة أوكرانيا وحريّة شعبها».

«يا مرائي! أخرج أولاً الخشبة من عينك وحينئذ تبصر جيداً أن تخرج القذى الذي في عين أخيك» (إنجيل القديس لوقا).

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

قضية

نحو تعديل قانون الصيد

حماية الطيور لا «تنظيم» قتلها

للمرة الأولى في تاريخ وزارة البيئة، يُفتح نقاش جدي حول جدوى «تنظيم» الصيد البري، مع إبداء وزير البيئة ناصر ياسين استعداده لتعديل القانون باتجاه حماية الطيور لا «تنظيم» قتلها وبتنقيته من الانصياع لأصحاب المصالح على حساب النظام الايكولوجي والتنوع البيولوجي

حبيب معلوف

رغم أن وزارة البيئة، بحسب قانون إنشائها، هي المعنية بحماية الحياة البرية، أتت التعديلات على قانون الصيد البري قبل إقراره عام 2004 من وزارة الزراعة التي كانت الوصاية لها على هذا الملف. وهي تعديلات لم تخل من تدخل أصحاب مصلحة يميلون إلى فكرة «الاستثمار» في الحياة البرية لا حمايتها.

قبل ذلك، أخذت وزارة البيئة، منذ إنشائها عام 1993، قراراً بمنع الصيد انسجاماً مع سعيها لإنشاء محميات طبيعية. إلا إنها بعد تعديل القانون لينصّ على تنظيم الصيد لا منعه، بدأت الإعداد لإصدار مراسيم تنظيمية للقانون، وفتحت موسم الصيد على مدى 4 سنوات آخرها العام الماضي، قبل أن يمتنع وزير البيئة ناصر ياسين، هذا العام، عن افتتاح ما يسمى «الموسم»، ليس بسبب عدم اكتمال نصاب المجلس الأعلى» للصيد فقط، بل لإعادة تقييم قرار المنع وقرارات التنظيم والاطلاع على الدراسات المتعلقة بوضع الطيور والتنوع البيولوجي، ولإعادة تقييم القانون نفسه وما إذا كان ينسجم مع حماية التنوع البيولوجي.

معظم التقارير التي صدرت في السنوات الأخيرة عن وزارة البيئة، وغيرها من جهات أكاديمية وأهلية، أكّدت أن أوضاع البيئة في لبنان في تراجع دراماتيكي على كل المستويات، ناهيك عن أن العالم يتعرّض لتغيرات مناخية مدمّرة مع زيادة حرائق الغابات التي تقضي على كثير من موائل الطيور وغيرها. ومع توقع أن يعود العالم إلى «رشده» بعد حصول الكوارث البيئية والمناخية، يمكن للبنان أن يحفظ لنفسه قيمة تفاضلية عبر حماية الأنواع التي يمكن أن تشكل قيمة مهمة للمستقبل، إن لجهة ديمومة الموارد والحياة أو لناحية تأمين عوائد مهمة من السياحة البيئية في بلد تشكّل بيئته وتنوع كائناته وطيوره أهم مقومات رأسماله الطبيعي.

(الأخبار)

> لا افتتاح لـ«موسم» الصيد البري قبل إعادة تقييم القانون

وفي تقييم أولي لعائدات «تنظيم» الصيد وإعطاء التراخيص في السنوات الأربع الماضية، تبين أن العائدات كانت بما يقارب 4 مليارات ليرة، في حين أن منع الصيد وحماية الطيور واعتبار مراقبتها (لا سيما الأنواع النادرة) من ضمن السياحة البيئية وعائدات المحميات، يمكن أن يدخل أضعاف هذا المبلغ بشكل مستدام، بالمقارنة مع ما يتسبب به الصيد من انقراض هذه الأنواع على المدى البعيد. هذه الأفكار وغيرها نوقشت الأسبوع الماضي في ورشة عقدت في وزارة البيئة، شارك فيها ممثلون عن الصيادين ولجان المحميات وجمعيات تعنى بالبيئة والطيور وخبراء وأكاديميين. وخرجت الورشة باستنتاجات عدة، أهمها أن وضع الطيور في لبنان مهدد لأسباب عدة تشمل، إلى جانب الصيد العشوائي والمنظّم، تلوث مياه البحيرات والأنهار وازدياد حرائق الغابات السنوية بما يُهدّد موائلها وزيادة استخدام المبيدات وانتشار مكبات النفايات... الخ مما يجعل أي زيادة في الصيد البري تهديداً لحياة الكثير من الأنواع النادرة وسبباً في اختلال في الأنظمة الإيكولوجية لا يمكن تعويضه. لذلك، كان ثمة إجماع على ضرورة إعادة النظر في قانون الصيد الذي تم تعديله عام 2004. وبما أن القانون أصبح منذ ذلك الوقت تحت وصاية وزارة البيئة وتم فتح موسم الصيد لفترة أربع سنوات، تحتاج إلى مزيد من التقييم، يحتم ذلك إعادة النظر في القانون وفقاً لمهام هذه الوزارة واستراتيجيتها ورؤيتها لحماية الحياة البرية. كما أوصى المجتمعون بضرورة إجراء تقييم دوري لوضع الطيور والحياة البرية وللأعداد والأنواع، وبتعديل القانون ليصبح في جوهره معبراً عن كيفية الحماية وليس الاستثمار، وإعادة النظر بالمجلس الأعلى للصيد ودوره وعضويته، ووقف تضارب المصالح داخله. كما كانت هناك توصية بضرورة إيجاد غرفة في وزارة البيئة تنسق بين كل المهتمين بحماية الطيور ومراقبتها ودراستها لجمع المعلومات وتحديد لائحة حمراء خاصة بلبنان، على أن تشمل الورشة المقبلة ممثلين للقوى الأمنية والوزارات المعنية. ولعل التوصية الأهم التي تحفّظ عنها ممثل اتحاد مجموعات الصيد الإلكترونية، عدم فتح الموسم المقبل للصيد البري في انتظار إنجاز هذه الدراسات والتعديلات.

41 نوعاً مهددة

يقع لبنان على خط الهجرة الرئيسي للطيور التي تتنقل بين القارات الثلاث (أوروبا، آسيا وأفريقيا)، ما يعني أن عدداً كبيراً من الطيور وأنواعها يمر عبر لبنان أو يمضي الشتاء فيه كل سنة. وفي السنوات الأخيرة، تم تسجيل نحو 409 أنواع من الطيور، بين مقيمة ومهاجرة وزائرة خلال الفصول الأربعة، من بينها 41 نوعاً مهددة أو شبه مهددة بخطر الانقراض جراء الإهمال (الصيد الجائر، والتلوّث والاتجار غير الشرعي...).

جذب سياحي

تجذب الطيور هواة مراقبة الطيور من حول العالم، وتشكل مادة للسياحة البيئية التي تساهم بدورها في دعم الاقتصاد وزيادة الدخل الوطني.

حافظة التوازن

تلعب الطيور دوراً مركزياً في حماية التنوع البيولوجي والتوازنات الدقيقة من أجل ديمومة الحياة عامة. إذ تساهم بعض أنواعها في إعادة تشجير الغابات والبساتين من خلال توزيعها بذور الأشجار، كطائر الكيخن الذي يساهم في انتشار شجر اللزاب، وطائر الأبو زريق الذي يخفي ثمار البلّوط في الأرض ليأكلها لاحقاً، فينمو بعضها أشجاراً. كما تنظّف بعض الطيور (كالنسور وغيرها من الطيور الجارحة) الطبيعة من جيف الحيوانات النافقة التي تنشر الأمراض. وخلال النهار تأكل طيور اللقلق والجوارح الأفاعي والقوارض والجرذان التي تفتك بالمحاصيل الزراعية... وتقوم طيور البوم بالمهمة نفسها ليلاً. كذلك، تقضي بعض أنواع الطيور على الحشرات والديدان الضارّة بالمزروعات، وتقلّل الحاجة إلى استعمال مبيدات الحشرات السامة التي تؤدي إلى أمراض سرطانية وعصبية خطيرة. وتعزز من نوعية المنتجات الزراعية. ويساعد بعض الأنواع في القضاء على دودة الصندل التي تفتك بشجر الصنوبر والأرز فتحمي الغابات والثروة الحرجيّة، فيما يلقّح بعضها الأزهار والأشجار كعصفور الشمس الفلسطيني الذي ينقل حبوب اللقاح من زهرة لأخرى.

قضية

مسودة جديدة لعقود العاملات... إصلاحات ولكن!

شكّل عقد العمل الموحّد الخاص بالعاملات المهاجرات مادة خلافية بين وزارة العمل وعدد من الجمعيات ومكاتب استقدام العاملات. وبعد اعتراض 10 مجموعات على نسخة معدّلة للعقد عملت عليها الوزارة بوصفها إجهاضاً لإصلاح ضمّن للمرة الأولى بعض الحقوق للعاملات في عقد العمل الموحد الصادر في أيلول 2020. عادت الوزارة ووضعت نسخة جديدة تنشرها «الأخبار». وفيها أخذت في الاعتبار عدداً كبيراً من ملاحظات الجمعيات وأبقت على بعض النقاط الخلافية

ندى أيوب

في 8 أيلول 2020، أقرّت وزيرة العمل السابقة لميا يمّين عقد العمل الموحد الذي يحكم العلاقة بين العاملات وأصحاب العمل، واعتُبر إنجازاً وتتويجاً لمسار نضالي خاضته العاملات والجمعيات الداعمة لهن، نظراً لما تضمّنه من تعديلات إصلاحية... قبل أن يوقف مجلس شورى الدولة تنفيذ العقد، بقرار إعدادي أصدره في 14 تشرين الثاني 2020، بناءً لطعن تقدّمت به نقابة أصحاب مكاتب الاستقدام. إذ تبيّن لـ«الشورى» أن «المراجعة مستندة إلى أسباب جديّة، وتنفيذ العقد يلحق ضرراً بليغاً بنقابة أصحاب المكاتب (المستدعي)»، أضف إلى ذلك وجوب استشارة مجلس شورى الدولة بمضامين القرارات التنظيمية قبل إصدارها، وهو ما لم تفعله يمّين.

مع تسلم وزير العمل مصطفى بيرم للوزارة والتزامه، في مؤتمر صحافي (10 كانون الأول 2021)، تفعيل عقد العمل الموحد الذي «تحمي معاييره العاملات من الاستغلال والإساءة، وتحتكم إليها مكاتب الاستقدام حرصاً على صيت لبنان وكرامته وتصنيفه»، عمل بيرم وفقاً للقاعدة واستشار شورى الدولة بنسخة معدّلة للعقد اقترحتها الوزارة، ليأتي الرد بـ«عدم صلاحية الوزير إصدار عقد عمل موحد، فذلك يحتاج إلى قانون لكون تنظيم العمل المنزلي يبقى خارج أحكام قانون العمل»، وفق المستشار القانوني لوزير العمل الدكتور عصام إسماعيل. لافتاً إلى أن «استشارة الشورى ملزمة، لكن التقيد بما يصدر عنه غير ملزم، ولأن هناك حاجة لتنظيم العلاقة بين العاملات وأرباب العمل، وسعياً لوقف الانتهاكات التي لا تنتظر صدور قانون من الصعب تشريعه حالياً، لن يعود بيرم عن قراره بتفعيل عقد العمل بعد موافقة كافة الجهات وإلى حين إصدار قانون». إلا أن الصيغة التي اقترحها الوزير لم تذكر صراحةً إلزامية توقيع العقد بين العاملات وأصحاب العمل، وهو ماخذ للجمعيات لأنه في ظل اختلال توازن القوة بين الطرفين، لن يوقع أي رب عمل عقداً يرتب عليه موجبات تجاه العاملة ما لم يكن ذلك إلزامياً. يجيب إسماعيل «عدم ذكر الإلزامية كان متعمداً، تطبيقاً لمبدأ قوة الإلزام بالتطبيق وليس بالنص، لأن الأخيرة تحتاج إلى قانون»، وعليه ستعمم الوزارة صيغة العقد على كتاب العدل وفي دوائرها كصيغة معتمدة، وأي معاملة تنقصها هذه الصيغة سترفضها الوزارة. «هكذا تأخذ الصيغة تقريباً قوة الإلزام بالتطبيق، وباعتمادها تتحوّل إلى عرف ملزم من خلال توافق جميع الإرادات على اعتمادها». وهنا وجب التنويه بأنه في حال قرر الطرف الأول في العقد، أي صاحب العمل، الطعن برفض وزارة العمل لمعاملته فسيربح الطعن.

في قراءتها لرأي مجلس شورى الدولة استغربت المحامية موهانا اسحاق، مديرة الشؤون القانونية في قسم مناهضة الاتجار بالبشر في منظمة «كفى»، اعتبار إصدار العقد الموحد من خارج صلاحيات الوزير، خصوصاً أن العقد الأساس موضوع منذ العام 2009 وساري المفعول، وما فعلته يمين وبيرم هو إدخال تعديلات عليه. لذلك، فإن قرار شورى الدولة هو «إطاحة بمسار تعديلي شكّل عقد العمل الموحد نافذةً له، إذ من الممكن إدخال تعديلات إصلاحية تحسّن من واقع العاملات بقرار وزير كما حصل في عهد الوزيرة يمين، كمخرج مؤقت في انتظار المسار القانوني التشريعي الطويل والخاضع للتضاربات والتجاذبات بين القوى السياسية، الأمر الذي عطّل ولا يزال تعديل قانون العمل وإقرار قانون خاص لتنظيم العمل المنزلي رغم وجود اقتراحات عدة في مجلس النواب».

بمعزل عن آلية التعديل، بتجميده لعقد العمل الموحد الصادر عن يمين، وضع شورى الدولة التطوير في مجال حقوق الإنسان بمساواة مع مصالح مالية وعمل تجاري لمكاتب الاستقدام، حين أوقف تمتع فئة هشة اجتماعياً (العاملات) بحقوق تحميهن، فقط لأن خسارة مالية أو ضرراً سيلحق بمكاتب تجارية لمعظمها باع طويل في استغلال العاملات.

وبالانتقال إلى مضمون مسودة بيرم المرسلة إلى شورى الدولة، فقد شكلت موضوع الخلاف بينه وبين الجمعيات التي رأت فيها «سقطة تنسف كل ما تمّت مراكمته في السابق من إصلاحات عبّدت الطريق لإنهاء نظام الكفالة ليعيدنا عشرات السنين إلى الوراء». وفي بيان وقّعت عليه 9 جمعيات إلى جانب «كفى»، أُدرجت البنود «المرفوضة» في المسودة، مقارنة مع ما كان مقرراً في العقد الصادر في 2020، وفق الآتي:

- تضرب المسودة حقّ فسخ التعاقد بطريقة منصفة بين الطرفين، فمن جانب العاملة، يُلقى على عاتقها عبء مادّي إن أرادت ترك العمل، بينما صاحب العمل لديه حريّة إنهاء العلاقة منفرداً ومن دون أي تعويض، على عكس النص السابق.
- تضيق المسودة هامش احتمالات العاملة بفسخ العقد من دون إنذار مسبق، في حين تعطي صاحب العمل إمكانية فسخه من دون إنذار في فترة التجربة، ولا تلزمه بشراء تذكرة عودة للعاملة في حال رغبت بالسفر.
- تمنح صاحب العمل القدرة على التحكّم بتنقّل العاملة بحرية خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي توقيع العقد، واحتفاظه بجواز سفرها والإقامة خلال كامل فترة العقد.
- تلحظ استمرارية العقد لصالح الورثة في حال وفاة صاحب العمل، ما يظهر نظرةً تملّكية تجاه العاملة.
- إلغاء ساعة الراحة بعد خمس ساعات من العمل المتواصل.
- عدم إلزام صاحب العمل بالحد الأدنى للأجور.
- عدم تحديد عدد الأطفال في منزل المستخدِم.
- عدم إلزام المستخدِم تأمين العناية الأساسية بالأسنان عند الضرورة للعاملة من ضمن الرعاية الصحية.
- عدم إلزامية صاحب العمل بتبليغ الشخص الذي تحدده العاملة للتواصل معه في حال تغيير صاحب العمل عنوان سكنه.

وقد حملت المجموعات هذه الاعتراضات وناقشتها في اجتماع مع بيرم بناء لطلبها، وعلى إثره وضعت الوزارة للمرة الثانية مسودة عقد جديدة، يقول إسماعيل إنها «تضمّنت ملاحظات الجمعيات، وأخذت في الاعتبار كافة النقاط التي طالبت بها، لجهة إعطاء حقوق العامل الأولوية أكثر منها للمصالح المادية للمكاتب، ولعدم رغبة الوزارة بتقرير أي شيء يضر بالعامل».

في المسودة الأخيرة، تراجعت الوزارة عن العديد من النقاط المرفوضة من قبل الجمعيات كعدم حجز جواز السفر وعدم تحميل العاملة أعباء مادية عند فسخ العقد وإلزام صاحب العمل بالحد الأدنى للأجور... الخ، لكنها لا تزال تخلو من بنود أخرى كإلزامية توقيع العقد وحرية تنقل العاملة..الخ. وعند سؤال «كفى» عن الموقف حيالها تجيب اسحاق: «لم نحدد قرارنا بعد في انتظار انتهاء الجمعيات كافة من دراسة النص لإبداء الرأي الموحد». هو رأي تنتظره الوزارة لإعلان التفعيل الرسمي وعودة العمل في عقد العمل الموحد وفق هذه الصيغة إذا جرى الاتفاق عليها. أما في حال رفضها فهل سندخل في جولة نقاشات جديدة؟ وأي حد أقصى من الإصلاحات سيقدّمها بيرم؟ أم أنه سيسير بها في حال موافقة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة عليها كجهة رسمية؟ في مطلق الأحوال ما سيتم تقريره يمس بسلامة وحياة وحرية وحقوق العاملات المنتظرات بدورهن ما ستؤول إليه الأمور.

استراحة

كلمات متقاطعة 3975

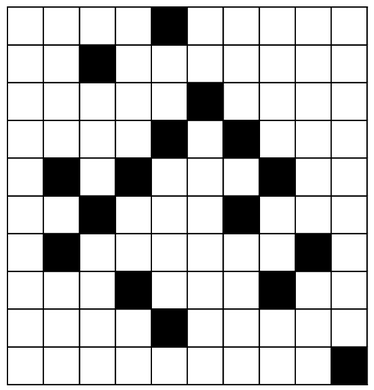

أفقيا

1- من الأقارب – دولة أميركية – 2- سياسي برتغالي راحل – مرتفع من الأرض – 3- زعيم روسي راحل – مادة قاتلة – 4- كل حديد من سيف وسكين – تزداد درجة حرارة الماء – 5- حرف جر – يجيب – 6- من الحيوانات – والدي – حرف نصب – 7- طفل لديه خلل في الكروموزومات وتتسم حالته بوجود تغييرات كبيرة أو صغيرة في بنية الجسم – 8- خاصتك – مدينة لبنانية – إقترب – 9- من أنبياء الله – عاصمة أوروبية – 10- دولة أوروبية

عمودياً

1- عائلة ضابط في الجيش المصري إغتال الرئيس أنور السادات – 2- مدينة أميركية عاصمة ولاية ميشيغان – كأس – 3- صوت السيوف – حرف جزم – لحم غير مطبوخ – 4- ذلّ الشخص وحقره – سهام – 5- من الحبوب – إقليم إسباني – 6- أمر قطيع – من الحشرات – 7- جزيرة يونانية – من كانت أسنانه قصيرة ملتزقة منعطفة على غار الفم – نهر إيطالي – 8- وجع في الإمعاء – يدوس الحنطة بالثورج – 9- شاب عفيف – آلة موسيقية – 10- مغنيّة أميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- البحرين – شح – 2- بوح – فوكلند – 3- رم – النبي – 4- ال – حمص – 5- لاك – المنيّة – 6- مهل – لا – 7- مدير – ايدال – 8- قوت – ألم – حنّ – 9- ما – بحص – حقب – 10- قبرص – كنتكي

عمودياً

1- ابو الشقمق – 2- لو – لا – دواب – 3- بحر – كميت – 4- مح – هر – بص – 5- رف – مال – آخ – 6- يواصل – الصك – 7- نكّل – مليم – 8- لندن – حت – 9- شنب – يلاحقك – 10- حديقة النبي

sudoku 3975

4	5	1					8	
3		8		4		7		1
	9						5	
9		6				2		8
			4	9	3	6		
1		3						4
	3			2		1		9
6		7	5		9			
				1			7	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3974

8	9	1	7	5	4	2	3	6
2	5	4	3	1	6	7	9	8
7	3	6	8	2	9	4	5	1
9	6	8	2	4	5	1	7	3
4	1	5	9	3	7	8	6	2
3	2	7	6	8	1	5	4	9
5	8	2	4	9	3	6	1	7
1	7	3	5	6	2	9	8	4
6	4	9	1	7	8	3	2	5

مشاهير 3975

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة أميركية حائزة على عدة جوائز سينمائية. معروفة بأعمالها الخيرية. تشغّل حالياً منصب سفير النوايا الحسنة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

4+4+7+8+9+1+10+2 = مرتفعات في سوريا ■ 4+3+4+5+6 = فضة ■ 6+11 = عملة آسيوية

حل الشبكة الماضية: **نجاة الصغيرة**

إعداد **نعوم مسعود**

على الغلاف

الغرب يضع سقفاً لمساعدة أوكرانيا
اشتداد الطوق الروسي حول كييف

جرى هاكرون مباحثات هاتفية مع بوتين امتدّت لساعة و45 دقيقة (أ ف ب)

موسكو - **أحمد الحاج علي**

تستمرّ العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، لليوم الثاني عشر على التوالي، بعدما تمكّنت من تدمير القدرات الجوّية الأوكرانية أو تحييدها، في سلسلة ضربات كان آخرها واحدة شلّت حركة الطائرات الحربية في مطار فينيتسيا العسكري، بحسب وزارة الدفاع الروسية. وبينما أصبحت العاصمة كييف رهينة طوق يزداد إحكامه بطريقة مدروسة على ما يبدو، تسعى القوات الروسية وقوات جمهوريتَي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتَين إلى تحرير كامل منطقة الدونباس، أي المحاور الشرقية للعملية العسكرية، بما يسمح في وقت لاحق قريب بتعزيز محاور الهجوم غرباً. ويرى الجنرال أناتولي خروليف، قائد «الجيش الروسي الـ58»، الذي قاد الجيش الروسي في حرب جورجيا 2008، إن هيئة الأركان العامة الروسية لديها خطط واضحة للعملية العسكرية الخاصة التي أطلقتها في أوكرانيا، معتبراً في مقابلة مع صحيفة «غازيتا. ru» الروسية، أنه «لأسباب واضحة لم يتمّ الكشف عن تلك الخطط، إذ لماذا نمنح الطرف الآخر ورقة مساومة كهذه؟».

بدأت، أمس، عملية إجلاء المدنيين المحاصرين في مدينة ماريوبول عبر الممرات الإنسانية

وحول تقييمه للمعركة بعد مرور أكثر من أسبوع على انطلاقها، يؤكد أن العملية «تمضي قُدُماً بحسب المخطّط الموضوع لها»، مشيراً إلى أن «الجيش الروسي أفشل أيّ قدرة للقوات الأوكرانية على تكبيده خسائر كبيرة، عبر تدمير بنيتها التحتية العسكرية، وضرب أنظمة الدفاع الجوي لديها، ومواقع الصواريخ والمدفعية، إضافة إلى تدمير الدبابات والمدرّعات». ويلفت إلى أن «الاستخبارات الروسية قامت بعمل جيّد سلفاً، حيث قدّمت خروليف إلى الآخير «يعتمد حالياً مبدأ عزْل المدن الأوكرانية، وقطع الإمداد بالذخيرة والمعدّات عن الجيش الأوكراني»، مبيّناً أنه «في العلوم العسكرية، هذا الإجراء هو نوع من الحصار، إذ يجبَر العدو بعد تركه من دون تعزيزات، على رفع الراية البيضاء».

في هذا الوقت، بدأت، أمس، بحسب مصادر إدارة مدينة ماريوبول الأوكرانية، عملية إجلاء المدنيين المحاصرين في المدينة عبر الممرّات الإنسانية التي جرى الاتفاق عليها قبل يومين. وكانت القوات الروسية توافقت مع السلطات المحلية للمدينة على تحديد ثلاثة أماكن لانطلاق الحافلات ووسائل النقل الخاصة، في حال توافرها لدى المواطنين. وسبق ذلك قيام «قوات أزوف» اليمينية المتطرّفة بشنّ هجوم أدى إلى تدمير مبنى سكني قضى في داخله ما يزيد على 200 شخص، يصعب حتى الساعة انتشالهم من تحت الأنقاض. وتقوم هذه القوات التي تتألّف من النازيين الجدد بإطلاق النار على الراغبين في الخروج من المدينة، علماً أنه بحسب مصادر نائبة رئيس الوزراء الأوكراني، إرينا فيريشوك، يوجد في ماريوبول ما يزيد على 200 ألف مواطن، وفي مدينة فولنوفاخا 15 ألفاً يحتاجون إلى إجلائهم فوراً. وهي المعلومات نفسها التي ذكرها رئيس مركز إدارة شؤون الدفاع التابع لوزارة الدفاع الروسية، العقيد ميخائيل ميزينتسيف.

ويوم السبت الفائت، تمكّنت قوات دونيتسك الشعبية من إجلاء 300 مواطن من ماريوبول إلى نوفوازوفسك، في حين أزرت القوات الروسية في عمليات خاصة لفتح ثغر في بعض أحياء المدينة لتسهيل خروج المدنيين. وبحسب الناطق باسم قوات دونيتسك الشعبية، إيوارد باسورين، فقد «رفضت القوات الأوكرانية ضمان عدم انتهاك قرار وقف إطلاق النار في مدينتَي ماريوبول وفولنوفاخا لتسهيل إجلاء آمن للمدنيين»، على رغم أن المدينة على شفير «كارثة إنسانية فظيعة»، على حدّ تعبير رئيس جمهورية دونيتسك الشعبية، دينيس بوشيلين، بسبب نقص الموارد والمواد الأساسية. وكذلك انقطاع المياه والكهرباء والغاز والدواء.

سياسياً، وبينما يُتوقّع استئناف المفاوضات الروسية - الأوكرانية اليوم، وسط تشكيك روسي في نوايا سلطات كييف، تكثّفت الاتصالات ما بين المسؤولين الروس ونظرائهم الغربيين، في ظلّ تشديد متزايد من الأخيرين على عدم الرغبة في دخول نزاع عسكري مع موسكو. وفي هذا الإطار، أكد رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أن «هذا ليس نزاعاً مع الناتو، ولن يصبح كذلك، لم يرسل أيّ حليف قوات قتالية إلى أوكرانيا، وليس لدينا عداء مع الشعب الروسي، ولا نرغب في طعن أمة عظيمة وقوة عالمية». ودعا جونسون، في مبادرة أعلنها من ستّ نقاط، إلى «الانفتاح على الدبلوماسية، ووقف التصعيد، ومشاركة سلطة كييف على نحو كامل في تسوية محتملة، ولكن مع تصعيد الضغط الاقتصادي على الرئيس فلاديمير بوتين، والذهاب إلى أبعد من العقوبات الاقتصادية، عبر طرد كلّ بنك روسي من نظام سويفت، وإطلاق يد السلطات البريطانية والغربية لتقشير الأموال الروسية القذرة في لندن»، على حدّ تعبيره.

أمّا المتّصلون، فكان أوّلهم الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي أجرى مباحثات هاتفية مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، امتدّت لساعة و45 دقيقة، نصح خلالها بوتين، ماكرون، بأن يجري مباحثاته مع كييف بشأن التزامها بالقوانين الدولية الإنسانية، مطمئناً إياه إلى أن محطة زابوريجيا الكهروذرية تحت حماية القوات الروسية والحرس الأوكرانيين، وأن مستويات الإشعاع فيها آمنة، ومؤكداً له أنه سيحقّق مسعاه سواءً عن طريق الحرب أو المفاوضات، وأنه لم يكن في نيّته استهداف المحطات النووية. كذلك، اتّصل الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بنظيره الروسي، وسمع منه تكراراً للموقف نفسه من أن روسيا لن توقف عمليتها إلّا إذا استجابت أوكرانيا لمطالبها. وفي هذا الإطار، يبدو أن العائق الأساسي في مسار التفاوض بين الطرفين، كما وصفه أحد أعضاء الوفد المفاوض، هو اعتراف كييف بقرازي موسكو ضمّ شبه جزيرة القرم، ومنح الاستقلال لجمهوريتَي دونيتسك ولوغانسك، مع ضمان حرية القوات الروسية لاستكمال العملية العسكرية حتى اجتثاث النازية الجديدة، والقضاء على ما جرى ضخّه إلى أوكرانيا من سلاح.

ليس فقط إحداثيات الأهداف، ولكن أيضاً معلومات دقيقة حول ظروف وإمكانيات الجيش الأوكراني». وبشأن تقييمه للتكتيكات العسكرية التي يتّبعها الجيش الروسي، قال خروليف إن الأخير «يعتمد حالياً مبدأ عزْل المدن الأوكرانية، وقطع الإمداد بالذخيرة والمعدّات عن الجيش الأوكراني»، مبيّناً أنه «في العلوم العسكرية، هذا الإجراء هو نوع من الحصار، إذ يجبَر العدو بعد تركه من دون تعزيزات، على رفع الراية البيضاء».

لا مجيب غربياً لاستغاثة زيلينسكي:

المتوافر حالياً حفنة طائرات قديمة!

واجه «حلف شمال الأطلسي»، ومن خلفه الولايات المتحدة، إصرار الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، على إنشاء منطقة حظر جوّي فوق بلاده، بالرفض، بينما يسعى الطرف الأميركي إلى الظهور بمظهر الباحث عن حلول من أجل تسليح أوكرانيا بالطائرات العسكرية التي تطالب بها، من دون أن يؤثّر ذلك في أيّ بلد آخر ضمن «الناتو».

وأمس، أعلن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أن بلاده «تعمل جاهدة» للتوصّل إلى اتفاق مع بولندا لتزويد كييف بطائرات حربية. وأفادت تقارير بأن الاتفاق قد ينصّ على تسليم أوكرانيا مقاتلات من طراز «ميغ - 29» تعود إلى الحقبة السوفياتية، بما أن الطيارين الأوكرانيين مدرّبون عليها. وكان مسؤولون أميركيون، بينهم بلينكن، قد استبعدوا إلى حدّ كبير قيام أيّ دولة عضو في «حلف شمال الأطلسي» بتزويد أوكرانيا بأسلحة «كاسرة للتوازن». لكن الوزير الأميركي قال للصحافيين، خلال زيارة إلى مولدافيا: «لا يمكنني التحدّث عن جدول زمني، لكن يمكنني القول إننا نتعامل مع الأمر بشكل نشط جدّاً». وأشار إلى أن الولايات المتحدة تُجري «محادثات مع مسؤولين أوكرانيين، للحصول على تقييم محدّث لاحتياجاتهم». وأضاف: «ننظر حالياً في مسألة الطائرات التي يمكن لبولندا أن تقدّمها لأوكرانيا، والكيفية التي سيكون بإمكاننا التعويض من خلالها، في حال قرّرت بولندا تقديم هذه الطائرات».

وتحثّ كييف الغرب على تزويدها بمساعدة عسكرية، بما فيها طائرات حربية، للدفاع عن نفسها ضدّ «الغزو» الروسي، وهو ما تطرّق إليه لقاءً عُقد بين بلينكن ووزير الخارجية الأوكراني، دميترو كوليبا، عند الحدود الأوكرانية - البولندية، حضّ خلاله الأخير الولايات المتحدة على توفير المقاتلات. وبعد مرور عشرة أيام على اندلاع الحرب، قال كوليبا إن «الطلب الأكبر لدينا هو على الطائرات المقاتلة، والطائرات الهجومية وأنظمة الدفاع الجوي». وأضاف، عقب لقائه نظيره الأميركي: «إذا خسرنا الأجواء، ستُسفك دماء أكثر بكثير على الأرض». وبالتزامن مع هذه الزيارة، دعا زيلينسكي، دول أوروبا الشرقية تحديداً،

> **استبعد ميلي فكرة إقامة منطقة حظر طيران لأنها ستقتضي «محاربة نشطة» للقوات الروسية**

إلى تزويده بطائرات روسية الصنع. وطالب، خلال اتصال عبر الفيديو مع أعضاء في الكونغرس الأميركي، أول من أمس، بزيادة التمويل وتشديد العقوبات الاقتصادية ضدّ روسيا، لا سيما حظر واردات النفط والغاز الروسي. ووفق «وول ستريت جورنال»، تعهّد أعضاء في الكونغرس بإرسال عشرة مليارات دولار من المساعدات لأوكرانيا. غير أن البيت الأبيض استبعد، في هذه المرحلة، فرضية منع واردات النفط الروسية، خوفاً من ارتفاع الأسعار للمستهلكين الأميركيين المتأثّرين بالأساس بتضخّم قياسي. وأفادت الصحيفة بأن المسؤولين الأميركيين ذكروا عدداً من القضايا العملية الصعبة، بما في ذلك تسليم الطائرات إلى أوكرانيا، وبأن الاتفاق سيتطلّب موافقة البيت الأبيض وتحرّكاً في الكونغرس. كما أن الولايات المتحدة ليست لديها أيّ مقاتلات «أف - 16» منتَجة حديثاً يمكن أن تسلّمها لبولندا مقابل مقاتلات «ميغ - 29»، لا سيما أن بولندا تواجه تهديداً روسيّاً محتملاً، وتحتاج إلى مقاتلاتها للدفاع عن نفسها. وجاءت الخطوة الأميركية الأخيرة عبر بولندا، غداة تعبير زيلينسكي عن أسفه للقرار «المتعمّد» الذي اتّخذه «حلف شمال الأطلسي»، بعدم فرض منطقة حظر جوي في أوكرانيا. وقال زيلينسكي، في فيديو نشرته الرئاسة الأوكرانية: «مع عِلمه بأنّ لا مفرّ من ضربات جديدة وسقوط ضحايا، تعمّد حلف شمال الأطلسي اتّخاذ قرار عدم حظر المجال الجوي لأوكرانيا». وأضاف: «اليوم، أعطت إدارة الحلف (الأطلسي) الضوء الأخضر لمواصلة الضربات على مدن وقرى أوكرانية». وتابع: «نعتقد أن دول الأطلسي نفسها أوجدت رواية مفادها أن منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا ستثير عدواناً روسياً مباشراً ضدّ الناتو». وكان «الحلفاء» قد رفضوا، في وقت سابق من يوم الجمعة، طلب كييف إنشاء منطقة حظر طيران في أوكرانيا، لكنهم حذّروا الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، من عقوبات جديدة إذا لم يوقف الحرب. وقال الأمين العام لـ«الناتو»، ينس ستولتنبرغ، إن «الطريقة الوحيدة لفرض منطقة حظر جوي هي إرسال مقاتلات تابعة للناتو إلى المجال الجوي الأوكراني، ومن ثمّ فرض منطقة حظر الطيران هذه عبر إسقاط الطائرات الروسية». وأضاف: «إذا قمنا بذلك، سينتهي الأمر بنا في وضع قد يفضي إلى حرب شاملة في أوروبا، تتورّط فيها العديد من الدول الأخرى وتتسبب بمعاناة إنسانية أكبر بكثير. لهذا السبب، نتّخذ هذا القرار المؤلم».

وفي الاتجاه نفسه، استبعد رئيس الأركان الأميركي، الجنرال مارك ميلي، أمس، فكرة إقامة منطقة حظر طيران في أوكرانيا، لأنها ستقتضي «محاربة نشطة» للقوات الروسية. وقال، خلال زيارة استمرّت بضع ساعات في لاتفيا المتاخمة لروسيا: «إذا تمّ الإعلان عن منطقة حظر جوي، سيتعيّن على شخص ما وصلها». وتابع، في حديث مع وسائل إعلام محلية: «سيتوجّب علينا إذاً أن نذهب ونحارب القوات الجوية الروسية بفاعلية». مضيفاً: «لم يقل الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ينس) ستولتنبرغ، أو أي مسؤول سياسي كبير من الدول الأعضاء، إنهم يريدون القيام» بخطوة كهذه. وزاد ميلي، وهو أول مسؤول أميركي كبير يتحدّث علناً عن المسألة: «إذاً اليوم، أنا لست على دراية بأيّ مشروع لإقامة منطقة حظر طيران». في هذه الأثناء، من المتوقّع أن تزور نائبة الرئيس الأميركي، كامالا هاريس، من 9 إلى 11 آذار، بولندا ورومانيا لإظهار دعم بلادها لهاتين الدولتين في خضمّ الحرب في أوكرانيا، على ما أعلن البيت الأبيض الجمعة. وجاء في بيان للبيت الأبيض أن هذه الزيارة التي تقود هاريس إلى وارسو، ثمّ إلى بوخارست، «ستثبت قوة حلف شمال الأطلسي ووحدته، وكذلك الدعم الأميركي للحلفاء في الخاصرة الشرقية» للتحالف العسكري.

(الأخبار)

العقوبات لا تتجرّأ على الطاقة: خشية غربية من كارثة مُحقَّقة

موسكو - **الأخبار**

تزايد الحديث في الأسبوع الماضي عن إمكانية فرض الولايات المتحدة عقوبات على قطاع الطاقة الروسي، مع تأكيد المتحدّثة باسم البيت الأبيض، جين بساكي، أن واشنطن «منفتحة» مع شركائها على احتمال اتّخاذ مثل هذه الخطوة. وأشارت بساكي إلى أن بلادها تبحث في التأثيرات المحتملة لذلك على الأسواق العالمية وأسعار الطاقة في الولايات المتحدة. كما برزت مواقف للمستشار الألماني، أولاف شولتز، أعلن فيها أن برلين تعمل لتخفيف اعتمادها على الغاز الروسي. وفي هذا الشأن، كشفت وزارة الاقتصاد الألمانية أن بنك «كيه أف دبليو» الألماني وقّع مذكّرة تفاهم مع شركتَي الطاقة، «نيديرلاندسه خاسيوني» الهولندية و«أر دبليو إي» الألمانية، لبناء محطّة غاز طبيعي مسال في مدينة برونسبويتل الساحلية، شمالي البلاد. من جهتها، تحدّثت «وكالة الطاقة الدولية»، يوم الخميس الماضي، عن خطّة من عشر نقاط لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي بنحو 50 مليار متر مكعّب (أي بمقدار الثلث)، خلال سنة واحدة.

وتعتمد أوروبا على روسيا في نحو 40 في المئة من الغاز الطبيعي الذي يأتيها معظمه عبر خطوط «أنابيب يامال-أوروبا» التي تعبر بيلاروس وبولندا إلى ألمانيا، و«نورد ستريم 1» الذي يذهب مباشرة إلى ألمانيا، أكبر مستهلك للغاز الروسي، مروراً بأوكرانيا. ووفقاً لمركز «Bruegel» للأبحاث، لا يزال الاتحاد الأوروبي يدفع ما يصل إلى 660 مليون يورو (حوالى 722 مليون دولار) يومياً لروسيا، أي حوالى ثلاثة أضعاف المستوى الذي كان قائماً قبل أن تهاجم الأخيرة أوكرانيا. وعلى رغم كثرة الحديث الغربي عن إمكانية الاستغناء عن الغاز الروسي، إلّا أن البنك الدولي يعتبر أن ذلك لا يزال غير ممكن في الوقت الحالي، مع وجود أمل في أن يتغيّر الوضع في السنوات الخمس المقبلة. وفي الاتجاه نفسه، أكد عدد من خبراء الطاقة، في تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال»، أن «استبدال الغاز الروسي ليس بالأمر السهل»، مضيفين أن «مصادر الطاقة المتجدّدة ستستغرق وقتاً أطول لإحداث فرق». ولفت الخبراء إلى أن المورّدين الأقرب إلى أوروبا، مثل النرويج والجزائر وأذربيجان، غير قادرين على زيادة الإنتاج بشكل كبير، متابعين أن «الروابط الداخلية بين شبكات أنابيب الغاز في أوروبا غير مكتملة، ممّا يجعل من الصعب توزيع أيّ غاز إضافي موجود».

أمّا موسكو، فلا تزال تؤكد استمرارها في العمل على تزويد أوروبا بالغاز، الذي زادت تدفّقاته بحدود الضعف في الأيام الماضية، وفق ما أفادت به شركة «غازبرم» الروسية. ويبشّان السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى قطاع الطاقة، تبدو روسيا مطمئنّة إلى أن هذا الخيار صعب اللجوء إليه في المدى القريب، وفق محلّلين. وفي هذا الإطار، يلفت الخبير الرائد في «مؤسّسة أمن الطاقة الوطنية»، ستانيسلاف ميتروفيتش، إلى أن «فرض عقوبات على قطاع الطاقة الروسي ستكون له تداعيات كبيرة على السوق»، خصوصاً أن روسيا هي ثالث دولة في العالم من حيث إنتاج النفط وأكبر مصدّر له (حوالى 5 ملايين برميل يومياً أي 12% من التجارة العالمية)، وأن صادراتها من المنتجات البترولية تبلغ 2,85 مليون برميل يومياً (15% من التجارة العالمية). بدوره، يعتقد الخبير في «معهد الطاقة والتمويل»، سيرغي كونغراتييف، أنه وفقاً للظروف القائمة، «من المستحيل وقف استيراد الغاز الروسي من قِبَل الاتحاد الأوروبي»، مشيراً إلى أنه «ليس ثمّة بدائل جدّية في العالم، بالنظر إلى أن الدول القادرة على تعويض غياب روسيا في الساحة الدولية، أي إيران وفنزويلا، لا يمكنها لعب دور فعّال على المدى المنظور».

> **حذر الكرملين من تداعيات فرض قيود على شراء النفط الروسي**

وإذا كان الغاز الطبيعي المسال هو الوحيد القادر فعلياً على تعويض غياب روسيا، فإن الأمر سيعتمد كثيراً على الولايات المتحدة وقطر. وبحسب الأرقام، تنتج قطر الآن 77,7 مليون طن سنوياً (طن واحد من الغاز الطبيعي المسال يعادل 1,4 ألاف متر مكعب من الغاز الطبيعي). لكن المشكلة الرئيسة هي أن 85% من هذه الكمّيات قد جرى حجزها، منها نحو 70% مُوجّهة إلى السوق الآسيوية. أمّا الولايات المتحدة، فبلغت التقديرات في شأن إنتاجها في نهاية 2021 نحو 72 مليون طن، وفي الحدّ الأقصى يمكن أن تصل إلى 87 مليون طن. ويرى الخبراء أنه في الأشهر المقبلة يمكن لواشنطن والدوحة أن تساهما في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي بمقدار 35 مليار متر مكعب إضافي، إلّا أن ذلك يظلّ أقلّ من صادرات الغاز الروسية، والتي تُقدَّر بنحو 200 مليار متر مكعب كلّ عام. وعلى رغم ما تَقدّم، يبقى السؤال الأهم ما مدى ارتداد فرض عقوبات على قطاع الطاقة الروسي على الاقتصادَين الروسي والعالمي؟ في هذا الشأن، حذّر الكرملين من تداعيات هكذا عقوبات، منبّهاً على لسان المتحدث باسمه، ديمتري بيسكوف، إلى «عواقب وخيمة ستقلب أسواق الطاقة العالمية». بدورهم، تحدّث الخبراء الروس عن «ضربة خطيرة للإنتاج المحلّي والوظائف، فضلاً عن عائدات الميزانية الروسية»، التي حقّقت، وفقاً لدائرة الجمارك الفيدرالية، 493,3 مليار دولار من الصادرات العام الماضي، نحو 54% منها من بيع النفط والغاز. كذلك، سيشكّل أيّ قرار بفرض عقوبات على قطاع الطاقة ضربة لخطط الحكومة الروسية لمواجهة العقوبات الأخيرة، وتحديداً مسألة إلزام المصدّرين ببيع 80% من إيراداتهم بالعملة الصعبة لدعم الروبل. على أن هذه الأضرار لن تقتصر على موسكو وحدها، بل إن أوروبا كلّها ستتضرّر بشكل كبير، فضلاً عن الانعكاسات التي ستطاول الاقتصاد العالمي، وفق ما بدا يظهر في ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى مستويات كبيرة في الأسبوع الماضي، مع تحذيرات من احتمال أن يتخطّى سعر برميل النفط 150 دولاراً.

وتتناغم التحذيرات الروسية في هذا الشأن مع رأي مركز «Bruegel» للأبحاث، الذي قدّر أن ملء مخزون كافٍ من الغاز في أوروبا قبل الشتاء المقبل، سيكلّف ما لا يقلّ عن 70 مليار يورو بالأسعار الحالية، مقارنة بـ12 مليار يورو في السنوات السابقة. وفي الاتجاه نفسه، نبّه مدير برنامج الطاقة والمناخ في «مركز دراسات الديموقراطية» في بلغاريا، إلى أنه «إذا توقّف الغاز الروسي، فلن يكون هناك سقف للأسعار». كذلك، خفضت شركة «كابيتال إيكونوميكس للأبحاث» توقّعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو في 2022 بنحو نقطة مئوية واحدة على خلفية العقوبات. وقالت إن «إنهاء تسليم الغاز الروسي يمكن أن يقلّل النموّ بمقدار نقطتَين مئويتَين آخرتَين ويؤدي إلى ركود».

على الغلاف

إسرائيل مصرّة على الوساطة:
«الحياد» ملجأنا الوحيد

علي حيدر

أقرّ رئيس وزراء العدو، نفتالي بينيت، ضمناً، بفشل وساطته في الصراع الروسي - الأوكراني؛ إذ اعتبر خلال جلسة الحكومة أنه «حتى لو لم تكن الفرصة كبيرة، فبمجرّد أن تكون هناك فرصة صغيرة... أرى أنه من واجبنا الأخلاقي القيام بكلّ محاولة». ومنذ انطلاق تلك الوساطة، بدا واضحاً أن ليست ثمّة مؤشّرات إلى إمكانية نجاحها، فما الذي دفع بينيت إلى المضيّ فيها؟ وما الذي يكشفه ذلك من مخاوف وتقديرات لدى المؤسّستَين السياسية والأمنية إزاء آفاق هذه الحرب وتداعياتها على إسرائيل والمنطقة؟ جرى الحديث، ابتداءً، في الكيان الإسرائيلي، عن أن العاملَين الأساسيَّين اللذَين سمحا لبينيت بالمبادرة إلى لعب دور بواشنطن وموسكو، وأنه لا توجد مصلحة لإسرائيل في الأزمة»، إلّا أن ذلك يوحي بأن هناك قدْراً من الندّية والتوازن في العلاقة بين إسرائيل والولايات المتّحدة، وهو ما لا يطابق الواقع، حيث يَظهر التميّز الذي يسِم علاقتهما عائداً، بالدرجة الأولى، إلى المكانة التي تحتلّها تل أبيب في الاستراتيجية الأميركية، والدور الوظيفي الذي تؤدّيه في خدمة مصالح وأشنطن في المنطقة.

في المقابل، فإن علاقة تل أبيب بموسكو تقوم على تقاطع المصالح في ساحات، وتباينها في أخرى. ولذلك، فإن إسرائيل تنتمي تلقائياً إلى المعسكر الغربي الذي يصطفّ وراء النظام الأوكراني، لكن متغيّرات البيئة الإقليمية التي بات الجيش الروسي جزءاً رئيساً منها، وقدرته على التأثير في حرّية عمل سلاح الجو الإسرائيلي في سوريا والمنطقة، دفعت بينيت، مدعوماً من الجيش، إلى محاولة التمايز عن المعسكر الدولي الذي ينتمي إليه، بخاصة أن هناك استعداداً روسياً للمُضيّ في معادلة التنسيق القائمة مع إسرائيل، حتى الآن. أمّا الحديث عن عدم وجود مصلحة لإسرائيل في هذا النزاع، فهو على النقيض تماماً من حقيقة الواقع. إذ إن تل أبيب تُعدّ من أكثر الأطراف قلقاً من تداعيات الأزمة التي تواجهها أوروبا والعالم، والتي لخّصها بينيت نفسه قبل أيام بقوله إن «النظام العالمي يمرّ بهزّة هائلة»، مشيراً بكلامه إلى المخاوف الإسرائيلية من اهتزاز المعادلة الدولية القائمة على هيمنة الولايات المتحدة، وتسارع تراجع الأحادية القطبية في اتجاه التعدّدية القطبية. الأكيد أن المؤسسات السياسية والأمنية في إسرائيل أشبعت هذا المتغيّر الدولي بحثاً. ولذا، فإن الدور الذي يصرّ بينيت على لعبه هو خلاصة توصيات تقدّمت بها قيادة الجيش، وفق تقارير إعلامية، ومفادها ضرورة عدم اتّخاذ مواقف علنية ضدّ روسيا. ويعود ذلك إلى أن الجيش هو أكثر مَن يعلم خطورة حدوث تغيّر في الأداء الروسي على الساحة السورية. وفي هذا الإطار، نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن ضباط في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وصفهم سياسة الحكومة بأنها «متوازنة ومسؤولة وواقعية إزاء تحدّيات الجيش». ومن هنا، يصبح مفهوماً السعي للعب دور الوسيط، على رغم إدراك أن تل أبيب أن نجاح الوساطة مرهون بانفتاح الطرفَين المتحاربَين على إمكانية عقد صفقات، وهو ما لا يبدو متحقّقاً إلى الآن في ظلّ تأكيد بوتين، لبينيت، في اتّصال هاتفي قبل أيام، أن مفتاح الحلّ يكمن في المحافظة على المصالح الأمنية الروسية. وعلى هذه الخلفية، تساءلت صحيفة «هآرتس» عمّا «يمكن أن تُحقّقه إسرائيل حيث فشلت فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة؟».

وإذا كان حجم الأزمة يتجاوز بكثير قدرة إسرائيل على التأثير، فإن جلّ ما تعمل عليه تل أبيب، اليوم، هو تجنّب استفزاز الجانب الروسي، الذي يستطيع ابتزازها والضغط عليها من البوابة السورية. وفي هذا الاتجاه، تأتي محاولة بينيت التأكيد لبوتين إصرار إسرائيل على

تعكس الموافقة الأميركية، إلى الآن، تفهّماً للأداء الإسرائيلي (أ ف ب)

> الدور الذي يصرّ بينيت على لعبه هو خلاصة توصيات تقدّمت بها قيادة الجيش

الحياد على رغم كونها جزءاً من المعسكر الغربي، وسعيه بالتوازي إلى تبرير هذا الحياد لدى الأميركي والأطلسي بقدرته على التحدّث مع الطرفَين. ويُضاف إلى ما تَقدّم حاجة بينيت الشخصية إلى تعزيز مكانته في الداخل والخارج، في ظلّ استطلاعات الرأي التي تشكّك في إمكانية فوزه في أيّ انتخابات مُقترضة. ولذا، فهو يعتقد أن بإمكانه توظيف «الوساطة» في مواجهة بعض الداخل، الذي تتعالى فيه أصوات تطالب بأن تكون إسرائيل منسجمة مع نفسها عبر الانحياز علناً إلى أوكرانيا.

في ما يتعلّق بالموافقة الأميركية على وساطة بينيت، فهي تعكس، إن صحّت، تفهّماً أميركياً إلى الآن للأداء الإسرائيلي. لكن بحسب صحيفة «هآرتس»، فإن لدى الأميركيين اعتراضات بالفعل، «وإسرائيل فسّرت ضوءاً أصفر لبقاً من جانبهم على أنه ضوء أخضر برّاق، بالفعل الله يسترنا»، في ما يؤشّر إلى القلق من أن تفرض الولايات المتحدة على إسرائيل بعض القيود في العلاقة مع روسيا، وتلزمها بأداء أكثر انحيازاً إلى الغرب. لكن ما الذي دفع بينيت إلى التعريج على ألمانيا، حيث التقى المستشار أولاف شولتز لمدّة ساعة ونصف ساعة، قبل عودته إلى إسرائيل، على رغم أنه كان بإمكان محادثته هاتفياً وإطلاعه على مُخرجات اللقاء مع بوتين. حول ذلك، تشير بعض التقديرات إلى أن بينيت أراد استباق انتقادات محتملة في الغرب للقائه الرئيس الروسي، والإيحاء بأن لديه شركاء دوليين كباراً في الغرب في هذه المبادرة، فيما تتحدّث آراء أخرى عن أن المحطّة الألمانية تؤشّر إلى أن «ما يشغل بوتين حتى في خضمّ الحرب: تجديد مشروع خطّ أنابيب الغاز من روسيا إلى ألمانيا، نورد ستريم 2، الذي جمّده الألمان كعقوبة فورية ضد روسيا بعد غزو أوكرانيا».

على أيّ حال، وعلى رغم أن لا مؤشّرات حتى الآن إلى إمكانية أن يغيّر الجانب الروسي أداءه، بما يُضيّق هامش حرية سلاح الجو الإسرائيلي في اعتداءاته في الساحة السورية، إلّا أن ما يقلق المؤسسة الأمنية في إسرائيل هو أن هذه الأزمة مفتوحة على العديد من السيناريوات، ومن الصعب الإحاطة بتداعياتها والتحوّلات التي يمكن أن تتسبّب بها على المستويَين العالمي والإقليمي. ولعلّ السيناريو الأبرز الذي تتخوّف منه تل أبيب، هو أن يؤدي تدحرج التطورات إلى دفع روسيا لتبنّي خيار تعزيز تحالفها مع أطراف «محور المقاومة»، ودعمه في سوريا والمنطقة، بهدف إنتاج معادلة جديدة من البوابة السورية والإقليمية مع المعسكر الغربي. وممّا يساهم أيضاً في تأجيج المخاوف في إسرائيل، هو أن كلّ ذلك يتزامن مع توالي المعطيات عن قرب التوصّل إلى اتفاق نووي يرفع العقوبات عن إيران.

انطلاق عمليات التجنيد في الشمال السوري:
حيّ على الجهاد في أوكرانيا

دمشق - علاء حلبي

بخُطى متسارعة، تتابع فصائل عدّة في الشمال السوري عمليات حشد المقاتلين وتجهيزهم لإرسالهم إلى أوكرانيا، عبر تركيا، بطرق مختلفة، بعضها عن طريق عقودٍ عمل على غرار ما جرى سابقاً عند إرسال مقاتلين إلى ليبيا وأذربيجان، وبعضها الآخر، وهو الأبرز، من خلال تحويل أوكرانيا إلى «وُجهة للجهاد العالمي». ويأتي هذا التحشيد لتحقيق مكاسب لأطراف عديدة، سواءً منها حلف «الناتو» بقيادة الولايات المتحدة التي تحاول إعادة إحياء المشهد الأفغاني، أو تركيا التي تجد الفرصة سانحة للتخلّص من آلاف «الجهاديين» الذين مرّرتهم خلال سنوات الحرب إلى سوريا، أو حتى أبو محمد الجولاني (زعيم هيئة تحرير الشام - جبهة النصرة) الذي يلفي بدوره الفرصة مواتية للتخلّص من بقايا الفصائل التي كانت تزاحمه للسيطرة على مناطق انتشاره في الشمال والشمال الغربي من سوريا.

مصادر معارضة أكدت، إلى «الأخبار»، افتتاح مراكز تجنيد عديدة في ريفي حلب الشمالي والغربي، بالإضافة إلى مراكز محدّدة في ريف إدلب، حيث جرى تجهيز عقود عمل مماثلة للعقود التي أبرمت خلال عمليات شحن المقاتلين وإرسالهم إلى ليبيا وأذربيجان، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة المقابل المادي لهؤلاء اليوم. وتفاوتت الأجور المعروضة عليهم، وفق المصادر، ما بين نحو 1500 دولار للمقاتلين العاديين، ونحو 3 آلاف دولار لـ«القادة» والخبراء في عمليات التلغيم والتفخيخ والقناصة والمدرّبين على استخدام مضادّات الطيران ومضادات الدروع. كما تمّ تخصيص عمولات للعاملين في مكاتب التجنيد مقابل كلّ توقيع. ولفتت المصادر إلى أنّ هذه المبالغ التي تُعتبر كبيرة، مقارنة بالأجور التي يتقاضاها المقاتلون في صفوف الفصائل التابعة لتركيا داخل سوريا، والتي تُعطى بالليرة التركية ولا تتجاوز في كثير من الأحيان الـ100 دولار أميركي، فضلاً عن أنّ تسليمها يتأخّر لشهور عديدة، شكّلت عنصر جذب للمقاتلين، في ظلّ الأزمة الاقتصادية والمعيشية الكبيرة التي تعيشها تلك المناطق، وسط حالة الاقتتال والمزاحمة الفصائلية على السيطرة على معابر التهريب. واللافت في العقود التي يتمّ توقيعها في ريف حلب، قبول المكاتب، التي تعمل بإشراف تركي مباشر، جميع المتقدّمين ممّن يتمتّعون بصحة جسدية جيّدة، بغضّ النظر عن وجود خبرات قتالية سابقة وحتى من دون تحديد شرط واضح للعمر، ما يفتح الباب أمام احتمال تجنيد الأطفال والقصّر. وإضافة إلى المبالغ المالية الكبيرة التي عُرضت على المقاتلين، ذكرت المصادر أن عمليات ترويج غير مباشرة تجري أيضاً لاعتبار هذه العقود «بوّابة مضمونة ومدفوعة الأجر للوصول إلى أوروبا»، عوضاً عن طرق التهريب الأخرى المكلفة والخطيرة.

وفي وقت تُقدَّم فيه جميع التسهيلات الممكنة لتجنيد مقاتلين في ريف حلب، يبدو الوضع مختلفاً على القتال في أوكرانيا تحت مسمّى «الجهاد»، أبرزها فتوى سابقة للمنظّر «الجهادي» السعودي المعتقل في السعودية، سليمان العلوان، الذي أباح «القتال مع دولة كافرة ضدّ دولة كافرة»، والذي يُعتبر في فتواه أنه «إذا لم توجد رابة شرعية قادرة على النكاية بالعدو، فلا حرج من القتال تحت راية ذلك الحاكم الكافر، ولا سيما إذا دعت إلى ذلك المصالح العامة».

وتأتي ذلك في وقت يستكمل فيه الجولاني عملية إعادة هيكلة قواته في مناطق سيطرته بإشراف تركي، في انتظار الفرصة المناسبة للتمدّد إلى مناطق ريف حلب الشمالي التي تسيطر عليها فصائل عدّة، في ظلّ حالة الفوضى الكبيرة التي تعيشها تلك المناطق. والظاهر أن الحرب في أوكرانيا، وعمليات تجنيد المقاتلين والتخلّص من «الجهاديين» الذين كانوا يؤرّقون الجولاني، ستسرّع من وتيرة هذا التمدّد، ما سيصبّ بمجمله في مصلحة تركيا، التي ستتخلّص من عبء المقاتلين الموالين لها، وتحصّن حدودها الجنوبية مع سوريا بفصيل متماسك متصناع لها ومقبول أميركياً من جهة، كما ستنقل الصراع «الجهادي» الذي تتحكّم بمفاصله إلى مواجهة روسيا في أوروبا بمباركة من حلفائها في «الناتو».

> تأتي عمليات التجنيد في وقت يستكمل فيه الجولاني إعادة هيكلة قواته في مناطق سيطرته بإشراف تركي

إلى حدّ ما في إدلب التي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام»، حيث منعت «الهيئة» عمليات تسجيل أيّ من مقاتليها في تلك القوائم، في حين دفعت بشكل كبير نحو تسجيل «الجهاديين» غير السوريين من الفصائل الأخرى، والذين أنذرتهم خلال الفترة الماضية لإخلاء منازلهم، كما تركت الباب مفتوحاً من دون قيود للأفراد غير المنضوين في صفوفها من السوريين. وبالتوازي مع الضغوط المستمرّة على هؤلاء «الجهاديين»، كثّفت حسابات «جهادية» على مواقع التواصل الاجتماعي تداول فتاوى تحضّ

كثّفت حسابات «جهادية» على مواقع التواصل الاجتماعي تداول فتاوى تحضّ على القتال في أوكرانيا (أ ف ب)

الحدث

غيوم روسيّة في سماء «فيينا»
التفاؤل بالمفاوضات النووية لا يتبدّد

على رغم ما أحدثته مطالبة موسكو، قبل يومين، بضمانات أميركية قبل إعادة العمل بالاتفاق النووي، من إرباك في المشهد المتصل بمحادثات فيينا، خصوصاً في ظلّ الحديث عن مطالب صينية مماثلة، إلّا أن التفاؤل بإمكانية إحياء «خطة العمل المشتركة الشاملة» لم يخْبُ. ولعلّ ممّا أسهم في إبقاء هذا التفاؤل مرتفعاً، هو توصّل إيران و«الوكالة الذرية» إلى خريطة طريق لمعالجة خلافاتهما، ما من شأنه إزاحة عقبة من طريق المفاوضات

طهران - محمد خواجوئي

يبدو أن الأزمة الأوكرانية بدأت تُلقي بظلالها فعلاً على محادثات إحياء الاتفاق النووي الجارية في فيينا، بالتوازي مع تصعيد النزاع الدائر بين روسيا والغرب. وتجلّت تلك التأثيرات، بوضوح، في إعلان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أول من أمس، أن «موسكو طلبت من واشنطن ضمانات، قبل إعادة العمل بالاتفاق بشأن برنامج إيران النووي». وفي مؤتمر صحافي، قال لافروف الذي طاولته عقوبات واسعة مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على خلفية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا: «طلبنا من زملائنا الأميركيين تقديم ضمانات مكتوبة، بأن العقوبات لن تؤثّر في حقّنا في التعاون الحرّ والكامل مع إيران، تجارياً واقتصادياً واستثمارياً وتقنياً وعسكرياً». وردّت وزارة الخارجية الأميركية على ذلك بالتصريح بأن «العقوبات الجديدة على روسيا، لا علاقة لها بخطّة العمل المشترك الشاملة، ولا يجب أن تؤثّر على التنفيذ المحتمل لها». وأضافت أنه «في ما يخصّ هذه الخطّة، فإننا سنواصل التعاون مع روسيا»، لافتة إلى أن «موسكو لديها مصالح مشتركة بشأن التأكّد من أن طهران لن تحصل على السلاح النووي أبداً». وإذ لم يُفصح وزير الخارجية الروسي عمّا قد تقوم به بلاده في حال عدم تلقّيها الضمانات الخطية المطلوبة، إلّا أن المؤكّد أن تصريحاته اقحمت عنصراً جديداً في مشهد إحياء الاتفاق النووي، ربّما يؤدّي إلى تعقيدات إضافية على مسار التوصّل إليه. وممّا يعزّز هذا الاحتمال هو ما أفادت به مصادر في إيران من أن الطرف الصيني المشارك في محادثات فيينا أثار طلباً مماثلاً لدى أميركا، ودعا إلى تقديم ضمانات للعلاقات الاقتصادية مع إيران، في فترة ما بعد إعادة العمل بالصفقة النووية.

> لا تزال بعض المصادر المقرّبة من السلطة في إيران متشائمة إزاء ما يجري في فيينا

في غضون ذلك، اتفقت إيران و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، خلال زيارة المدير العام للوكالة، رافاييل غروسي، لطهران أول من أمس، على وضع خارطة طريق لتسوية الخلافات العالقة. وتأسيساً على البيان المشترك الصادر عن الطرفين، فإن طهران «مكلّفة بتقديم إيضاحات على تساؤلات الوكالة، قبل 20 آذار 2022 كحدّ أقصى». وأشار البيان إلى أن «هذه الأسئلة تغطّي المواضيع المتّصلة بثلاثة مواقع لم تتطرّق إليها إيران سابقاً». وستقوم «الوكالة الدولية»، بعد أسبوعين من تلقّيها هذه الإيضاحات، بدراسة الأجوبة الإيرانية، وإعادة إرسال أسئلة بشأنها إلى «مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية»، على أن يعمد غروسي، في خاتمة المطاف، إلى تقديم استنتاجاته إلى مجلس محافظي «الوكالة الدولية» في حزيران المقبل. وكانت تقارير أفادت بأن مفتشي الوكالة حدّدوا أربعة مواقع «مشتبه فيها» في إيران، أحدها في تورقوز آباد في ضواحي طهران. لكنّ البيان المشترك لم يشِر إلى تلك المواقع، الأمر الذي يشي بأن الطرفين قد يكونان توصّلا إلى اتفاق حول إحدى القضايا التي تجري مناقشتها. والجدير ذكره، هنا، أن إغلاق ملف إيران لدى «الوكالة الدولية»، فضلاً عن رفع مجمل العقوبات، وكذلك تقديم الضمانات، كلّها مسائل تمثّل الشروط الإيرانية الثلاثة لإحياء «خطّة العمل المشترك الشاملة». وبالتالي، يبدو أنّه في ظلّ الاتفاق بين طهران والوكالة، قد جرى اتّخاذ خطوة أخرى على طريق إحياء الخطة.

مع ذلك، لا تزال بعض المصادر المقرّبة من السلطة في إيران متشائمة، إزاء ما يجري في فيينا، إذ كتبت صحيفة «كيهان» المحسوبة على مكتب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، أمس، أن «نتائج الجولة الثامنة من المحادثات النووية بين إيران ومجموعة 4+1، لا يزال يكتنفها الغموض». وأضافت أن «بعض الأخبار والتكهّنات تشير إلى أن الأطراف الغربية تمارس الضغط على الفريق الإيراني المفاوض لتخييره بين عدم الاتفاق، أو الاتفاق السيّئ؛ وهو الاتفاق الذي تريد تحقيقه أميركا وأوروبا». وأكّدت الصحيفة أن الجمهورية الإسلامية لن ترضخ في هذه الحقبة من حياتها للمساومة تحت الضغوط الغربية، معتبرة أنّه «إن كان مقرّراً الاختيار بين الاتفاق السيّئ وعدم الاتفاق، فإن الخيار الثاني سيمثّل بالتأكيد الخيار الأمثل، لأن إحياء الاتفاق النووي من دون رفع العقوبات، سيكون محض خسارة». وفي سياق متصل، لفت عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، أبو الفضل عمويي، إلى أنه «على الرغم من إعداد النص الرئيس للاتفاق المحتمل، لا يزال هناك خلاف حول موضوع أو موضوعَين». وتحدّث عمويي عن تصريح وزير الخارجية الروسي بشأن تلقّي ضمانات من الولايات المتحدة، موضحاً أن «النقطة التي أثارها الجانب الروسي، أخيراً، هي مطلب روسي من أميركا، وطهران لم تتقدّم بأيّ طلب في هذا الصدد». وأضاف أن هذه «قضية يجب على موسكو وواشنطن حلّها في ما بينهما، لأنّها متعلّقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين».

افتتح إيران و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية» على وضع خارطة طريق لتسوية الخلافات العالقة (أ ف ب)

العالم | سوريا

أنذرت «قسد» منذ هجوم سجن الصناعة عدة تدابير أمنية في محاولة للحد من تأثير أي هجوم متوقع من خارج مخيم الهول

رعب في مخيم الهول: «غزوة داعشيّة» وشيكة؟

تنبأ جملة من المؤشّرات الميدانية، وآخرها تسلّل عدد من عناصر تنظيم «داعش» إلى داخل مخيم الهول، بأن المخيم قد يكون هدفاً مقبلاً للتنظيم، على طريق سعيه إلى استجماع قوّته والعودة إلى السيطرة على مساحات بعينها. والظاهر أن الإجراءات الاحترازية التي اتّخذتها «قسد» منذ هجوم سجن الصناعة، لم تفلح في تحصين المخيم، الذي نجح «داعش» في بثّ الرعب داخله، على رغم تكثيف «التحالف الدولي» زياراته للهول، من دون اتخاذ أيّ تدابير أمنية إضافية

الحسكة - أيهم مرعي

يُعدّ مخيم الهول واحداً من أكثر الأهداف رجحاناً لدى عناصر تنظيم «داعش»، الذين تمكّنوا من الفرار من سجن الثانوية الصناعية في مدينة الحسكة، إثر الهجوم الذي شنّوه هناك منذ نحو أربعين يوماً، وهو ما تدركه قيادة «قسد» جيداً، التي عمدت إلى اتخاذ تدابير أمنية داخل المخيم وفي محيطه، في محاولة لمنع أيّ «غزوة» جديدة للتنظيم قد تستهدفه. وممّا يعزّز احتمال مهاجمة «الهول»، هو أن «مدينة الخيام» باتت بالفعل في مرمى نيران التنظيم، من خلال تصعيد العمليات داخلها، وصولاً إلى مرحلة الهجوم المباشر عليها، مطلع الشهر الحالي. وبرز تمكّن عدد من عناصر «داعش»، أخيراً، من التسلّل إلى داخل «الهول» لأوّل مرّة منذ تأسيسه، كمؤشر إلى إمكانية عودة التنظيم إلى المخيم، خاصة أن هذا التطوّر تزامن مع عمليات اغتيال مستمرّة ينفذها «داعش» في «الهول»، الذي شهد منذ مطلع العام 14 حالة اغتيال، بينها 3 حالات قطع رؤوس. وأكد مصدر من داخل المخيم، لـ«الأخبار»، أن «عناصر تابعين لداعش تمكّنوا من كسر أسواره، والوصول إلى القسم العراقي منه، ومطالبة قاطنيه باتباع تعاليم الدولة الإسلامية، بعد التعريف بأنفسهم بأنهم من حسبة الدولة». وأضاف المصدر أن «الأهالي أبلغوا عناصر قسد بالخرق الأمني، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات مع العناصر المتسلّلين، نتج منها مقتل اثنين منهم وفرار آخرين، مع إصابة عدد من عناصر قسد». وأشار إلى أن «خلايا التنظيم، نجحت في حربها النفسية داخل المخيم، من خلال تمكّنها من زرع الخوف في قلوب الجميع، بعد تكرار حوادث الاغتيال وقطع الرؤوس»، متابعاً أن «كلّ تدابير قسد الأخيرة لم تمنع تلك الخلايا من ممارسة نشاطها، ومواصلة نشر الرعب».

وكانت «قسد» اتّخذت، منذ الهجوم على سجن الصناعة، عدّة تدابير أمنية، من بينها إغلاق البوابة الرئيسة لمخيم الهول بالسواتر الترابية، مع افتتاح بوابة رئيسة بديلة داخل القسم السابع، بعيدة نسبياً عن «قسم المهاجرات»، وتخصيص مدخل للمنظمات الدولية، في محاولة للحدّ من تأثير أيّ هجوم متوقّع من خارج المخيم. لكنّ الظاهر أن تنظيم «داعش» نجح، من خلال تنفيذ اغتيالات بحقّ كلّ من يتمّ تهديدهم، في بثّ الرعب في قلوب عناصر الحراسة، الأمر الذي سيمنعهم من مواجهة أيّ هجوم واسع على «الهول»، ويسهّل بالتالي عملية السيطرة عليه، في فترة زمنية قصيرة. وتدأب وسائل الإعلام التابعة لـ«قسد»، منذ فترة، على التحذير من الخطر الذي يشكّله تنظيم «داعش» على مخيم الهول، وإمكانية استنساخ هجمات سجن الصناعة على المخيم. ونقلت وسائل إعلام مقرّبة من «قسد»، عن مصدر أمني، تأكيده أنهم «تلقّوا معلومات استخباراتية تفيد بتحضير تنظيم الدولة الإسلامية للسيطرة بشكل كامل على مخيم الهول، شرقي الحسكة». وأشار المصدر إلى أنهم «منذ هجوم التنظيم على سجن الصناعة في الحسكة، يتلقّون معلومات مكثّفة عن احتمال شنّ هجوم واسع على المخيم». وأضاف أن «مجموعة من خلايا داعش كانت تحضّر لتنفيذ عملية داخل الهول، الإثنين الفائت»، مرجّحاً أن «تكون هذه المجموعة هي أولى المجموعات التي بدأت بالتحضير لشنّ الهجمات». وكانت الأمم المتحدة حذّرت، الشهر الماضي من «تفاقم الوضع الأمني المتدهور أساساً في مخيم الهول الذي تتولّى الإدارة الذاتية الكردية الإشراف عليه ويضمّ نحو 62 ألف شخص، ثمانون بالمئة منهم نساء وأطفال». وفي تقرير مفصّل، نبّهت لجنة مجلس الأمن الدولي العاملة بشأن تنظيم «الدولة الإسلامية» ومجموعات جهادية أخرى، إلى أن «مخيمات النازحين ومرافق الاحتجاز، خصوصاً في شمال شرق سوريا، تمثّل تهديداً كامناً». وتحدّثت عن الإبلاغ عن «حالات من نشر التطرف والتدريب وجمع الأموال والتحريض على تنفيذ عمليات خارجية في الهول»، لافتة إلى أن «بعض المعتقلين يعتبرون المخيم آخر ما تبقّى من الخلافة» التي أعلنها التنظيم عام 2014 على مناطق سيطرته في سوريا والعراق المجاور قبل أن يتمّ دحره منها. ويضم القسم الخاص بالنساء الأجانب وأطفالهن من عائلات مقاتلي التنظيم، قرابة عشرة آلاف امرأة وطفل، وفق اللجنة، التي أفادت أيضاً بأن «بعض القاصرين يجري تلقينهم وإعدادهم ليصبحوا عناصر في تنظيم الدولة الإسلامية في المستقبل».

> يتّبع «داعش» أسلوباً ترهيبياً واضحاً من خلال اغتيال من يتم تهديده

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
«إذا مات العالم ثلم في الإسلام ثلمة لا يسدها شيء إلى يوم القيامة» تسليماً بقضاء الله وقدره ننعى إليكم وفاة
العلامة العلم الحجة المجاهد آية الله السيد فخر الدين ابو الحسن الموسوي
تقبل التعازي طيلة أيام الأسبوع في منزله الكائن في بلدة الغازية من الساعة العاشرة صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً ومن الساعة الثالثة بعد الظهر و حتى السادسة مساءً.
وذلك ابتداء من اليوم الاثنين الواقع فيه 7 آذار 2022 وحتى يوم السبت في 12 آذار 2022.
ويقام يومياً مجلس عزاء عند الساعة الخامسة عصراً.
كذلك ستقام ذكرى الأسبوع يوم الأحد في 13 آذار 2022 الساعة التاسعة والنصف صباحاً في حسينية بلدة الغازية.
عظم الله أجورنا وأجوركم
الفاتحة.

إنا لله وإنا إليه راجعون
«إذا مات العالم ثلم في الإسلام ثلمة لا يسدها شيء إلى يوم القيامة» تسليماً بقضاء الله وقدره ينعى إليكم أبناء المرحوم الحاج أبو طلال خليفة وفاة
العلامة العلم الحجة المجاهد آية الله السيد فخر الدين ابو الحسن الموسوي
رحمه الله وأسكنه فسيح جناته
الفاتحة.

مطلوب

مطلوب لمعمل خياطة صناعيّة في نيو روضة - عمال درزة باترونيست - موديلست معلم كوي - معلم تسحيب Moulage- مسؤول معمل - المعاش مُغرٍ.
للاتصال:
01/689503 - 01/690521

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة تحصيل بيروت المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري – مبنى فيعاني – الطابق الثاني، لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية:
http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم البريد المضمون	«رقم الانذار»	رقم المكلف
عماد احمد راجح مكي	RT000178197LB	3065/ 2021	677309
ابراهام حجاطور اوسكريجيان	RT000178201LB	3077/ 2021	678152
اوهانس خجاطور اوسكريجيان	RT000178202LB	3079/ 2021	678155
طاكوهي خجاطور اوسكريجيان	RT000178203LB	3080/ 2021	678160
بورانيه خجاطور اوسكريجيان	RT000178204LB	3082/ 2021	678164
هافن ش م م	RT000178205LB	3087/ 2021	678459
هدى محمد ديب نصولي	RT000178213LB	3115/ 2021	680192
سلوى فريد بستاني	RT000178216LB	3117/ 2021	680278
شركة اش دي غروب ش م م	RT000178253LB	3465/ 2021	680929
حسن احمد هبو	RT000178297LB	3478/ 2021	689017
عماد احمد حسيني	RT000177670LB	3006/ 2021	117904
ساره دل قايي خبازي واخر	RT000176300LB	1665/ 2021	3261155
محمد عبد الله عبد الرحمن القصاب	RT000176296LB	1653/ 2021	2999480
ماريا داس دوريس كارفاليو سعاده	RT000176297LB	1654/ 2021	3121753
محمد صديق عبد الرحمن القصاب	RT000176295LB	1652/ 2021	2999471
عبد الوهاب جاسم محمد العبد الوهاب	RT000176294LB	1651/ 2021	3198041
هنادي عبد الحليم شاتيلا	RT000176292LB	1649/ 2021	2394823
جمال بشارة خلف	RT000176291LB	1648/ 2021	2340296
صالح عبد الحليم شاتيلا	RT000176289LB	1640/ 2021	2963411
سعدية صالح عثمان شاتيلا	RT000176290LB	1647/ 2021	680580
هيام عبد الحليم شاتيلا	RT000176293LB	1650/ 2021	2963414
امنة جاسم محمد العبد الوهاب	RT000176286LB	1641/ 2021	3198058
احمد نمير محمد علاء الدين الصواف	RT000176284LB	1638/ 2021	1309048
وردة الياس شعيا	RT000176283LB	1637/ 2021	2318968
منير بديع شجاع	RT000176287LB	1642/ 2021	2064649
ناجي اميل رزق	RT000176281LB	1635/ 2021	139155
انطونيو روكي عبود	RT000176280LB	1634/ 2021	2695788
عبد الوهاب بن محمد بن جاسم العبد الوهاب	RT000176279LB.	1633/ 2021	2629897
فيليب نعمة فيعاني	RT000176277LB	1631/ 2021	2251010
وديع نعمة فيعاني	RT000176276LB	1630/ 2021	2251007
عبدالله عبد العزيز الغرمان	RT000176474LB	1866/ 2021	2692013
ملحم ابراهيم ابو حيدر	RT000176492LB	1889/ 2021	1994806
بهيه عجاج الشعار	RT000176487LB	1883/ 2021	682045
فريال احمد حسيني	RT000176488LB	1884/ 2021	1174332
راني بلال البلعه	RT000176484LB	1880/ 2021	1664173
غلازيك هيلين غلازيك انستاز	RT000176475LB	1868/ 2021	2968717
كارل جوزف الياس كفوري	RT000177059LB	2177/ 2021	2714676
اعتدال زياد الطيش	RT000177620LB	2739/ 2021	930863
فدى زياد الطيش	RT000177622LB	2757/ 2021	930846
سميرة زياد الطيش	RT000177621LB	2756/ 2021	930800
رجينا جرجي اللقيس	RT000177648LB	2966/ 2021	3052373
زينة فضلو ابو حيدر	RT000177641LB	2952/ 2021	616841
ناديا ابراهيم ابو حيدر	RT000177643LB	2957/ 2021	1994801
اديب محمد عبدالله	RT000177646LB	2962/ 2021	1740478
هند نظير شجاع	RT000177639LB	2946/ 2021	2974309
ليلى خليل ريح	RT000177638LB	2944/ 2021	2667701
ناديا خليل البنا	RT000177635LB	2939/ 2021	2659223
احلام حسن عبد الله عبد المحسن المحيسن	RT000177634LB	2937/ 2021	3151100
بروانط يسابي طوقانليان	RT000177633LB	2935/ 2021	678201
محمد قاسم قصاب	RT000177727LB	3162/ 2021	1435670
هانية محمد خير السردوك	RT000177729LB	3164/ 2021	915945
ياسمين ماجد الصفدي	RT000017777151LB	3130/ 2021	1441599
عبد الحفيظ مصطفى ناصر	RT000177723LB	3158/ 2021	3148893
نادين محمود امهز	RT000177719LB	3154/ 2021	525190
محاسن سيد درويش الحساني	RT000177718LB	3153/ 2021	616133
نوره بنت صالح بن سليمان العمري	RT000179928LB	4990/ 2021	2241019
رفيق محمد عيتاني	RT000179925LB	4985/ 2021	2239277
مصطفى محمد عيتاني	RT000179924LB	4983/ 2021	2239272
سعد الدين محمد الحساني	RT000179918LB	4975/ 2021	2236469
SINO MED SAL OFF SHORE	RT000179912LB	4969/ 2021	2229496
موزه فهد خليفه شاهين الغانم	RT000179908LB	4965/ 2021	2227597
اكس ايميو ش م ل اوف شور	RT000179905LB	4961/ 2021	2226463
شركة الخيول للانتاج والتوزيع الفني شركة سعودية	RT000179984LB	5055/ 2021	2382797
داوود سلمان محمد اللامي	RT000179835LB	4808/ 2021	2174467
سمر محمد حنوف	RT000179831LB	4804/ 2021	2173421
فادي محمد ديب شبعان	RT000179838LB	4821/ 2021	2174644
سامر شربل زغيب	RT000179843LB	4832/ 2021	2178642
ARC MARINE AND CONTRACTORS S.A.L OFF-SHORE	RT000180047LB	3175/ 2021	2160705
مروان محمد العريس	RT000178196LB	3064/ 2021	676926
Le Ouna SARL لأوُونا ش م م	RT000179510LB	4041/ 2021	689213
اوصاف علي دغمان	RT000179945LB	5018/ 2021	2276967
شلبية ش م ل	RT000179947LB	5020/ 2021	2283675
شركة كوماندنتي ش م ل	RT000179943LB	5016/ 2021	2273245
شركة ريزيدانس كسليك ش م م	RT000179940LB	5013/ 2021	2264990
الرضا ش. م .ل اوف شور	RT000179954LB	5027/ 2021	2328717
BLISS INITIATIVE SAL OFFSHORE	RT000179962LB	5034/ 2021	2339983
طارق يوسف صبرا	RT000179963LB	5035/ 2021	2341666
وسيم ابراهيم باسيل	RT000179965LB	5036/ 2021	2346782
محي الدين احمد البرجاوي	RT000179966LB	5037/ 2021	2348275
محمود احمد البرجاوي	RT000179967LB	5038/ 2021	2348313
وليد محمد عمر نصولي	RT000179975LB	5046/ 2021	2370786
شركة انكو ش م م	RT000179977LB	5048/ 2021	2374860
(القابضة ش.م.ل (هولدنغ II الفينيقية	RT000179986LB	5057 /2021	2383597
يولا ادوار شنياره	RT000179994LB	5065/ 2021	2389359
كونكورد سكاي ش م ل اوف شور	RT000179974LB	5045/ 2021	2370396
محمد اياد طه غزال	RT000179748LB	4659/ 2021	2082977
سرا عبد الغني الزعبي	RT000179491LB	4662/ 2021	2083122
سمر محمد العطار	RT000179750LB	4666/ 2021	2086935
سميرة اميل الخوري	RT000179751LB	4669/ 2021	2088866
ميسان ابراهيم بزي	RT000179756LB	4695/ 2021	2103916
سمير امين غزال	RT000179757LB	4697/ 2021	2107413
رندا جوماتا سيمون صحناوي	RT000179727LB	4788/ 2021	331000
طوني اميل نصرالله	RT000179826LB	4799/ 2021	2169300
شركة ثارا للانتاج والتوزيع الاعلامي -شركة سعودية	RT000179885LB	5056/ 2021	2382982
نوال محمد عابد الحصني	RT000179791LB	4757/ 2021	2139468
المركز الزراعي التعاوني لارزاق ش.م.م	RT000180172LB	4314/ 2021	6023
الشركة المشرقة للتصنيع والتسويق - سورابروم - ش.م.م	RT000180168LB	4310/ 2021	6005
شركة مشاريع الكومبيوتر والالكترونيك سبكو	RT000180167LB	4309/ 2021	6003
دار الحمراء للطباعة والنشر والتوثيق والتوزيع	RT000180163LB	4305/ 2021	5991
(شركة هولفير ش.م.ل (هولدنغ	RT000180162LB	4304/ 2021	5985
شركة مدواي للسفر	RT000180161LB	4303/ 2021	5976
وارنر برادرس اف اي انك	RT000180160LB	4302/ 2021	5975
شركة تكنيفور هولدنغ	RT000180159LB	4301/ 2021	5972
شركة ترنستال ش.م.ل	RT000180158LB	4300/ 2021	5967
ماري اوهانس اندراوبيان	RT000178423LB	3665/ 2021	2072835
ابراهيم حسين برو	RT000179746LB	4651/ 2021	2082028
وايرلس تكنولوجيس انك	RT000180155LB	4297/ 2021	5952
اكسي سوار	RT000180153LB	4295/ 2021	5947
شركة مجموعة الرياض للهندسة والمقاولات والتجارة العامة	RT000180152LB	4294/ 2021	5946
طارق بدري مكارم	RT000179820LB	4793/ 2021	2165900
GREEN LINE TRADING AND MANAGEMENT S.A.L OFF SHORE	RT000179816LB	4784/ 2021	2162145
اي اي اس فرانشايز ش.م.ل	RT000179813LB	4781/ 2021	2160221
اي اي اس اوبرايشنز ش.م.ل اوف شور	RT000179814LB	4782/ 2021	2160223
ديدجيتل مايندز ش.م.م	RT000179809LB	4777/ 2021	2157868
عبورة - لبنان ش.م.ل اوف شور	RT000179805LB	4773/ 2021	2156704
سهيل توماس باهورا	RT000179800LB	4768/ 2021	2153313
ابراهيم فؤاد كلش	RT000179801LB	4769/ 2021	2154938
ماتريكس للمقاولات والتجارة ش.م.ل (أوف شور)	RT000179796LB	4764/ 2021	2150820
ش.م.ل اوف شور Gallery Investment	RT000179763LB	4708/ 2021	2113732
زياد عبد الحسن نجدي	RT000179760LB	4703/ 2021	2111870
اكستريم الفيوم ارشيتكت ش.م.م	RT000179768LB	4713/ 2021	2118885
جوميا ش.م.م	RT000179771LB	4716/ 2021	2119915
نوبل جورج عون	RT000179779LB	4746/ 2021	2131445
اركس ش.م.م	RT000179783LB	4750/ 2021	2133045
TOP WORD S.A.L. OFF SHORE	RT000179790LB	4756/ 2021	2139349
شركة اس (اس اكسبورت ش.م.ل اوف شور	RT000177253LB	2051/ 2021	1948559
محمد محمود حسن	RT000177212LB	1999/ 2021	1900522
شركة سمبلي ريد ش.م.م	RT000177231LB	2024/ 2021	1925373
لارا كارن فارنيك شامبنيان	RT000179864LB	4884/ 2021	2196326
سلمى فوزي كساسير	RT000179866LB	4892/ 2021	2197978
دار نلسون للنشر	RT000179867LB	4894/ 2021	2199987
شركة تراي انترناشونال ش.م.ل اوف شور	RT000179869LB	4899/ 2021	2200702
سهام توفيق شبارو	RT000179880LB	4921/ 2021	2211766
نهال محمود قبيسي	RT000179884LB	4933/ 2021	2213723
فوزي سليمان عبد العزيز عبد الله الفوزان	RT000179895LB	4949/ 2021	2219702
شركة فيش كو اوف شور ش. م. ل	RT000179900LB	4955/ 2021	2225226
FLY MEDIA SARL	RT000179904LB	4960/ 2021	2226184
واهه رافي ادوار بارسوم	RT000179898LB	4953/ 2021	2223162
ش.م.م D-TOWN TAXI	RT000179825LB	4798/ 2021	2168915
شركة جي سي & اس انترناسيونال كونسالتنغ غروب اوف شور ش م ل	RT000179833LB	4806/ 2021	2173928
شركة ايفل ميتال ش م م	RT000179844LB	4834/ 2021	2178937
شركة تي ان سي اوف شور ش م ل	RT000179846LB	4839/ 2021	2178960
رنده كامل ابو عياش	RT000179847LB	4841/ 2021	2179083
محمد وفيق جزيني	RT000179848LB	4844/ 2021	2179271
ابراهيم عبد الله سمير مردم بك	RT000179852LB	4854/ 2021	2182702
سارة ماريا اليسيا نقولا حايك	RT000179856LB	4868/ 2021	2190053
الدولية للتجارة العامة هولدنغ ش.م.ل	RT000179857LB	4870/ 2021	2190115
يحي ابراهيم حسين زين الدين	RT000179858LB	4872/ 2021	2191115
اسامه سليم النكت	RT000177250LB	2047/ 2021	1946955
شركة غولدن كرست ش.م.ل اوف شور	RT000177228LB	2020/ 2021	1919336
روزالين رفيق قطايا	RT000177225LB	2016/ 2021	1915956
صفاء حسين يزبك	RT000177218LB	2005/ 2021	1906027
صافي يوسف فواز	RT000179532LB	2084/ 2021	1979191
سكاي بالـ اكسبرس ش م ل	RT000179530LB	2083/ 2021	1977751
بيار مرشد عقيقي	RT000179527LB	2081/ 2021	1976387
فوكالكوم تونيسي ش.م.م	RT000179522LB	2075/ 2021	1972859
يوسف محمود شوكت العباس	RT000180134LB	2072/ 2021	1972177
سعيد بكري الحموي	RT000179513LB	2067/ 2021	1967202
يحي محي الدين محي الدين سوبرة	RT000177247LB	2043/ 2021	1941068
ساره وليد دانيال	RT0001777244LB	2040/ 2021	1939422
مجموعة الايام للهندسة والمقاولات العامة اوف شور ش.م.ل	RT000177243LB	2039/ 2021	1938283
احمد محمد منيمنة	RT000177240LB	2035/ 2021	1936756
سمير احمد كرداس	RT000177237LB	2032/ 2021	1935829
بسام احمد كرداس	RT000177236LB	2031/ 2021	1935816
زينه حسن حافظة	RT000177233LB	2027/ 2021	1925515
بو خليل ماركتس ش.م.ل / هولدينغ	RT0001773981LB.	2895/ 2021	66485
شركة البيادر للتجارة والاستثمار - هولدنغ	RT000180201LB	4340/ 2021	6139
ليبانيا هولدنغ	RT000180200LB	4339/ 2021	6131
(شركة القصور ش.م.ل (هولدنغ	RT000180196LB	4335/ 2021	6108
بيروت ليجر سنتر ش.م.ل	RT000180193LB	4332/ 2021	6098
شركة قاسم للتجارة والمقاولات	RT000180191LB	4330/ 2021	6094
وايف هولدنغ	RT000180188LB	4327/ 2021	6082
شركة الانماء الدولي	RT000180184LB	4323/ 2021	6073
شركة ساما ش.م.م	RT000180182LB	4321/ 2021	6056
خالد بن سعيد بن فهيد الهاجري	RT000177182LB	1972/ 2021	1873387
نور روبير جبور	RT000177181LB	1971/ 2021	1873203
الياس توفيق الخوري	RT000177177LB	1966/ 2021	1871138
Nada Al Rabie sal-offshore	RT000177168LB	1964/ 2021	1870794
الشركة العامة للتعهدات والتنفيذ	RT000180298LB	4378/ 2021	6294
SARL - AMICI	RT000180296LB	4376/ 2021	6288
الشركة اللبنانية الكويتية لحماية البيئة ش.م.ل	RT000180278LB	4352/ 2021	6199
فرح الله سمير زخيا طعمه	RT000180220LB	87/ 2022	359512
نهلا صديق المصري	RT000180215LB	82/ 2022	358094
جيهان ادوار الخوام	RT000180211LB	78/ 2022	352976
خديجه جميل فنيش	RT000180147LB	5187/ 2021	338229
عبدالله مصطفى بصل	RT000176804LB	1912/ 2021	1818455
سهام احمد عيتاني	RT000176798LB	1907/ 2021	1812240
سميره مصطفى حمود	RT000176797LB	1906/ 2021	1812221
صفاء مصطفى حمود	RT000176796LB	1905/ 2021	1812215
غادة شكري الشريف	RT000176795LB	1904/ 2021	1808746
منتهى احمد عبود	RT000177163LB	1959/ 2021	1862474
ميرديتيك كوربوريشن ش م ل اوف شور	RT000176838LB	1955 /2021	1860613
شريل عادل نخول	RT000176836LBV	1953/ 2021	1859287
بنوا الان اوليفيه الان هيلبرون	RT000176835LB	1952/ 2021	1859258
فاليا ميشال الزرزور	RT000176827LB	1942/ 2021	1842824
GULF BANKERS	RT000176763LB	1810/ 2021	1796162
CHINESE CENTER S A R L	RT000176760LB	1809/ 2021	1796139
فائزه نيراس المؤيد	RT000176743LB	1801/ 2021	1788546
ماريا سامي متى	RT000176714LB	1799/ 2021	1787280
ايمن عمر الصيفي	RT000176710LB	1798/ 2021	1786534
ميره موسى حجيج	RT000176693LB	1794/ 2021	1780993
سليمان سليمان علي	RT000176791LB	1824/ 2021	1804298
انطوان جوزيف المعوشي	RT000176789LB	1823/ 2021	1803663
ناجي محمد منيمنه	RT000177208LB	1995/ 2021	1892299
هلا وليد الجبه	RT000177204LB	1991/ 2021	1887060
محمد حسن اخضر	RT000177199LB	1986/ 2021	1884816
خضر محمود شوك	RT000176820LB	1934/ 2021	1832826
ماري منصور بطيش	RT000176817LB	1928/ 2021	1831057
هاني وفيق حريري	RT000176812LB	1919/ 2021	1821571

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 97

سينما

«دفاتر مايا»: عن ذاكرة لا شفاء منها

يرحّب بنا المخرجان اللبنانيان جوانا حاجي توما وخليل جريج («يوم آخر»، و«بدي شوف»، و«النادي اللبناني للصواريخ») في ذاكرتهما لنُشاطرهما شغف المراقبة. يضعاننا في مكانهما برهة من الزمن، نتماهى معهما. نعيش بنضج سينمائي كبير، ومعرفة واسعة بقوة الصورة في عالم نبتعد فيه عن التفكير في الشاشة الكبيرة. يأخذاننا معهما إلى سحر الصالة، إلى سطوة الشاشة، والتجربة السينمائية وآثار الذاكرة رغم أنها تبتعد عنا عقوداً كثيرة. «دفاتر مايا» لا يكشف واقعاً لا تعرفه الشخصيات، لكنها عندما تواجهه، يختلف الأمر. عندما تراه، تُصدم بردود أفعالها المفاجئة. من ناحية، كل شيء في مكانه ليكون «دفاتر مايا» قصة أسرة ذات قوة عاطفية واجتماعية. ملتزم بالحديث عن الثقة والحقيقة والحب والمثابرة ونتائج الحرب على المراهقين والعائلات والمهاجرين والهاوية بين الحاضر والماضي، وسمته الأساسية هو تأثير الذاكرة على الحياة واختيار احتضانها أو تركها ورءانا. من ناحية ثانية، صنعا خليطاً تمتزج فيه قصاصات الصور والرسومات والصوت والموسيقى معاً، لمحاكاة كيفية تأثيرها على العقل. «دفاتر مايا» يستخدم تقنيات السينما التجريبية لصالح سينما روائية، ليلائم الشكل والمحتوى بسلاسة، بحيث يستحيل إبعاد أعيننا عن الشاشة، وبكاميرا حنونة تربت على شخصياتها النسائية. يقارن «دفاتر مايا» الحياة الرقمية في عالم اليوم والذكريات المادية للأجيال السابقة.

في صباح عاصفة ثلجية يوم عيد الميلاد في كندا، تصل حزمة من بيروت إلى منزل مايا (ريم تركي/ منال عيسى) وابنتها المراهقة اليكس (بالوما قوتييه). يشمل الصندوق الكبير دفاتر وصوراً فوتوغرافية وقصاصات ورق وكاسيتات أرسلتها مايا خلال حقبة الثمانينيات إلى صديقتها العزيزة ليزا (ريم خوري) التي انتقلت إلى باريس مع والديها هرباً من الحرب الأهلية. قررت مايا الإبقاء على الصندوق مقفلاً، ومنع اليكس من الاطلاع على محتواه. ولكن بالطبع، لا شيء يثير الفضول أكثر من الممنوع. تستاء مايا من معرفة القليل عن والدتها المنغلقة عاطفياً، وتبدأ التنقيب في الصندوق. تبدأ سراً البحث عما هو موجود، وتتبع ترتيب الدفاتر والأشرطة المكتوبة والمسجلة في الثمانينيات بجماليات ذلك الوقت. تكتشف صداقات مايا، ذكريات الحرب، علاقتها مع والدتها ووالدها، وحبها الكبير لرجا (حسن عقيل/ ربيع مروة)، ولبنان الذي مزّقه الحرب. في فيلم مبني على دفاتر جوانا حاجي توما الحقيقية وصور خليل جريج خلال الحرب، خلق الاثنان احتفالاً بصداقات المراهقة وقصيدة لشباب خنقهم الصراع المسلح.

> من خلال هيكل الفيلم، يمكن أن نرى الخيوط الدرامية. من الواضح أن هناك سراً لا يجعل الأم والجدة (كليمانس صباغ) ترغبان في مراجعة الماضي. لكن العواطف تظهر عندما تبدأ اليكس في التواصل مع ماضي والدتها، وبصبح «دفاتر مايا» شريطاً تزداد فيه الأحاسيس التي تؤدي إلى إمكانية التصالح مع تاريخ كل فرد. يصبح هذا الكنز الآتي من الماضي الذي اعتبر في البداية عدواً هو في الواقع فرصة ثانية لإعادة بناء جسر مع ماضٍ مدفون. يتارجح الفيلم بين الماضي والحاضر، تتم هذه الرحلة عن طريق تحريك الصور والكولاج. باخذنا المخرجان إلى الماضي من خلال الصوت والصور بينما نرى الحاضر، نسمع الماضي، ونشاهد صراع اليوم. موسيقى الماضي (Singue Singue Sputnik, killing Joke, Blondie) تعود لتحيي رتابة الحاضر. عندما تنظر اليكس إلى الصور البهاتة وغير الواضحة، تنبض الصور بالحياة، لا تفقد الصور تاثيرها، بل تصبح واقعاً ملموساً. تستحوذ الحرب على الذاكرة نفسها، تلوّن كل صورة، وعندما تكون الصورة مشبعة بالحب، تصبح القنابل التي تنزل على بيروت ألعاباً نارية في سماء الليل. تحرق الصواريخ الصور، والقنابل تترك علامات على الشاشة وتحرق المساحات المتبقية على صورة أولئك الذين تم تصويرهم. بهذه الطريقة، يضخم «دفاتر مايا» الذاكرة ويجعلها كثيفة بشاعرية ميتافيزيقية، حيث تتداخل الصور مع الإحساس والذاكرة والخيال والواقع. مرة أخرى، يستخدم الزوجان طرقاً متعدّدة الأوجه من مواد أرشيفية عن حياتهما لبناء مقطع من الأمس، قريب جداً من الواقع.

> يتارجح بين الماضي والحاضر عن طريق تحريك الصور والكولاج والموسيقى

بعد ساعة من الزمن، يبتعد الفيلم عن السمات الإبداعية. ينتهي به الأمر إلى السرد الآمن والتقليدي. ما خدم الفيلم في قسمه الأول يخفّ مع تقدم الدقائق. تنتهي الخيوط السردية ويتم الكشف عن الأسرار بطريقة مباشرة. يصبح «دفاتر مايا» فجاة تقليدياً. يبتعد عن الحرية السينمائية التي بدأ فيها، وتنضب الاكتشافات المنعشة. يتحول الكولاج من عناصر هيكلية للفيلم إلى عناصر زخرفة. تعلو نسبة الميلودراما، ويعجز عن متابعة أفكاره، وينتهي الأمر بنهاية سعيدة جداً، آمنة، لكن مقبولة. مع ذلك، فإن «دفاتر مايا» هو علاج، هو الصدمة، هو الإنقاذ الذي تحتاجه الشخصيات لمواجهة الوطن التي تركته وراءها. «دفاتر مايا» فيلم عن غرباء، عن عائلة، عن ثلاث نساء، كل واحدة بتجربة زمنية خاصة. فيلم مثل أحلام اليقظة، تصوّر جميل للذكريات المصورة... وبيروت الذي أبعدت الجميع، بتناقض غريب، تعثر عليهم بعد عقود، وتصبح كياناً روحياً تشبه الشخصيات جداً. على الرغم من كلّ الأسرار والاعترافات، لم تترك هذه الشخصيات عواطفها تنطلق بحرية: لقد بقيت كلّها مثل بيروت شيئاً مكبوتاً.

«دفاتر مايا» في الصالات

DC Films

«باتمان» قاتم ومظلم... وجميل!

يكتبها **شفيف طبارة**

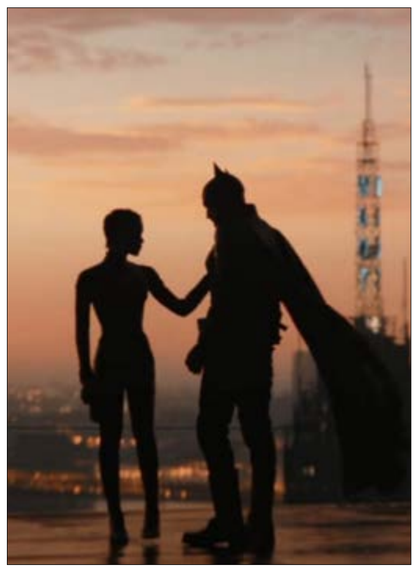

لا تزال مدينة «غوثام» مظلمة، ولا يزال الفساد منتشراً، لكنها لم تكن أبداً واقعية كما رأيناها في فيلم «باتمان» الجديد (إخراج مات ريفز). لا يعني ذلك أنها كانت نموذجاً من قبل، ولكن مستوى الفساد فيها اليوم موجود في الصميم، إلى درجة أن ريدلر (بول دانو) الذي يريد تحقيق العدالة، يذهب إلى أكثر الطرق شراً لتحقيقها. في ليلة هالوين، بدأت سلسلة من جرائم القتل الوحشية ترعب المدينة. رايدلر القاتل، يستهدف سياسيّي وقضاة وشرطة غوثام. حدث هذا بعد سنتين فقط من بدء باتمان (روبرت باتنسون) التجوال في المدينة في الليل، مرعباً المجرمين.

«باتمان» لا يزال جديداً، لا أحد يثق به باستثناء المشرف غوردن (جفري رايت). من خلال جرائم القتل، والألغاز التي يتركها جنب ضحاياه، يفضح ريدلر النظام والأشخاص الفاسدين الذين يحكمون المدينة. يؤدي ذلك إلى أن يمارس باتمان دور المحقّق وحارس المدينة أكثر من أن يكون بطلاً خارقاً. من ناحية، يثبت أنه ذكي جداً في تحقيقاته والوصول إلى المجرم، ومن ناحية ثانية، لا يتردد في أن يكون قاسياً مع المجرمين والفاسدين.

مع تقدم التحقيقات، أصبحت خطط ريدلر واضحة، ويجب على الرجل الوطواط إقامة علاقات لا يريدها مع كارماين فالكون (جون تورتورو) وبانغوان (كولين فارل)، والرجوع إلى ماضي المدينة وماضيه من أجل الكشف عن الجاني ووضع حد لإساءة استخدام السلطة والفساد الذي ابتليت به المدينة. تساعده في ذلك سيلينا (زوي كرافيتز) التي تدخل التحقيق بسبب رغبتها في الانتقام، لكن القضية تحمل أسراراً أكبر بكثير مما قد يعتقده أحد في البداية. هكذا تبدأ رحلة باتمان الجديدة التي تستغرق ثلاث ساعات. ورغم طولها، لا نريد الخروج منها. لم يكتف المخرج الأميركي مات ريفز بابتكار قصة جميلة وغامضة، لكنه قدمها بشكل مثير. مر وقت طويل منذ أن رأينا فيلماً مبنياً على الكوميكس، مصوّراً بشكل عظيم. كل إطار عبارة عن لوحة تطفو في الأضواء الغامقة والسواد والصفار والأحمر. تُضاف إلى ذلك موسيقى مايكل جاكينو التي تغرقنا أكثر في الجو المظلم المشؤوم والقاتم. كل إطار في الفيلم حقيقي وفي الوقت نفسه يبدو كأنه صورة من كتاب كوميكس. فيلم «باتمان» الجديد مليء بالإشارات ليس فقط إلى أفلام «باتمان» القديمة ولكن أيضاً إلى كتب «باتمان» المصورة القديمة.

إذا كانت ثلاثية باتمان التي أخرجها كريستوفر نولان، كانت الأهم منذ سنوات ورأينا فيها تطوّر الرجل الوطواط، فإنّ فيلم ريفز عاد إلى الجذور. «باتمان» ليس لديه قوة خارقة، وليس محترفاً في القتال ولكنه ذكي. لا يعتمد الشريط على المؤثرات الخاصة. هو مكتوب بطريقة مبتكرة، و«باتمان» عاد وأكّد لنا أنه أعظم محقّق في العالم، كما نريده أن يكون. فيلم «دي سي» الجديد يكتشف ببطء شديد، وريفز يركز على السرد ليس فقط بالكلمات، ولكن بالصورة والصوت والموسيقى. «باتمان»، إنسان وليس معصوماً عن الخطأ، مبتدئ. يلعب روبرت باتنسون دور باتمان الأكثر واقعية، فهو بالكاد بروس واين الملياردير، شعره دهني والهالات السوداء تحت عينيه واضحة. يصف نفسه بأنه «حيوان ليلي» ويضع النظارات الشمسية لأنه بالكاد يستطيع تحمّل ضوء النهار بسبب غزواته الليلية.

يُعيد ريفز الكتب المصورة بتفاصيلها إلى السينما. قصة عن الولاء والثقة والصداقة، وأيضاً عن الغضب ومحاولة التغلّب عليه وتحويله إلى شيء آخر. نتعرف على «باتمان» في السنة الثانية من حياته، تماماً كشاب يبدأ حياته بزخم ويتعلم من أخطائه ويتطور بسرعة. من الجيد مشاهدة «باتمان» مماثلاً في بحر أفلام الأبطال الخارقين، لأنه مختلف كثيراً وأكثر إنسانية، بدلاً من المتعة الضخمة ومشاهد الحركة الكبيرة، لدينا قصة واقعية ومحقّق واقعي يحاول إنقاذ مدينته. «باتمان» ليس فيلماً نموذجياً للأبطال الخارقين، ولكنه ممتاز.

The Batman
في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 7 آذار 2022 العدد 4578

صورة وخبر

لم تقف إصابة وفاء التعمري (23 عاماً) بمتلازمة داون أمام نجاحها. بدعم من والدتها التي لاحظت ميلها إلى الرسم وعرض الأزياء والحرف اليدويّة، استطاعت الشابة الأردنية المتحدّرة من مدينة مأدبا (وسط) دخول عالم الفسيفساء، وهي تُتقن اليوم تصميم الأسماء واللوحات الدقيقة كما تجيد الرسم على الزجاج. حالة الابنة وإصرارها، دفعا بالأمّ إلى تأسيس جمعية خيرية عام 2012، يضمّ مقرّها حالياً مشغلاً للحرف اليدوية لذوي الاحتياجات الخاصة، وهي الوحيدة المتخصّصة في المصابين بمتلازمة داون في المحافظة، علماً بأنّه يُطلق على مأدبا اسم «عاصمة الفسيفساء»، لأنّ غالبية مواقعها السياحية الـ 22 تحوي لوحات وخرائط من هذا النوع. (محمد صلاح الدين ــ الأناضول)

المفكرة

محمد طعّان: إنّها «غلطة فلوبير»

■ ضمن فعاليات «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب» الـ 63، يوقّع الطبيب والروائي اللبناني محمد طعّان (الصورة)، اليوم الإثنين، كتابه الجديد «إنّها غلطة فلوبير» الصادر عن «دار الثقافة الجديدة للنشر» في جناح «النادي الثقافي العربي». يُبحر هذا العمل في تاريخ مصر في زمن الخديوي عبّاس حلمي الأوّل. وفي إطار تعريفه، يقول طعان: «لم أكن أتوقّع وأنا أقرأ سيرة حياة كوتشوك هانم أنّني سأكتشف مشروع رواية. فهذه الراقصة المصرية يفترض أنّها من أجدادي... قراءة سيرتها فتحت أمامي ملفّاً لم أكن أنتظره...».

توقيع «إنّها غلطة فلوبير»: اليوم الإثنين ـ بين س: 16:00 و18:00 ـ جناح «النادي الثقافي العربي» (سي ساید أرینا).

بطرس لبكي: الهجرة والعولمة

■ في إطار الدورة الـ 63 من «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب»، يدعو الباحث اللبناني بطرس لبكي (الصورة)، غداً الثلاثاء، إلى حضور توقيع كتابه «هجرة اللبنانيين: 1850 ـ 2018/ مسارات عولمة مبكرة» الصادر عن «دار سائر المشرق» في 2019. يهدف هذا العمل البحثي إلى تحديد المعالم الواقعية للهجرة اللبنانية: أسبابها، وقائعها المنوّعة وانعكاساتها على لبنان سلباً وإيجاباً.

توقيع «هجرة اللبنانيّين: 1850 ـ 2018»: غداً الثلاثاء ـ بين س: 17:00 و20:00 ـ جناح «دار سائر المشرق» (سي ساید أرینا).

خالد زيادة: عن الثقافة والتاريخ

■ «حوارات في الثقافة والتاريخ»، هو عنوان الكتاب الذي يوقّعه الباحث والمؤرّخ اللبناني خالد زيادة (الصورة)، اليوم الإثنين، في «معرض بيروت للكتاب». يضم العمل الصادر عن «دار رياض الريّس» مجموعة حوارات أجريت مع زيادة على مدى سنوات، يعود بعضها إلى الثمانينيات، تتطرّق إلى مؤلّفاته وقضايا ثقافية وتاريخية عامة.

توقيع «حوارات في الثقافة والتاريخ»: اليوم الإثنين ـ بين س: 17:00 و19:00 ـ جناح «دار رياض الريّس» (سي ساید أرینا)

«عاملة» تحتفي بالمرأة

■ تحتفل «مؤسسة عامل الدولية»، غداً الثلاثاء، بـ «يوم المرأة العالمي» تحت عنوان «يومٌ لكِ»، في «زيكو هاوس» (الصنائع). يبدأ النهار الطويل بأنشطة منوّعة (ألعاب، علاج فني، جلسات رقص، جلسات حوارية...) تشكّل فرصة لـ «الاستماع لقصص لبنانيات ومهاجرات ولاجئات يناضلن في مختلف ميادين الحياة»، قبل تنظيم ندوة «المرأة في لبنان: الواقع القانوني والاجتماعي» (س: 17:00)، تليها فقرة مسرحية بالتعاون مع جمعية«لبن» (س: 18:00).

«يومٌ لكِ»: غداً الثلاثاء ـ بدءاً من س: 12:00 ـ «زيكو هاوس» (الصنائع ـ بيروت). للاستعلام: 76/099034

على بالي

أسعد أبو خليك

أبراج الإمارات أصبحت عذراً لانبطاح العديد من فنّاني وإعلاميّي لبنان بين دبي وبيروت. تتحدّث معهم عن الاستبداد والقمع وعن عقوبة 15 سنة سجن على التغريدة ــ أو على إعادة التغريدة ــ فيقولون لكَ: لكن هناك أطول برج في الإمارات. وهناك أكبر دولاب ترفيه. وهناك أكبر وكالة تجسّس على الناس في كلّ العالم العربي. هناك أثقل دم حاكم عربي في شخص محمد بن راشد. إنّه نظام الأرقام القياسيّة. هو نظام أوثق تحالف مع إسرائيل قطُّ. لكن حجّة الأبراج تُرمى في وجهك عندما تتحدّث عن النظام التوتاليتاري الشرس. لا شكّ في أنّ النظام بات أقسى دولة بوليسيّة توتاليتاريّة في التاريخ العربي المعاصر. مخابرات صدّام لم تكن على شموليّة وتقنيّة سطوة الدولة السلاليّة. تقول إنّ الحاكم في دبي تجسّس على بناته وزوجته (بتقنيّة إسرائيليّة) وخطف ابنته وحاول خطف إحدى زوجاته، فيقول لك بعض اللبنانيّين: لكن هناك أطول برج هناك، لا تنسى! أو أنّ الشوارع نظيفة. أو أنّ السير مُنظّم. أو أنّ الحصول على رخصة قيادة سيّارة سهل وسلس. تتحدّث عن تحالف وقح مع عدوّ العرب التاريخي وعن حرب مدمّرة من قبل النظام في ليبيا واليمن والصومال، فيقولون لكَ: أطول برج. لكن طبيب عظامي الأميركي قالَ لي اليوم: لماذا لا يكون لنا مدن جميلة ونظيفة بأبراج مثل المدن الصينيّة؟ كيف يمكن أنّ ليس لدينا في أميركا قطار سريع بين المدن أو طبابة مجانيّة؟ مدن الصين أجمل من مدننا، قال لي. كدتُ أن أقول له: «ارجعْ على لبنان وحاج تنظّر على ربنا من أميركا»، قبل أن أتذكّر أنّ الرجل أميركي (أميركي عن جد) وأنّ لا صلة له بلبنان. إذا كانت الأبراج تستهويكم وليس أي شيء آخر، فلماذا لا تذكرون أبراج مدن الصين وجمالها؟ والصين أقلّ قمعيّة من الإمارات. تقرأ في الصحف مقابلات مع معارض صيني أو روسي، لكن ليس من وجود لمعارض إماراتي في الإمارات. آه، صحيح. أطول برج موجود في الإمارات. كيف أنسى؟!

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 7 آذار 2022 العدد 185
Lundi 7 mars 2022 no185

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
لا تمويل ولا أمن غذائياً

03
الناتج يتقلّص والسكان يصبحون أكثر فقراً

04
ليندام.مطر
عودة سوريا إلى مفتاح النموّ السريع

06
حسين رمال
من الإقطاع إلى الكهرباء

08
عبد الحليم فضل الله
عصر الغاز الذهبي

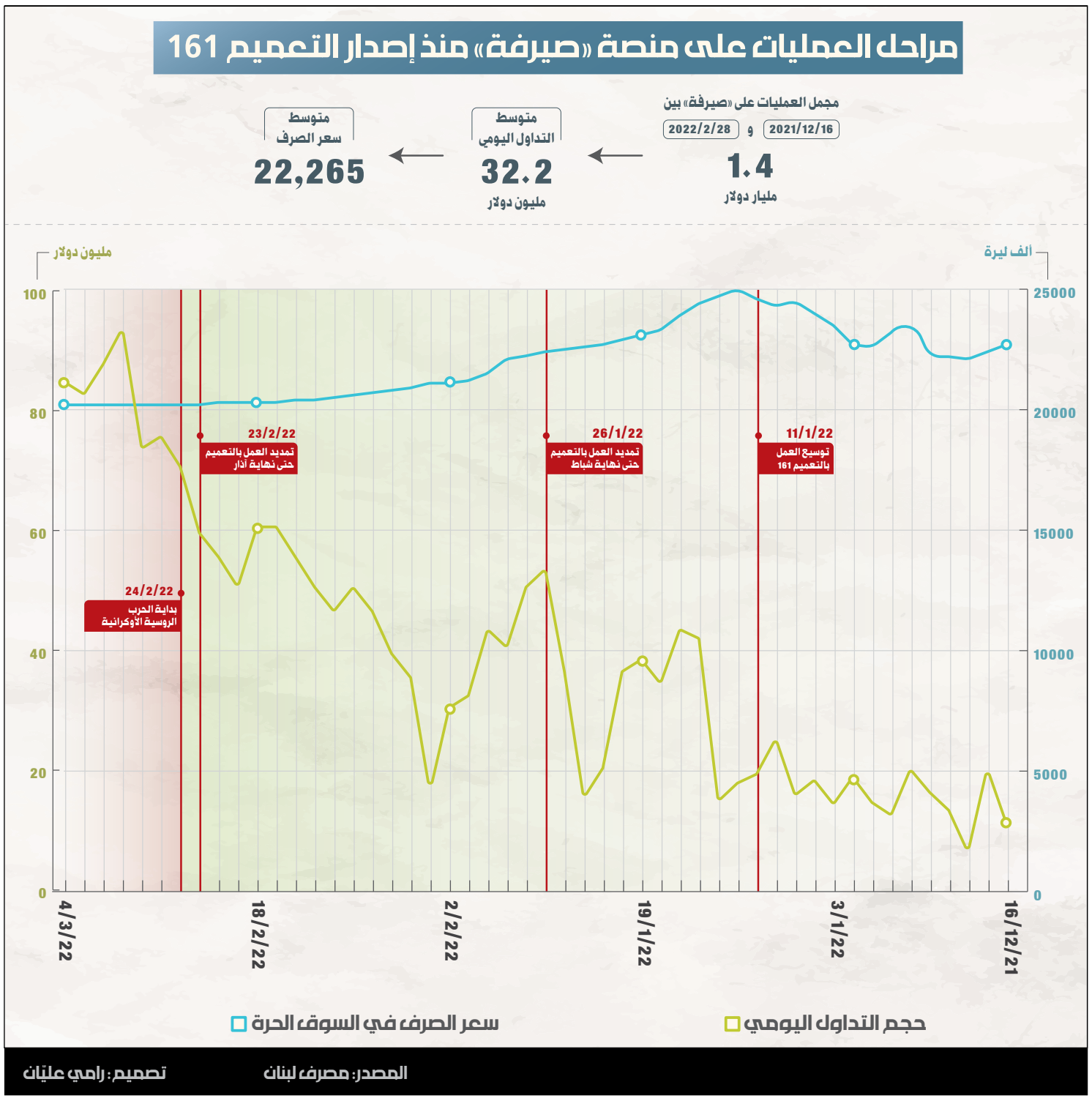

سعر الصرف متوازن عند 20 ألف ليرة؟

في حصيلة العمليات التي نفّذها مصرف لبنان بموجب التعميم 161، مع الأخذ في الاعتبار أنه ينفّذ تعاميم مختلفة مثل الـ151 و158 والتي تنطوي أيضاً على ضخّ سيولة بالليرة وبالدولار النقدي، فإن طاقته القصوى لامتصاص السيولة بالليرة اللبنانية أتاحت له جمع مبلغ 5,2 تريليون ليرة وفق سعر صرف يبلغ في المتوسط خلال الفترة المذكورة نحو 22200 ليرة. أي إن مصرف لبنان دفع مقابل عملية امتصاص السيولة بالليرة حتى نهاية شباط الماضي نحو 235 مليون دولار. هذا هو الحدّ الأدنى للمبلغ الذي خسره مصرف لبنان من احتياطاته بالعملات الأجنبية بسبب تدخّله في سوق القطع ابتداءً من 16 كانون الأول الماضي ولغاية اليوم. يمكن تسميتها كلفة تثبيت سعر الصرف ضمن متوسط 22200 ليرة، وضمن هامش ضيّق نسبياً. لكن هل هذه هي النتيجة النهائية للخسارة اللاحقة بالاحتياطات؟ في الواقع، التقديرات تشير إلى أن خسائر العملة الأجنبية لديه تصل إلى 500 مليون دولار. أما أرقام الاحتياطات بالعملات الأجنبية، فتشير إلى انخفاض كبير في الاحتياطات بقيمة 1,4 مليار دولار، من 13,6 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2021 إلى 12,2 مليار دولار (بحسب الأرقام المتداولة في المجلس المركزي لمصرف لبنان) في نهاية شباط 2022، أي بانخفاض قيمته 1,4 مليار دولار.

ما يقوم به مصرف لبنان حالياً، هو عملية كلاسيكية لتعقيم السيولة بأهداف قصيرة الأمد وبلا أي رؤية. وهو قام بعمليات كهذه سابقاً عندما تدفّقت الأموال من الخارج إلى لبنان، هرباً من الأزمة المالية العالمية في نهاية 2008. يومها نفّذ مصرف لبنان أوسع عملية لتعقيم السيولة بالدولار واستقطب أكثر من 30 مليار دولار خلال سنة ونصف سنة. هذا المبلغ كلّه تعقّم لأن المصارف لم يكن بإمكانها تحمّل كلفة الفائدة المدفوعة عليه، فعمد مصرف لبنان إلى امتصاص الدولارات ومنح المصارف علاوة على توظيفاتها لديه بالليرة. بمعنى آخر، احتفظ بالدولارت، وخلق بدلاً منها ليرات وظّفها لديه مقابل فائدة عالية. لم تذهب هذه الأموال إلى سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، بل كان مصرف لبنان، وعلى مدى السنوات التالية يكتتب في سندات الخزينة بدلاً من المصارف، ويمنح المصارف شهادات إيداع بفائدة أعلى بما بين نقطة ونقطتين مئويتين إضافيتين، وربما أكثر. وكان الهدف من تعقيم السيولة في ذلك الوقت، هو تكوين احتياطات بالعملات الأجنبية. في ذلك الوقت سجّل ميزان المدفوعات زيادة من نهاية 2008 لغاية نهاية 2010 بقيمة 11,2 مليار دولار، وازدادت محفظة العملات الأجنبية التي يحملها مصرف لبنان خلال عامَي 2009 و2010 بقيمة 11,5 مليار دولار ما عدا الأوراق المالية بالعملات الأجنبية... لكن لم يستفد لبنان من عملية التعقيم هذه التي كانت فرصة مثالية لتحرير سعر الصرف وتوظيف قسم من هذه الأموال في استثمارات ذات مردود وجدوى اقتصادية واجتماعية، بل أُنفقت غالبية هذه الأموال على تمويل الاستهلاك. ففي هذه الفترة قفز عجز الميزان الجاري الذي يتضمن كل العمليات المالية والتجارية بين لبنان والخارج، من 4,3 مليارات دولار في نهاية 2008 إلى 7 مليارات في نهاية 2009 و7 مليارات في نهاية 2010 أيضاً. بمعنى آخر، إن قيمة العملة المحلية انخفضت بشكل غير معلن.

والآن، ها نحن نقف مجدداً أمام عملية تعقيم للسيولة، إنما ليس لتعقيم الدولارات الآتية من الخارج، بل لتعقيم الليرات التي ضخّها مصرف لبنان على مدى أكثر من سنتين منذ الانهيار. ففي الفترة الممتدة بين كانون الأول 2018 ونهاية كانون الأول 2021، ضخّ المركزي سيولة بالليرة بقيمة 40 ألف مليار ليرة. وعندما أطلق عمليات امتصاص السيولة عبر التعميم 161، لم يتمكن من امتصاص أكثر من 5200 مليار ليرة وبصعوبة بعدما اضطر في الشهر الماضي أن يضخّ سيولة لتغطية الرواتب والأجور وبعض المدفوعات للدولة اللبنانية. أي أنه لم يمتصّ أكثر من 13% من السيولة التي ضخّها وبكلفة حدّها الأدنى يساوي 2% من الاحتياطات بالعملات الأجنبية. وامتصاص نصف هذه السيولة سيكلّفه خسارة بقيمة مليار دولار تقريباً، أي 8,2% من قيمة احتياطاته المعلنة (ثمة متأخّرات بقيمة 4 مليارات دولار لم يسدّدها المركزي ولا تزال تُحتسب ضمن الاحتياطات) وتُسدّد هذه الكلفة خلال فترة تُقدر بنحو 7 أشهر وأسبوعين.

هنا يصبح السؤال إلزامياً: هل صحيح أن سعر الصرف متوازن الآن وأنه يمكن اعتماده من أجل احتساب الكلفة النهائية على الاحتياطات رغم أنه استقرّ في شباط الماضي عند متوسط 20200 ليرة؟ الإجابة تكمن في عجز الحساب الجاري. فهذا العجز بلغ في نهاية السنة الماضية نحو 2,9 مليار دولار، أي أن لبنان بحاجة إلى 2,9 مليار دولار من التدفّقات الإضافية السنوية حتى يصبح لديه توازنٌ ما. وبالتالي على مصرف لبنان أن يضخّ 2,9 مليار دولار في السوق من أجل تحقيق التوازن القائم، وإلا فإن الاستقرار لا يكون مستداماً بل يمكن اعتباره استقراراً اصطناعياً. بهذا المعنى، تصبح عمليات تعقيم السيولة هي مجرّد عوارض لأزمات مُقبِلة ولتطورات إضافية في سعر الصرف.

بعد عقود من النشاط الاستهلاكي المحفّز بالاستيراد المدعوم بتثبيت سعر الصرف، يقف لبنان مكبّلاً أمام تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية. فهو لا يملك الكثير من الأموال بالعملات الأجنبية لتسديد ثمن واردات السلع الأساسية. ولو توافر لديه المال الكافي، فإن طبيعة الأزمة العسكرية في البحر الأسود أدّت إلى تقطيع سلاسل التوريد. كما أن طبيعة الإنتاج في روسيا وأوكرانيا والدول المحيطة من قمح وشعير وزيوت نباتية خلقت طلباً عالمياً على السلع أدّى إلى ارتفاع أسعارها بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط الذي يدخل في كل الأكلاف. لا داعي للتذكير بأزمات لبنان المتتالية من الأزمة المصرفية - النقدية - المالية، إلى انفجار مرفأ بيروت، وجائحة كورونا وما بينهما. وصولاً إلى كونه بلداً يسهل هزّه من الخارج بسبب انقساماته ورهاناته الخارجية. ويسهل ضربه من الداخل بسبب تركيبته الطائفية والزبائنية وفساد منظومته. ومطلوب إخضاعه أميركياً... نموذج الاقتصاد السياسي في لبنان يخضع بنيوياً للخارج. فيما هو يعاني من الركود التضخّمي في الداخل

هشاشة «النموذج» تجاه الخارج
لا تمويل ولا أمن غذائياً

واردات لبنان من السلع الغذائية الأساسية (2020 - مليون دولار / طن)

إيقار			ارز			حمص		
283.4			76.2			13.6		
30,358	87,2	اسبانيا	82,993	40.1	صين	10,716	6.4	تركيا
15,024	32,4	كولومبيا	10,417	13.2	هند	2,238	2.4	مكسيك
14,466	31,2	برازيل	18,000	9.4	تايلاند	1,424	1.0	أميركا
11,075	30,8	كرواتيا	6,040	5.2	ايطاليا	1,624	0.9	أوكرانيا
12,701	28,2	هنغاريا	2,890	2.4	باكستان	1,521	0.9	كندا
7,527	18	أوكرانيا	2,114	1.6	روسيا	1,495	0.8	روسيا
3,822	9,2	مولدافيا	1,737	1.2	يونان	1,230	0.7	ارجنتين
2,645	7,7	بولندا	889	1.0	استراليا	442	0.2	بلغاريا
2,345	7,5	فرنسا	502	0.6	أميركا	119	0.1	مولدافيا
1,930	6,2	تشيكيا	620	0.5	برتغال	73	0.1	الإمارات

خضار			زيوت			سكّر		
112.5			82.7			96.2		
68,294	28.7	مصر	50,209	44.4	أوكرانيا	59,738	25.4	جزائر
28,249	14.6	سوريا	31,197	25.3	روسيا	50,865	21.8	برازيل
10,807	10.7	صين	9,467	9.7	تركيا	42,316	17.7	الإمارات
12,614	9.2	كندا	710	1.2	سعودية	14,778	6.1	مصر
14,501	9.2	تركيا	1,041	1.2	مصر	13,005	6.0	سعودية
9,967	8.2	هولندا	257	0.3	سوريا	12,478	5.3	مغرب
3,905	4.3	ارجنتين	167	0.2	فرنسا	10,400	4.5	أوكرانيا
5,504	3.9	استراليا	163	0.2	بلغاريا	6,035	2.9	فرنسا
4,914	3.9	فرنسا	119	0.2	بلجيكا	4,937	2.3	روسيا
3,413	3.0	بلجيكا	73	0.1	هنغاريا	2,689	1.2	هند

شاي			عدس			قمح		
19.5			14.3			148.5		
2,181	13.3	سريلانكا	10,457	7.8	كندا	511,865	119.1	أوكرانيا
353	3.7	مصر	2,009	1.6	تركيا	92,905	22.9	روسيا
68	1.0	الإمارات	2,130	1.4	روسيا	16,576	3.7	مولدافيا
280	0.5	فيتنام	1,702	1.3	استراليا	4,198	1.0	بلغاريا
2	0.3	بريطانيا	1,032	0.8	كزخستان	2,943	1.0	استراليا
34	0.2	هند	914	0.6	أوكرانيا	2,000	0.7	كندا
10	0.2	بولندا	477	0.3	أميركا	56	0.05	ايطاليا
34	0.1	تركيا	663	0.3	سوريا			
53	0.1	صين	100	0.1	بيلاروس			
3	0.1	أميركا	54	0.1	الإمارات			

قيمة الإستيراد (مليون دولار)
كمية الإستيراد بالاطنان

المصدر: الجمارك اللبنانية

2.3
مليار دولار هو حجم استيراد لبنان من سلة المواد الغذائية في 2020

يعتمد لبنان على الاستيراد لتغطية غالبية حاجاته الغذائية. وبحسب الاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان 2020- 2025، فإن الإنتاج الزراعي والغذائي في لبنان يلبّي فقط 20% من الطلب المحلي. والاعتماد على الاستيراد أكبر عندما يتعلق الأمر بالقمح والسكر واللحوم والقمح والشعير والحمص والعدس والفاصولياء وسواها. لذا فإن مخاطر الأمن الغذائي مرتفعة للغاية في لبنان لأنها مرتبطة بالخارج. فأي تقلبات أو هزّات خارجية، تنعكس مباشرة على سلاسل التوريد وعلى أسعار الغذاء في لبنان. غير أن هذه الهشاشة لا تخصّ لبنان وحده. فغالبية الدول العربية فقدت مقوّمات الأمن الغذائي بسبب اعتمادها على الخارج أيضاً. والهزّات الخارجية، لم تأت فرادى، إذ لم يكد العالم يخرج من أزمة جائحة «كورونا»، حتى دخل في أزمة تضخّم ناتجة من آليات التعامل مع الجائحة، وبينما هو يتخبّط في معالجة التضخّم، انطلقت الأزمة الروسية - الأوكرانية التي كان لها وقع أشدّ على سلاسل وأسعار توريد الغذاء حول العالم وأسعار كل مصادر الطاقة أيضاً.

القمح كان السلعة الأولى التي استحوذت على انتباه الجميع بسبب الأزمة الروسية - الأوكرانية. فقد انتبه العالم سريعاً، إلى أن روسيا وأوكرانيا هما المنتج الأكبر للقمح والمصدر الأساسي للتوريد إلى الكثير من الدول. 80% من حاجات إنتاج الرغيف في لبنان تأتي من أوكرانيا وقسم آخر من روسيا. مصر أكبر مستورد للقمح من أوكرانيا. دول الخليج اكتشفت أنها تستورد حُصَر من أوكرانيا بقيمة 300 مليون دولار. المغرب انتبه إلى شحّ المحاصيل وأنه مضطر أن يزيد اعتماده على الاستيراد. الأردن يستورد 90% من سلّته الغذائية من الخارج وعلى رأسها القمح والشعير. 70% من التجارة العربية مع روسيا هي بيد أربع دول: السعودية، مصر، الإمارات والجزائر. أما تونس، فهي الدولة المصابة بأزمة اقتصادية كبرى، مثل لبنان، وإن بدرجة أقلّ، إلا أن سلّتها الغذائية تعتمد على الخارج أيضاً.

ورغم تشابه الواقع بين لبنان والدول العربية، إلا أن ثمّة فرقاً جوهرياً؛ فلبنان، لم يُصب فقط بجائحة «كوفيد»، بل انفجرت فيه أزمة مصرفية - نقدية - اقتصادية يصفها البنك الدولي بأنها قد تكون ثالث أسوأ أزمة شهدها العالم منذ القرن التاسع عشر. وبعد مرور سنة، أصيب بكارثة مصنّفة من بين الأكبر أيضاً: انفجار في مرفأ بيروت ضرب قسماً كبيراً من العاصمة وأطاح بصوامع القمح. ولبنان يختلف عن بعض الدول العربية المنتجة للنفط مثل دول الخليج التي لا تنتج الكثير من غذائها إنما لديها القدرة على تحمّل ارتفاع كلفته، إذ إن الاستيراد بالدولار خاضع لما تبقّى من احتياطات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان. الرقم المتداول في المجلس المركزي لمصرف لبنان هو 12,2 مليار دولار، لكنّ الرقم الفعلي بعد احتساب الفواتير غير المسدّدة المترتبة عليه للمستوردين والدولة، يبلغ 8 مليارات دولار. حالياً، وبعد تقلّص عجز الميزان الجاري واحتساب صافي التدفقات المالية الواردة والصادرة، فإن الحاجات الإضافية للبنان من العملة الأجنبية تُقدّر بنحو 2,5 مليار دولار سنوياً. وإذا استثنينا من هذا الحساب، نمط الفساد السياسي والمؤسساتي القائم في لبنان، والأولويات السياسية التي تضع الانتخابات النيابية فوق اعتبارات رسم خطّة للخروج من الأزمة، وحسابات الخارج (كل الخارج)، فإن أزمة الأمن الغذائي قد تتحوّل سريعاً إلى كارثة. كارثة لجهة الأسعار وانعكاسها على المداخيل. وكارثة على صعيد توفّر السلع. بداية، كان أوّل انعكاس لهذه الأزمة على أسعار النفط، نظراً إلى أن روسيا هي أحد أكبر منتجي النفط في العالم. فقد أدّى ذلك إلى بلوغ سعر برميل النفط 120 دولاراً، يوم الأربعاء الماضي، قبل أن يهبط إلى 111 دولاراً يوم الجمعة. وسعر النفط هو العامل الأساسيّ الذي يؤثّر على كل أسعار السلع الأخرى. فهو يدخل في كل عمليات الإنتاج، وفي عمليات النقل، ما يعني أن التغيّرات في سعره تنعكس مباشرة على أكلاف الإنتاج والنقل، وبالتالي على أسعار استيراد السلع.

إذاً، لبنان عرضة للتغيّرات في كل الأسعار، بما فيها الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء، كلفة شحن البضائع إلى لبنان، كلفة انتقال الأفراد محلياً، كلفة النقل الداخلي للبضائع، وكلفة توليد الطاقة الكهربائية بواسطة المازوت... بكل ما تخلّفه هذه الارتفاعات من انعكاسات على مداخيل الأفراد وأكلاف الإنتاج لدى المؤسسات. ويظهر هذا الانكشاف على الخارج، في أن العديد من موزّدي السلع الأساسيّة إلى لبنان، هي بلدان بعيدة جغرافياً. ما يعني أن الارتفاع في كلفة نقل السلع منها إلى بيروت ستتأثر بكل ما يحصل وستشهد ارتفاعاً كبيراً. فمثلاً، أكبر مصدرين لاستيراد الأرز هما الصين والهند، اللتان تقعان في النصف الآخر من العالم. وأكبر مصادر الشاي هي سريلانكا، والعدس من كندا، والحمّص من أميركا والمكسيك، والأبقار الحيّة من كولومبيا والبرازيل. الرحلات الآتية من هذه البلدان إلى لبنان لنقل السلع الغذائيّة الأساسيّة، تقطع مسافات بعيدة، ما يعني أنه سيكون لارتفاع أسعار النفط أثره الهائل على كلفة الاستيراد. تتوقّع جلين كوبكي، المديرة العامة لشركة استشارات سلاسل التوريد «FourKites»، أن ترتفع كلفة الشحن بنحو ثلاثة أضعاف بسبب الأزمة الروسيّة-الأوكرانيّة، فيما تشير بعض التوقّعات إلى ارتفاع الكلفة 5 أضعاف.

ومن ناحية أخرى، انعكست الأزمة على حركات الملاحة البحريّة في العالم، وقد ظهر هذا من خلال تعطّل بعض الرحلات البحريّة في محيط أوروبا، خوفاً من حدوث أي تداعيات عسكريّة. وقد شهدت بعض شحنات الشركات الأوروبيّة إلغاء لرحلاتها، ومنها شحنات لا علاقة لطريقها بالبحر الأسود حيث تحدث المواجهة العسكريّة، لقد تم إلغاؤها بسبب مخاوف من تصعيد وتطورات في المياه الدوليّة. ويعني حدوث هذا الأمر أن الكثير من الشحنات ستتأخّر، ما سيخلق تبعات طويلة الأمد في حركة الشحن العالميّة، وهي التي لم تتعافَ بعد أصلاً من تبعات أزمة كورونا التي خلقت مشاكل كبيرة انعكست على سلاسل التوريد بسبب النقص في عدد الحاويات في العالم.

بطبيعة الحال، هذا الأمر يدفع التجّار والدّول إلى زيادة الطلب على السلع الغذائيّة الأساسيّة خوفاً من تأثّر حركة الشحن مستقبلاً، وهذا الأمر سيرفع أسعار السّلع. وقد اجتمع عاملا ارتفاع أسعار النفط، المُدخل الأساسي في الإنتاج، وزيادة الطلب على السّلع، لينتج عنهما ارتفاعٌ فعليّ في أسعار بعض السلع الغذائيّة الأساسيّة. فمنذ 24 شباط الماضي ارتفع سعر الأرز بنسبة 7%، وسعر السكّر بنسبة 5,5%، أمّا القمح، وهو كان أكثر السلع الغذائيّة تأثراً بالأزمة الروسيّة-الأوكرانيّة، فقد ارتفع سعره بنسبة 23% في الفترة نفسها.

لكنّ هناك عاملاً إضافياً أسهم في ازدياد الطلب على السلع: الخوف والقلق. بعض الدول أقفلت حدودها أمام التصدير. وبعضها الآخر قلّص صادرات بعض أنواع السلع للحفاظ على مخزون استراتيجي. فيما شعرت دول أخرى بالهلع من نفاد السلع لديها وسارعت إلى شراء كميات كبيرة بالأسعار المطلوبة. كل ذلك ساهم في تقليص حركة العرض ودفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع. بالنسبة إلى القمح، سيعاني لبنان من مشاكل كبيرة تتعلّق بهذه السلعة. فأكبر أربعة مصادر يستورد لبنان منها تقع على البحر الأسود. فكما أصبح معروفاً، فإن أكبر مصدري قمح للبنان هما روسيا وأوكرانيا، وهما الطرفان الأساسيّان في الصّراع الدائر، أمّا ثالث مصدر فهو مولدافيا التي تصدّر إلى لبنان من خلال مرفأ ماريوبول في أوكرانيا. هذا الأمر يعني أن أكبر ثلاثة مصادر قمح للبنان معرّضة بشكل مباشر لتداعيات المعركة الدائرة، التي يشكل البحر الأسود مسرحاً لها. أما رابع أكبر مصدر فهو بلغاريا، التي تقع على البحر الأسود حيث تعرّضت حركة الملاحة البحريّة فيه لمشاكل ومخاطر عديدة.

إذاً، أي ثمن سيدفعه لبنان للحصول على الغذاء؟ بالتأكيد لن يكون الثمن مالياً فقط، بل سيكون سياسياً، لكن النظر إلى هذا الثمن بشكل تفصيلي، يشير بما لا يرقى إليه شكّ إلى أنه سياتي على حساب الناس. ففي الفترة الماضية، تبيّن أنه بسبب الأزمة النقدية - المصرفية - المالية، وانهيار القدرات الشرائية، عمد قسم من المقيمين إلى حذف وجبات غذاء، أو حذف أنواع من الغذاء، أو تقنين الغذاء للأطفال... والكثير من الممارسات المماثلة التي تهدف إلى تقليص الأعباء على الأسر. اليوم، إذا استمرّت الحرب الروسية لفترة طويلة، سيتفاقم التضخّم حول العالم، وسيجد لبنان نفسه أمام مصيبة أكبر من تلك التي شهدها سابقاً، سواء لجهة تقنين حصوله على السلع الغذائية الأساسية، أو ارتفاع الأكلاف المحلية المدفوعة ثمناً للغذاء، أو استنفاد الاحتياطات بالعملات الأجنبية إلى الحدّ الذي يدفع نحو استخدام الذهب المخزّن جزئياً في الولايات المتحدة والذي يثير شهية القيّمين على النموذج من أجل مزيد من النهب.

لبنان لم يُصب فقط بجائحة «كوفيد» بل انفجرت فيه أزمة مصرفية - نقدية - اقتصادية تلاها انفجار مرفأ بيروت الذي أطاح بصوامع القمح ويخضع الآن لتداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية

مؤشر

تطور اسعار السلع حول العالم

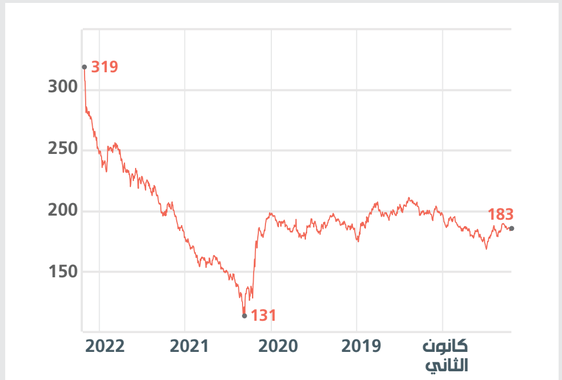

المصدر: مؤشر CRB في السنوات الخمس الاخيرة tradingeconomics.com

يقيس «مكتب بحوث السلع» (CBR) الاتجاه الإجمالي لأسعار السلع المختلفة، ويتضمّن سلّة من 19 سلعة مثقّلة على النحو الآتي: 41% للسلع الزراعيّة، 39% لسلع الطاقة، 7% للمعادن النفيسة، 13% للمعادن الصناعيّة.

أظهر المؤشّر أن أسعار السلع ارتفعت بشكل سريع خلال مرحلة زمنية قصيرة بسبب الأزمة الروسيّة-الأوكرانيّة. وقد سبقها في نهاية 2021 تضخّم سريع أيضاً، ناتج من سياسة ضخّ السيولة التي اتّبعتها الدول الغربية في مواجهة جائحة «كورونا». أما في آذار 2020، فقد كانت الأسعار قد تلقّت صدمة دفعتها إلى الانخفاض. يومها تأثّرت الأسعار بانهيار سعر برميل النفط وبما تلاه من انتشار جائحة كورونا والإقفالات التي سبّبتها.

رسم بياني

الناتج يتقلّص والسكان يصبحون أكثر فقراً

وفق ما رشح عن صندوق النقد الدولي خلال مناقشاته مع الفريق اللبناني المكلّف بإعداد خطّة التعافي، فإن الصندوق يقدّر حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 بنحو 15 مليار دولار، أي أن حجم الاقتصاد اللبناني سيتقلّص بقيمة 40 مليار دولار مقارنة مع 55 مليار دولار في نهاية 2018. ورغم أن هذا التراجع يعبّر عن التحوّلات التي ستطرأ على الواقع، إلا أنه يختزل الحقيقة ولا يظهر منها سوى الأرقام. فالناتج المحلي الإجمالي يساوي الاستهلاك الخاص، مضافاً إليه مجمل الاستثمارات، والإنفاق الحكومي، والعجز التجاري. وبالتالي فإنه رغم التوقعات بأن يزداد الإنفاق الحكومي في السنة الجارية بفعل التعديلات التي طُرحت في مشروع موازنة 2022، ورغم أن العجز التجاري تقلّص إلى حدود كبيرة في السنة الماضية ويتوقع أن يشهد مزيداً من التقلّص بسبب الزيادات الضريبية التي ستُترجم تقلصاً في الاستيراد، فإن الاستهلاك الخاص سيتقلص أكثر، وستستمر حالة شبه انعدام كامل للاستثمارات. وسيترك ذلك ندوباً عميقة في الاقتصاد اللبناني وفي المجتمع المقيم في لبنان. فالاستهلاك مرتبط بالداخيل التي تدهورت قيمتها الشرائية بشكل حادّ في السنتين الماضيتين، وبالتالي فإن تقلّص الاستهلاك أكثر، بعد انكماش بنسبة 10% في السنة الماضية، وبنسبة 20% في عام 2020، وبنسبة 7,3% في عام 2019، وفق أرقام معهد التمويل الدولي، كلّ ذلك يشير إلى أن الأسر تفقد المزيد من قدراتها الشرائية سواء بسبب الزيادات الضريبية أو بسبب تدهور إضافي في سعر الليرة مقابل الدولار. وهذا يعني أيضاً أن الأسر تفقد جزءاً أساسياً من مقوّمات صمودها. فالكثير منها لا يزال يعتمد على تحويلات المغتربين من أجل الاستمرار في الصمود بوجه الأزمة، لكنّ مفاعيل الأزمة ستبتلع الكثير من قيمة هذه التحويلات، ما يجعل متلقّي التحويلات أمام أزمة من نوع آخر، إذ إن قيم التحويلات لا تعود كافية من أجل تغطية التضخّم في الأسعار. وهذا الأمر يزيد البطالة ويفاقم الطلب على الهجرة. الهجرة ستطاول الشباب بشكل عام، وأصحاب الكفاءات الذين يرون أن لديهم فرصاً في تطوير نمط حياة في بلدان الاغتراب، وبالتالي سيكون البقاء من نصيب الذين لا حول لهم ولا قوّة. وبعد سنوات ستصبح المسألة مرتبطة بالتطوّر الديموغرافي بين فئات المقيمين. وفق حسابات أعدّها الأمين العام لحركة «مواطنون ومواطنات في دولة» شربل نحاس، فإنه وفق سيناريوهات متعدّدة تأخذ في الاعتبار التطورات المحلية والإقليمية والدولية، فإن قاعدة السكان ستطغى عليها شريحة الشباب دون 19 عاماً بالإضافة إلى المسنّين، وغالبيتهم من طبقات فقيرة في لبنان وسورية نزحت إلى لبنان.

صندوق النقد الدولي يقدّر قيمة الناتج المحلي في لبنان عام 2021 بـ 15 مليار دولار

توزّع الهرم السكاني في لبنان 2038

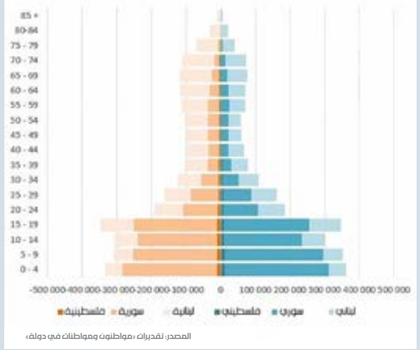

المصدر: تقديرات «مواطنون ومواطنات في دولة»

دراسة

ما منع الجوع والمجاعة في سوريا خلال الحرب الأخيرة كانت سياسة دعم الدولة لقطاع الزراعة وإصلاحات الأراضي التي بدأت في الستينيات. حقيقة أنه مرّ نحو عقد على الحرب في سوريا بلا مجاعة، تُثبت صحّة أنّ دعم الدولة للزراعة أمر اساسي للغذاء والتنمية والامن الوطني. بمقدار ما يتعلق الامر بجهود إعادة الإعمار، فإنّ التركيز على تجديد قطاع الزراعة يمكن أن يصبح أساس بناء لتعزيز القدرات في جميع القطاعات الأخرى. فقد مثّل الصمود في قطاع الزراعة والامن الغذائي عاملاً مكمّلاً لقدرة سوريا على صدّ الهجوم الإمبريالي وحماية وحدة اراضيها

«الإصلاحات النيوليبرالية» دمّرت قدرة الصمود *

عودة سوريا إلى مفتاح النموّ السريع: الزراعة

41%

هي نسبة إنتاج القطاع الزراعي السوري في عام 2017 مقارنة بمستوى إنتاج عام 2011 بحسب مكتب الإحصاء المركزي السوري

8%

هي نسبة انخفاض حصّة الزراعة من الاستثمارات في سوريا في فترة تطبيق السياسات النيوليبراليّة في مطلع الألفيّة، حيث كانت حصّة الزراعة من الاستثمارات في عام 2000 بنسبة 16٪ وانخفضت إلى 8٪ في عام 2006

7,7

ملايين شخص هو عدد المقيمين في المناطق الريفيّة في سوريا في عام 2018 بحسب البنك الدولي

لينا م. مطر**

مضت عشر سنوات، وما زالت سوريا في حالة حرب. في خضمّ هذه المأساة، ساهم القطاع الزراعي في التخفيف من الأضرار والحفاظ على الصمود. كانت شبكة الأمان الاجتماعي أساسية لصمود العديد من الأسر السورية، بما في ذلك النازحون من الأرياف. وفق البنك الدولي، كان نحو 7,7 ملايين شخص يسكنون المناطق الريفية في 2018. هؤلاء كانوا يعتمدون مباشرة أو بشكل غير مباشر، على قطاع الزراعة لتأمين دخل يكفيهم. وبحسب برنامج الغذاء العالمي، فإنه قبل انفجار الأزمة، كان 80% من سكان الريف السوري يعتمدون على الزراعة للتوظيف، أو لاستهلاك الغذاء المنزلي. أزعم أنه رغم الانتكاسة الكبيرة للقطاع الزراعي وانعكاسها على الأمن الغذائي، فإنه يمكن وصف الحالة خلال الحرب في سوريا بأنها بلا مجاعة. وباستثناء المناطق المحاصرة سابقاً، والمناطق التي يصعب الوصول إليها والتي احتلتها الجماعات الجهادية المدعومة من الإمبريالية، لم يشهد السكان السوريّون سوء تغذية كبير.

ويرجع ذلك إلى الأساس الزراعي القوي الذي يتمتّع به البلد بما يمثله من ضمانة لثبات الإنتاج. ففي ظل الحرب والتفكّك الجغرافي، كان هناك نقص في الإمدادات الغذائية تفاقم بسبب الحظر الاقتصادي الغربي الذي شلّ حركة سلاسل التوريد الغذائية. لذا، زاد المزارعون أنشطتهم الزراعية لتلبية طلب السوق وبالتالي تعزيز المرونة الوطنية. كما في الماضي، تم تنسيق هذه الجهود من خلال التدخّل الحكومي، وبالتالي التخفيف من الآثار المروّعة للحرب.

نتائج تبنّي النيوليبرالية

كان من الممكن أن تكون المقاومة الغذائيّة في سوريا أكثر قدرة لو لم تسرع سوريا بالإصلاحات النيوليبرالية في السنوات العشر التي سبقت الأزمة، أي بين عامي 2000 و 2010. وباعتماد استراتيجيّات استقرار الاقتصاد الكلّي، التي بحثّ عليها صندوق النقد الدولي، خُفّضت الحكومة دعمها واستثماراتها في الزراعة، وحرّرت الحركة التجاريّة، وبالتالي السماح بالاستيراد الرخيص ما أضعف الإنتاج الوطني. فانخفضت حصّة الاستثمار الزراعي من إجمالي الاستثمار بشكل منهجي خلال التسعينيات وخلال العقد الأول من الألفيّة الجديدة. وبسبب تراجع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، ولا سيّما في أنظمة الريّ ومرافق تخزين البذور، تعرّضت سوريا للصدمات السوقية والبيئية. والأكثر دلالة على هذا الأمر، أنّ الإصلاحات الزراعية النيوليبراليّة في بداية الألفيّة أجبرت الآلاف من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على مغادرة أراضيهم التي استولت عليها النخب الحاكمة والبرجوازية التجارية المتحالفة معها، والتي استغلّتها لتحقيق مكاسب تجارية. ومنذ أن تمّ توجيه الجزء الأكبر من أنشطة الاستثمار الحكومية والخاصة إلى المجالات ذات الإنتاجية المنخفضة في قطاع الخدمات، أصبح خلق فرص العمل اللائقة منخفضاً. أدى تأثير الاستثمار المنخفض الجودة في الزراعة (أو ما يسمى رأس المال المنخفض الإنتاجية) وتقويض العقد الاجتماعي البعثي الذي كان يؤمّن سبل عيش صغار المزارعين في السابق، إلى إضعاف الجبهة الأمنية في سوريا. وعندما بدأ الجفاف بين عامَي 2006 و2010، واجه قطاع الزراعة صعوبات لأنه كان يفتقر إلى البنية التحتية المناسبة اللازمة لمواجهة التغيير البيئي. أضاف الجفاف المزيد من التعقيدات إلى الظروف الصعبة القائمة في الريف السوري. هكذا فرض على ما بين 40 ألف أسرة و60 ألف أسرة سورية، الهجرة ومواجهة التهميش في المدن. ترتكز الأبعاد الزراعية «للانتفاضة» بشكل مباشر على أكتاف الإصلاحات النيوليبراليّة والتي تأثرت بالمؤسسات المالية الدولية، وهي قد أدّت إلى زيادة الهجرة، وتقليل حصّة ووجود تكوين رأس المال في القطاع الزراعي، وسوء إدارة الموارد الطبيعية على المدى الطويل.

زراعة في ظل الصراع

أي نزاع في العالم له عواقب سلبية على الزراعة، لأنه يعطل أنظمة إنتاج الغذاء، ويدمر الأصول، ويقضي على سبل عيش الأسر ومدخولها، ويُنتج انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وعليه، كان تأثير الصراع في سوريا حاداً جداً. فبمجرد اندلاع الاضطرابات في عام 2011، لم تذخر القوات الإقليمية والدولية لحظة لتدويل الصراع السوري، وعرقلت جميع المحاولات الدبلوماسية لحل النزاع. والأسوأ من ذلك، أن الاقتصاد السوري عانى من حصار فرضته الدول الغربية. ويشهد تاريخ الاقتصاد السياسي في سوريا منذ استقلالها عام 1946 كيف كافحت سوريا دائماً لتحقيق قدر ضئيل من الحكم الذاتي.

شهد القطاع الزراعي في سوريا، كغيره من القطاعات، نكسات خطيرة. فقد قدّرت منظمة الغذاء العالميّة، إجمالي الأضرار في القطاع بأكثر من 16 مليار دولار منذ بداية الصراع. وأدّى تدمير قنوات الريّ ومستودعات الحبوب ومرافق تخزين البذور ومحطات الطحن ومعدّات الزراعة إلى إعاقة الإنتاج بشكل كبير. في السنوات الأولى من الصراع، تم تفكيك السلسلة الغذائية بسبب فقدان سيطرة الحكومة على الأراضي والطرق. كما أدى تعطيل مرافق النقل إلى إعاقة نقل المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الأساسية، ما زاد الضغط على موّشر أسعار الاستهلاك. طُرد المزارعون من أراضيهم وأصبح الوقود اللازم لتشغيل الزراعة ومعدات الري شحيحاً. ولا ننسى أن مصادرة الحقول الزراعية الحيوية في شمال شرق سوريا بدعم من الإمبريالية، لعب دوراً رئيسياً في استنزاف مستوى الإنتاج. قبل بداية النزاع، كانت محافظة الحسكة تنتج نحو 45% من إجمالي حبوب القمح، ولكن مع فقدان الدولة سيطرتها، انخفض إنتاج القمح بشكل كبير. كل هذه العوامل أدّت إلى نقص الغذاء في معظم المحافظات. رغم ذلك ظل تراجع الإنتاج الزراعي أقلّ ما شهدته القطاعات الأخرى (التصنيع والتجارة). وبقيت حصّة الزراعة من الناتج القومي ثابتة، إذ ساهمت في متوسط 18% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012-2017، وهو ما يعادل متوسط حصة الإنتاج قبل الصراع (2006-2010). وما ساهم في الحفاظ على هذه الحصّة الثابتة كان التزام القطاع وصموده.

ومنذ أواخر عام 2017، بدأت الحكومة السورية استعادة الأراضي المفقودة (الرقة ودير الزور في الشمال الشرقي، والغوطة الشرقية ودرعا والقنيطرة في الجنوب) من الجماعات المسلحة، ما أعاد فتح طرق تجارية في الممرات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، وهو ما سهّل عمليّة النقل الزراعي من مناطق فائض الإنتاج إلى مناطق العجز. وقد شجع التحسّن الأمني وإحياء النقل إلى المناطق التي كانت محاصرة في السابق، السكان النازحين، ومعظمهم من المزارعين، على العودة إلى مواطنهم الأصلية. وفقاً لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، عاد نحو 800 ألف مزارع إلى أراضيهم في عام 2018. وفي النصف الأول من عام 2019، قدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عودة 130 ألف شخص إضافي إلى أراضيهم. ورغم عوائق البنية التحتية والنقل، استمرّ المزارعون في الزراعة مع ازدياد الطلب في السوق. فقد تضاعف إنتاج القمح تقريباً بين 1,2 مليون طن في 2018 إلى 2,2 مليون طن في 2019، لكنه ظل أقل من مستوى ما قبل الأزمة البالغ معدّله 4,1 مليون طن بين عامَي 2002 و2011.

مفتاح النموّ السريع

كما في الماضي، تم تنسيق هذه الجهود من قبل الحكومة. بدايةً من عام 2011، عادت الحكومة لاستعادة العديد من إجراءات تدخّل الدولة السابقة لدعم استمرار القطاع الزراعي. وقد أولت عناية خاصة لخطة الإنتاج الزراعي من خلال مراجعتها مرّتين كل عام، والتحقّق من حالة إنتاج المحاصيل، وتصميم خطط طوارئ عند الحاجة لضمان تنفيذ الخطة الوطنية. وبحدود قدرتها، أعادت أيضاً تطبيق الحدود القصوى لأسعار السلع الأساسيّة.

اتجه بوليفيان ـ المكسيك

وأعادت تقديم الدعم للاستهلاك الأساسي، وأعادت تسهيل الائتمانات. تمّت حماية المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والشعير والشمندر السكري والقطن. وفقاً للسيد هيثم الأشقر، من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نظّمت الحكومة المحاصيل الإستراتيجية والصناعية من عمليات الإنتاج إلى التخزين والتسويق والتوزيع، بما في ذلك نقل المحاصيل عبر البلد عن طريق الخدمات العامة. واشترت الدولة محاصيل إستراتيجية بأسعار مغرية، وأسندت مدعومة، وباعت مدخلات إنتاج أخرى للمزارعين من خلال البنك الزراعي التعاوني. قدّم البنك قروضاً قصيرة وطويلة الأجل للمزارعين، وكان مرناً فيما يتعلق بسداد الديون المتأخّرة، من أجل تشجيع المزارعين على مواصلة الإنتاج. طوال الوقت، كانت أولوية الحكومة هي تلبية مستويات الإنتاج السنوية التي حدّدتها الخطة الوطنية. لتسهيل ذلك، زاد إجمالي القروض الممنوحة من البنك الأهلي التجاري للقطاع العام بأكثر من 100% خلال السنوات القليلة الماضية، إذ ارتفع من 92,074 مليون ليرة سورية في عام 2012 إلى 191,815 مليون ليرة سورية في عام 2016 بسبب لوائح القروض الخاصة التي أعطت الأولوية للقطاع العام ومؤسساته. بالإضافة إلى ذلك، زادت «الهيئة العامة لإكثار البذار» من إنتاج البذور التي تمّ بيعها للمزارعين بأسعار مدعومة، تمّت تغطية الفرق بين الكلفة وسعر الشراء من قبل صندوق دعم الإنتاج الزراعي.

بناءً على نظرة التنمية المتوازنة لميشال كاليكي، يمكن القول أنّ الزراعة يجب أن تشكل نقطة البداية لخطة التنمية الوطنية وإعادة الإعمار. إنّ الأكلاف المنخفضة لإعادة الإستثمار في قطاع الزراعة والدرجة العالية من استيعاب العمالة التي يؤمّنها القطاع هي التي تخدم في نفس الوقت الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. بحسب كاليكي، إنّ «مفتاح تمويل النمو السريع، يكمن في إزالة العقبات التي تحول دون توسّع الزراعة، مثل ملكية الأراضي الإقطاعية وسيطرة المرابين والتجار على الفلاحين»، بعبارة أخرى، شدّد كاليكي على الإجراءات التي من شأنها تحسين الإنتاجية في الزراعة. وقبل أن تغيّر النيوليبرالية رؤية الاقتصاد الكلي في سوريا، عزّزت الحكومة الإنتاج الزراعي من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي من الضروريات الأساسية. كرست الحكومة الجزء الأكبر من استثماراتها العامة للزراعة خلال تجربة التنمية التي تعتمد على تدخّل الدولة. ومع ذلك، فقد تم تخفيف الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية في العقد السابق للحرب. أي خلال تجربة سوريا في التحوّل النيوليبرالي.

في مواجهة ظروف الحرب والحصار، ومنذ بداية الحرب، عادت الحكومة جزئياً إلى إجراءات التوجيه السابقة، أي إجراءات ما قبل التحوّل النيوليبرالي. كان التركيز على القطاع الزراعي ردّ فعل طبيعي لضمان توافر الغذاء أثناء الحرب. إلى حدّ ما، تمكّنت الحكومة من إمداد المزارعين بمدخلات الإنتاج والدعم المالي. وعلى غرار تجربتها السابقة في سياسة تدخل الدولة، دعمت الحكومة الإنتاج الزراعي، من الزراعة إلى تجهيز المحاصيل. وكما هو الحال في أي مكان آخر، تفرض الحرب سيطرتها على الأراضي المحتلّة، أعادت فتح العديد من طرق الإمداد، ما أدى إلى تحرير الضغط الذي كان يعاني منه الاقتصاد. نتج من تحسّن الوضع الأمني وزيادة الاستقرار السياسي، انتعاشاً للتجارة الداخلية في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى اعتماد الحكومة السورية بشكل أكبر على الإنتاج الغذائي الداخلي وتكاليف المدخلات المدعومة، وبالتالي استطاعت أن تحافظ على انخفاض أسعار السلع الأساسية.

كان لافتاً أنه رغم انخفاض قيمة الليرة السورية، إلى 517,42 ليرة للدولار الواحد في عام 2017، إلّا أن هذا التدهور لم ينتقل إلى أسعار المواد الغذائية. فقد انخفض تضخّم مؤشر أسعار الاستهلاك للمواد الغذائية من 57,6% في عام 2016 إلى 17% في عام 2017. يمثّل هذا الأمر عودة إلى الطريقة التي تعاملت بها سوريا مع سوق صرف عملتها في ظل فترة سياسات التدخّل الحكومي في السابق، إذ كانت سلّة استهلاك الطبقة العاملة معزولة عن تقلّبات سوق العملات الدولية. هذا الأمر يعني فعلياً أن سوريا لديها نظام العديد من مدخلات الإنتاج، وخاصة الأسمدة، لأنها مصنّفة دولياً على أنها ذات استخدام مزدوج. فأدّت القيود التجارية إلى نقص الإمدادات في المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والبذور عالية الجودة والمبيدات الحشرية وتحصين الماشية. وقد أثّرت هذه الإجراءات على الزراعة. هدفهم كان التسبّب في انهيار اقتصادي كامل يؤدي إلى زيادة الضغط الاجتماعي من أجل الدفع إلى تغيير سياسي. لكنّ المزارعين المحليّين قاوموا، معتمدين على مدخلات الإنتاج المتاحة محلياً، وعادوا إلى الأشكال التقليدية للزراعة. إجراءات التدخل الحكومية تآمنت مع مقاومة المزارعين. ففي سياق إعادة الإعمار، أصلحت الحكومة الآلات الزراعية المتضررة ودفعت المؤسسات العامة لضمان توافر متطلبات الإنتاج - البذور والأسمدة والوقود - قدر الإمكان.

استهلاك معزول عن تقلبات العملة

أدّت الحرب والإنفاق الذي حتّمته إلى استنزاف العملات الأجنبية اللازمة للدفاع عن الليرة السورية. في نهاية المطاف، لم تستطع الدولة صدّ هجوم المضاربة على عملتها، والذي شهد تصاعداً حتى نهاية عام 2017. ولا شكّ بأن أسعار المواد الغذائية تأثرت بانخفاض قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي غذّى التضخّم قبل أن يتمكّن الاقتصاد من فرض بعض الاستقرار بفعل موارده الذاتية، في ظل الحرب والعقوبات.

في المرحلة الأولى من الصراع، أدّت الطرق التجارية المعطلة، وزيادة أكلاف الإنتاج (أي الوقود)، ومحدودية الوصول إلى الأراضي والمدخلات، إلى نقص الإمدادات، ما زاد الضغط بشكل متقطّع على أسعار المواد الغذائية قبل عام 2017. ومع ذلك، عندما حقّقت الحكومة السورية تقدماً عسكرياً كبيراً منذ منتصف عام 2017 واستعادت سيطرتها على الأراضي المحتلّة، أعادت فتح العديد من طرق الإمداد، ما أدى إلى تحرير الضغط الذي كان يعاني منه الاقتصاد. نتج من تحسّن الوضع الأمني وزيادة الاستقرار السياسي، انتعاشاً للتجارة الداخلية في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى اعتماد الحكومة السورية بشكل أكبر على الإنتاج الغذائي الداخلي وتكاليف المدخلات المدعومة، وبالتالي استطاعت أن تحافظ على انخفاض أسعار السلع الأساسية.

كان لافتاً أنه رغم انخفاض قيمة الليرة السورية، إلى 517,42 ليرة للدولار الواحد في عام 2017، إلّا أن هذا التدهور لم ينتقل إلى أسعار المواد الغذائية. فقد انخفض تضخّم مؤشر أسعار الاستهلاك للمواد الغذائية من 57,6% في عام 2016 إلى 17% في عام 2017. يمثّل هذا الأمر عودة إلى الطريقة التي تعاملت بها سوريا مع سوق صرف عملتها في ظل فترة سياسات التدخّل الحكومي في السابق، إذ كانت سلّة استهلاك الطبقة العاملة معزولة عن تقلّبات سوق العملات الدولية. هذا الأمر يعني فعلياً أن سوريا لديها نظام أسعار صرف مزدوج للعملة، أحدهما لاستيراد السلع غير الأساسية، والآخر لدعم السلع الأساسية. طيلة الأزمة، قيّدت الحكومة تعزيز جبهتها الوطنية من خلال الجبهة الداخلية. ومع تحرير الأراضي المحتلة واستعادة سيادتها، فقد عزّزت الحكومة القطاع الزراعي، وضمنت وصول الحبوب والأغذية الأساسية إلى غالبية الناس بأسعار معقولة. وفرة الطعام دعمت الجبهة الداخلية ووقت سوريا ضد الهجوم الإمبريالي عليها. لذا فإن العلاقة بين الإنتاج الثابت للغذاء، وانخفاض التضخم، واستقرار سعر الصرف تؤكّدها الحقائق حتى أوائل عام 2019. ورغم أنّ سوريا شهدت زيادات في مؤشر أسعار الاستهلاك، إلا أنها لم تعاني من التضخم المفرط طيلة هذا الوقت.

بشكل عام، تدهور الإنتاج الغذائي ومستويات الاستهلاك الفردي بشكل كبير بسبب الحرب، ولكن لم يحدث هذا لدرجة تفشّي الجوع. ولولا المساعدة الكبيرة من حلفاء سوريا وتدفّق اللاجئين إلى الخارج، يمكن القول إنّ ظروف الأمن الغذائي لسوريا كانت ستكون أسوأ بكثير.

السنين لا الأسوأ

هناك دروس يمكن استخلاصها من الحالة السورية. الحرب هي بتعريفها كارثة، ولا تحدث حرب من دون انتشار انعدام الأمن، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي. في حالة سوريا، كان من الممكن أن تكون الحرب أسوأ بكثير في غياب الأسس القوية للزراعة في البلد. تخبرنا هذه الحقيقة أن هناك دوراً أساسياً تلعبه الزراعة في الاقتصاد.

- لولا الثبات في إنتاج الغذاء والاقتصاد برمّته، لكان الأمن القومي أكثر عرضة للخطر.

- كشفت الحالة السورية أيضاً أنّ الأمن الغذائي يرتبط بالاستقرار السياسي وسلامة الأراضي.

- عزّزت جهود الحكومة لدعم الزراعة المقاومة الوطنية ضدّ الحرب العسكريّة والاقتصادية التي نشبت في سوريا.

في السنوات العشر الماضية، فرضت العقوبات على الدولة السورية، إجراءات تمكّنت من خلالها زيادة قدراتها المحليّة. عادت سوريا إلى سياسات تدخّل الدولة في الاقتصاد، مثل سياسة استبدال الاستيراد، ودعم مدخلات الإنتاج، ووضع سقف لأسعار سلّة السلع الأساسية. ومع استعادة سوريا المزيد من الحكم الذاتي على أراضيها، هي تستعيد المزيد من الحكم الذاتي على السياسة وإعادة الإعمار. يتم إعادة بناء المدن والبنية التحتية بوسائل وطنية تحرّر سوريا من أعباء الديون التي قد تكبّلها مستقبلاً.

* مقتطف من ورقة بحثية أعدتها الكاتبة بعنوان: «صمود الزراعة في سوريا»

** باحثة في التنمية الاقتصادية وأستاذة جامعية في جامعة صن يات سن ـ الصين ومؤلفة كتاب «الاقتصاد السياسي للإستثمار في سوريا»

13%

هي حصّة الزراعة من الاستثمارات في سوريا عامي 2017 و2018. مقارنة مع 6٪ في عام 2012

16%

هي نسبة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلّي الإجمالي في سوريا 2010. اي بانخفاض هائل مقارنة مع 32٪ في السبعينيات وجاء هذا الانخفاض نتيجة السياسات المدفوعة من صندوق النقد الدولي التي اتبعتها سوريا بعد عام 2000

80%

هي نسبة سكان المناطق الريفيّة الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل او مصدر لتامين الغذاء مباشرة

الإصلاحات الزراعية النيوليبراليّة في بداية الألفيّة أجبرت آلاف المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على مغادرة أراضيهم التي استولت عليها النخب الحاكمة والبرجوازية التجارية المتحالفة معها والتي استغلّتها لتحقيق مكاسب تجارية

رغم انخفاض قيمة الليرة السورية إلى 517,42 ليرة للدولار الواحد في عمعظم عام 2017، إلا انّ مؤشّر أسعار الاستهلاك أظهر تراجعاً في سلّة اسعار المواد الغذائية من 57,6٪ في عام 2016 إلى 17٪ في عام 2017

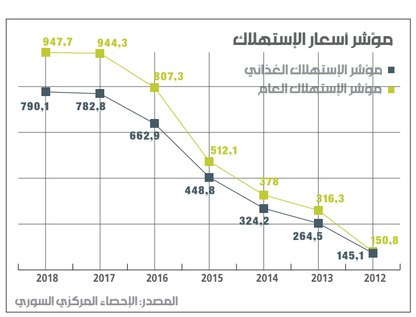

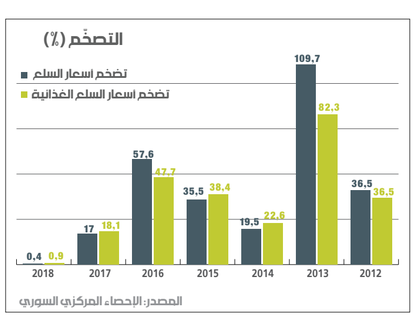

قراءات

مقال

جائحة الامتيازات من الإقطاع إلى الكهرباء

حسين رمال *

نظام منح امتيازات لبعض الفئات في لبنان، يعود تاريخه إلى زمن بعيد ولا سيما في العهد العثماني حين أسندت مهمّة تحصيل الضرائب والإتاوات إلى والي المقاطعة الذي أوكلها، بدوره، إلى «التحصلدار» المحلي. وتولّى هذه المهام، عائلات إقطاعية اكتسبت نفوذها من موقعها السياسي الذي ورثته عن الأجداد. كما أوكلت السلطنة، المراكز الإدارية المحلية، من قائمقاميات، ومقاطعجية، إلى أمراء أطلقت عليهم ألقاب (بيك، وشيخ، وأمير...) حصلوا عليها مقابل خدمات للسلطنة. وقد صدرت هذه الألقاب، بموجب «فرمانات» من الباب العالي. وسمحت وظيفة «التحصلدار» التي شغلها أبناء العائلات المميزة، بتوسيع رقعة أملاكهم. ويروى أنّ أحد الزعماء استقبل وفوداً غفيرة جاءت من بلدات جنوبية عدّة لتسليمه صكوك ملكيّاتهم لقاء تسديد الضرائب المترتبة عليها، ما أتاح له، تملّك قرى بكاملها انتقلت ملكيتها لاحقاً لأبنائه وأحفاده.

توزيع الامتيازات

شكّلت هذه الحقبة، ولادة نحو مئة عائلة إقطاعية سيطرت على الحياة السياسية في لبنان نحو ما يزيد على قرن من الزمن. ووصل أحفاد هذه العائلات، في الانتخابات الأخيرة، إلى المجلس النيابي عبر دوائر عدة. وقد نشهد في الانتخابات المقبلة ترشيح الجيل الرابع من أبناء الأحفاد، للانتخابات، حفاظاً على الإرث التاريخي للعائلة. وفي عهد الانتداب الفرنسي، نشأت طبقة جديدة من الإقطاع المحلي، حصلت على امتيازات خاصة من خلال توليّ أبنائها، مهام جمع وتحصيل ضريبة «الميري» التي فرضت على الأراضي الزراعية والمواشي لحساب سلطة الانتداب. كذلك مُنحت هذه العائلات، مقابل خدماتها، امتيازات خاصة مكّنتها من السيطرة على ملكيات واسعة من الأراضي. بموجب نموذج هذه الطبقة، هناك عشر عائلات تملك وحدها نحو 48% من المساحات التي يشملها مشروع ري البقاع الجنوبي الذي تبلغ مساحته نحو 21 ألف هكتار.

> ضمن البرنامج «العنصري» الذي اعتمدته كهرباء لبنان تمتّعت بيروت الإدارية بتغذية كهربائية على مدار الساعة في مقابل مناطق تعيش على برنامج تقنين قاس

ومع دخول لبنان في عصر الاستقلال، توسّعت رقعة الامتيازات، وأضيفت إليها امتيازات أخرى تقع تحت عنوان «الطائفة». واعتباراً من هذا التاريخ، بدأ جدول توزيع المناصب السياسية الكبرى، والمراكز الإدارية على الطوائف التي تم تقسيمها بين مسلم ومسيحي وأقليات.

- في مرحلة أولى: توزّعت المقاعد النيابية 45% للمسلمين، و55% للمسيحيين.
- في مرحلة ثانية: ساوى مؤتمر الطائف بين الطائفتين مناصفة، بدءاً من رئاسة الجمهورية، وصولاً إلى وظيفة مأمور أحراج.
- وأخيراً دخلت بدعة «العرف» لتحظى طائفة معينة بحقيبة وزارة المال نتيجة تعاقب عدد من الوزراء من أتباعها، على تولي هذه الحقيبة أكثر من مرّة. وقد أدى التمسّك بهذا العرف، أخيراً، إلى تعطيل تشكيل حكومة جديدة أشهراً عدة.

لم يقتصر تقسيم اللبنانيين على أساس طوائف كبرى مؤسّسة، وأقليات لكل منها مرجعيات دينية وسياسية يؤخذ برأيها في كل شاردة وواردة، بل تعدّى تقسيمهم إلى فئات محظوظة يصعب المسّ بامتيازاتها مقابل فئات ملحقة لا يحقّ لأبنائها الولوج إلى مراكز معينة محجوزة للطوائف الكبرى. فانطلاقاً من توزيع المناصب السياسية والوظائف الإدارية على أساس طائفي، حُجزت كل المواقع الاستراتيجية فيها لأبناء الطوائف الكبرى، وما تبقّى من المواقع الهامشية، تُرك لبقية الطوائف والأقليات. هكذا باتت مناصب نقباء الأطباء والمهندسين والمحامين، «محجوزة» يتناوب عليها المسيحيون والمسلمون بالتساوي. كما وُزّع بعضها مداورة بين السنة والشيعة.

عنصرية التيار الكهربائي

وأخيراً، وصلت عدوى الامتيازات إلى قطاع الكهرباء. فانتقلت نعمة الحصول على التيار الكهربائي من توزيع ساعات التغذية بالتساوي بين اللبنانيين، إلى تخصيص ساعات التغذية بالتيار الكهربائي لمناطق معينة على حساب مناطق أخرى يسكنها مواطنون «من الدرجة الثانية».

ضمن هذا البرنامج «العنصري» الذي اعتمدته كهرباء لبنان لسنوات عدة، تمتّعت بيروت الإدارية بتغذية كهربائية على مدار الساعة لسنوات عديدة. كما تمكنت كهرباء زحلة، وبسحر ساحر، من إمداد عروس البقاع وقضائها، بالتيار على مدار الساعة. وفي المقابل تركت بقية مشتركيها بعهدة أصحاب المولدات الخاصة وجشعهم. وتعيش بقية المناطق برنامج تقنين قاس بمعدل ساعة أو ساعتين تغذية بالتيار الكهربائي في اليوم الواحد.

وفي ظلّ نظام الامتيازات، تسجّل مؤسّسة كهرباء لبنان والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، واقعة شاذة أخرى في مسلسل التجاوزات. هذه الحالة الشاذة تجري وقائعها في معامل إنتاج الطاقة الكهربائية التابعة لمصلحة الليطاني.

تنتج هذه المعامل الثلاثة منذ إنشائها، نحو 190 ميغاواتاً في حال تشغيلها بكامل طاقتها وهي كالتالي: في معمل عبد العال (مركبا) نحو 34 ميغاواتاً، وفي معمل بولس أرقش (الأولي) نحو 108 ميغاوات، وفي معمل شارل حلو (جون) نحو 48 ميغاواتاً، أي ما مجموعه 190 ميغاواتاً.

كانت كمية الطاقة المنتجة في المعامل الثلاثة، في سبعينيات القرن الماضي، تغطي نحو 40% من حاجات لبنان للكهرباء، واصبحت في عام 2015، تغطي نحو 5% فقط من هذه الحاجات. وتحتاج المعامل الثلاثة لإنتاج هذه الكمية من الطاقة، إلى 350 مليون م3 من المياه، معظمها توفّره بحيرة القرعون، وترفدها في فصل الشتاء، بعض الكميات الأخرى من المياه الجارية في نهر الأولي.

أما الإنتاج الحالي للمعامل، فهو موزّع كالتالي: في معمل عبد العال (مركبا 4 ميغاوات، وفي معمل بولس أرقش (الأولي) 50 ميغاواتاً، وفي معمل شارل حلو (جون) 40 ميغاواتاً، أي ما مجموعه 94 ميغاواتاً، وهي كمية معتبرة حالياً، قياساً على ما تنتجه المعامل الأخرى في كهرباء لبنان.

إلّا أن هذه الكميات المعتبرة من الطاقة الكهربائية، محتكرة من قبل «الجزر» القائمة في محيط المعامل. فتُحظى قرى الإقليمين وجزين وراشيا، بساعات تغذية 24 ساعة بينما تغرق بقية المناطق في ظلام دامس وتقنين قاس. فهل يعقل أن تحرم مدينة صيدا، وهي على بعد كيلومترات قليلة، من هذه النعمة؟

اعتراضنا على هذه الواقعة الشاذة، يقوم على ما يلي:

- الأولوية في الاستفادة من مياه الليطاني (ري، شفة، طاقة) يعود لسكان الحوض، أي البقاع، والجنوب. بنود القانون الدولي للمياه تنص على هذا الحق. ولا ضرورة للتذكير بأن إقليم التفاح وإقليم الخروب، وجزين تقع جميعها خارج حوض الليطاني. والإدارة الحالية في مصلحة الليطاني أقدمت على خطوتين:
- الأولى: إزالة التعديات الواقعة على منشآت مشروع ري القاسمية ورأس العين، واكتشاف خمسة آلاف دونم من الأراضي التي كانت تروى من مياه المشروع من دون تصريح ولا ترخيص، وإلزام مالكيها بدفع الرسوم والغرامات المترتبة عليها.
- الثانية: الحملة الناجحة التي شنّتها المصلحة على مصادر التلوّث في الحوض الأعلى لنهر الليطاني، ومنع أصحاب المعامل والمصانع والمشاغل من رمي مخلفات صناعاتهم التحويلية في مجرى النهر وفي روافده.

لذا، ندعو هذه الإدارة إلى رفع اليد عن محتكري الطاقة الكهربائية المنتجة في معاملها الثلاثة، وإلزام كهرباء لبنان بتوزيعها على كافة المناطق اللبنانية، وأن يكون على رأس قائمة المستفيدين من ساعات التغذية، سكان حوض الليطاني.

إنّ الواقعة الشاذّة التي تتعرّض لها معامل الليطاني، تشبه تماماً، عمليات السطو التي جرت أخيراً من خلال احتلال محطات توزيع الطاقة في منطقة الحرج، ومحطة توزيع الطاقة الواقعة على مفرق كفررمان في الجنوب. لكن الفرق بين الواقعتين:

- أنّ الأولى تتم برضى ورعاية المؤسّسة، والثانية، تعدّ عملية «سطو» على المرفق العام. لكن النتيجة واحدة في الحالتين، وهي الحصول على امتيازات، ومكاسب على حساب الصالح العام. فمتى يأتي اليوم الذي تلغى فيه جميع الامتيازات، ليصبح جميع سكان لبنان متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات؟

* مهندس ورئيس مصلحة سابق في مصلحة الليطاني

سوكرياديي
سوكارتوبن ـ إندونيسيا

تقرير

الملائكة المتساقطة **

مايكل روبرتس

سابقاً، سلّطت الضوء على ما يُسمى شركات «الزومبي» (الشركات التي لا تغطي أرباحها العادية حتى تكلفة خدمة ديونها المستحقّة)، هذه الشركات، بحسب حاكم بنك إنكلترا السابق مارك كارني، تعتمد على لطف دائنيها. فقد وجدت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي أن مثل هذه «الزومبي» تشكّل جزءاً كبيراً من الاقتصاد. عبر الدول الأوروبية التسع التي درستها منظمة التعاون الاقتصادي، تُراوح حصة إجمالي رأس المال الخاص «الغارق» في شركات «الزومبي» من 5% إلى 20%. مثل هذه الشركات تستحوذ على رأس المال وتزاحم الوافدين الجدد في السوق، وتصعّب عملية التوسع على الشركات الناشئة وتوقف عملية إعادة تخصيص العمالة ورأس المال للشركات الأكثر إنتاجية والأسرع نمواً. خلصت منظمة التعاون الاقتصادي إلى أن «انتشار شركات الزومبي وغرق الموارد فيها قد ارتفع منذ منتصف العقد الأول من الألفية، وهو أمر لافت، لأن حالات الركود توفّر عادة، فرصاً لإعادة الهيكلة المعزّزة للإنتاجية»، وأن

> خلال الركود الذي أصاب العالم في الجائحة وضع جميع «الزومبي» على أجهزة دعم الحياة

«حصّة أعلى من رأس مال الصناعة الغارق في شركات الزومبي تميل إلى استبعاد النمو - الذي يقاس من حيث الاستثمار والتوظيف - للشركات غير الزومبي». إجمالاً، يرتبط الارتفاع في حصّة الشركات الزومبي بنسبة 3,5% بانخفاض بنسبة 1,2% في مستوى إنتاجية العمل».

كما أعد البنك المركزي الأوروبي تقريراً عن شركات «الزومبي» ووجد أن «القطاعات التي تنتشر فيها شركات «الزومبي» عانت بشكل كبير من سوء تخصيص الائتمانات، ما أدى إلى تباطؤ التعافي الاقتصادي».

هذه تقارير قديمة إلى حدّ ما، لكن معدل وجود شركات «الزومبي» لم ينحسر منذ عام 2017، بل على العكس. فمنذ الركود العظيم في عامي 2008 و2009، لم تكن هناك تصفية للشركات «المنتهية». في الواقع، كان عدد ما يُسمى شركات «الزومبي» يتزايد قبل انتشار جائحة كورونا. وخلال الركود الذي أصاب العالم في الجائحة، وُضع جميع «الزومبي» على أجهزة دعم الحياة من خلال الهبات المالية والنقدية من حكومات الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة.

وفي دراسة جديدة، اكتشف الاقتصاديون في بنك التسويات الدولية فئة جديدة من الشركات الضعيفة في الاقتصادات الكبرى، وصفوها بأنها «الملائكة المتساقطة». هي الشركات التي تراكمت عليها ديون كبيرة بمعدلات فائدة منخفضة للغاية (بناءً على ضخ الائتمان من قبل المصارف المركزية في برامج «التيسير الكمي»). استخدمت هذه الشركات الائتمان الرخيص ليس للاستثمار في رأس المال المنتج، ولكن لتمويل عمليات الاستحواذ المحفوفة بالمخاطر وزيادة حصّتها في السوق. وقد أصدرت سندات للقيام بذلك. بين عامَي 2008 و2020، تضاعفت المبالغ المستحقّة من السندات ذات التصنيف «BBB» (وهي سندات منخفضة الدرجة) أكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 3,5 تريليون دولار، أي 55% من إجمالي الديون ذات التصنيف الاستثماري، ما يمثّل ارتفاعاً من نسبة 33% في عام 2008. عام 2009 إلى أكثر من 2 تريليون دولار في عام 2018، أي نحو 52% من جميع السندات المصنّفة استثمارية. منذ عام 2009، تضاعف حجم السندات القائمة في السوق ثلاث مرات، لتصل إلى 1,5 تريليون دولار في عام 2018. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت ديون الشركات الأكثر أماناً من 0,2 إلى 0,5 تريليون دولار فقط.

المُقلق هو أن ترتفع أسعار الفائدة على ديون الشركات «الملائكة» بشكل حادّ في الوقت نفسه الذي ستنخفض فيه ربحيتها. من شأن ذلك أن يخلق الظروف الملائمة لحالات الإفلاس والتخلف عن سداد الديون التي تترتد عبر قطاع الشركات وتؤدي إلى انهيار الأسواق المالية والركود الاقتصادي. يكشف تحديد «الملائكة المتساقطة» وكذلك شركات «الزومبي» أن الخطر الآن أصبح أعلى بكثير مما كان يُعتقد سابقاً. إن ارتفاع الديون لن يكون كافياً للتسبب في ركود اقتصادي، بل يتطلب الأمر انخفاض ربحية رأس المال المستثمر. في ورقة بحثية حديثة، أظهر الاقتصاديان الأرجنتينيان أكيونيا وغرانا أن: 1) زاد عدد شركات «الزومبي» منذ الثمانينيات، و 2) التسويات الدولية أن الدعم الائتماني الذي تحصل عليه «الملائكة المتساقطة» المحتملة بلغ 307 مليارات دولار بين عامَي 2009 و2019.

الزيادة المطّردة في ديون الشركات غير المالية على مدى السنوات العشر الماضية جعلت من هذه الفئة، أكبر فئة ديون خاصة اليوم، بما يعادل 82% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. كانت الدورة الائتمانية الأخيرة مدفوعة بالكامل بديون الشركات غير المالية، والتي زادت من 10 تريليون دولار في عام 2008 إلى 17 تريليون دولار في عام 2020. وكانت الزيادة في ديون الشركات غير المالية مدفوعة في الغالب بسندات الشركات. هذه الزيادة بدورها، مدفوعة بالكامل بالسندات الصادرة عن الشركات المصنّفة «BBB»، أو «الملائكة المتساقطة» المحتملة، وهي الشريحة الأقل تصنيفاً في سوق السندات ذات الدرجة الاستثمارية. وقد تضاعف حجم هذا القطاع ثلاث مرات، من نحو 0,7 تريليون دولار في عام 2009 إلى أكثر من 2 تريليون دولار في عام 2018، أي نحو 52% من جميع السندات المصنّفة استثمارية. منذ عام 2009، تضاعف حجم السندات القائمة في السوق ثلاث مرات، لتصل إلى 1,5 تريليون دولار في عام 2018. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت ديون الشركات الأكثر أماناً من 0,2 إلى 0,5 تريليون دولار فقط.

المُقلق هو أن ترتفع أسعار الفائدة على ديون الشركات «الملائكة» بشكل حادّ في الوقت نفسه الذي ستنخفض فيه ربحيتها. من شأن ذلك أن يخلق الظروف الملائمة لحالات الإفلاس والتخلف عن سداد الديون التي تترتد عبر قطاع الشركات وتؤدي إلى انهيار الأسواق المالية والركود الاقتصادي. يكشف تحديد «الملائكة المتساقطة» وكذلك شركات «الزومبي» أن الخطر الآن أصبح أعلى بكثير مما كان يُعتقد سابقاً. إن ارتفاع الديون لن يكون كافياً للتسبب في ركود اقتصادي، بل يتطلب الأمر انخفاض ربحية رأس المال المستثمر. في ورقة بحثية حديثة، أظهر الاقتصاديان الأرجنتينيان أكيونيا وغرانا أن: 1) زاد عدد شركات «الزومبي» منذ الثمانينيات، و 2) السبب ليس ارتفاع الكلفة أو حجم ديونها، ولكن لأن أرباح هذه الشركات انخفضت كثيراً، أُجبرت على الاقتراض أكثر. لذا فإن «الزومبي» و«الملائكة المتساقطة» لديها قضية «ماركسية» وليست «مينسكية».

وبينما نستعرض الوضع الحالي للاقتصادات الرئيسية، وسط الصراع الروسي الأوكراني، فإن ظروف انهيار الشركات آخذ في الارتفاع بشكل كبير. أولاً، هناك تضخّم متسارع. فقد سجّلت أسعار السلع الأساسية العالمية أعلى مستوى لها منذ عام 2008. هذا الأسبوع حيث أدّت الأزمة الأوكرانية إلى تكثيف المخاوف بشأن الإمدادات العالمية من المواد الخام. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط، وهو مؤشّر النفط الأميركي، إلى 115 دولاراً للبرميل، وهو المستوى الأعلى له منذ 14 عاماً.

القمح والذرة وعباد الشمس، سلع مُعرّضة للخطر في روسيا وأوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاع الحاد في أسعار الغاز الطبيعي يجعل إنتاج الأمونيا باهظ الكلفة، بينما صادرات البوتاس من روسيا وبيلاروسيا (اللتين تشكلان معاً ثلث المنتجات المتداولة عالمياً) معرضة للخطر. كلاهما من المكوّنات الأساسية للأسمدة. هذا يمكن أن يعطل الزراعة على نطاق واسع طوال هذا العام وحتى العام المقبل.

قبل الأزمة الأوكرانية، كانت البنوك المركزية تتحدث بشدة عن رفع أسعار الفائدة. لم يكن لديها خيار رغم أن هذه الخطوة ترفع مخاطر ديون الشركات الضعيفة. كان عليها السيطرة على التضخم. نتيجة لذلك، بدأ مُنحنى فوائد السندات الحكومية الأميركية في الاستقرار. أصبح الفرق بين فوائد السندات لأجل سنتين، وتلك لأجل 10 سنوات أقل من 0,3%. وكما أشرت، يشير منحنى الفوائد الثابت أو «المقلوب» (حيث تكون أسعار الفائدة أعلى على السندات ذات السنتين مقارنة بالسندات ذات العشر سنوات) عادة إلى حدوث ركود وشيك. وذلك لأن مستثمري السندات يبدأون في شراء سندات ذات أجل استحقاق أطول بينما ترفع البنوك المركزية أسعار الفائدة.

لذا فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي وغيره من البنوك المركزية أصبحت الآن في مأزق أكبر. يعود هذا الأمر إلى النصل الآخر من المقص الذي يقطع الاقتصادات الرأسمالية الكبرى: تباطؤ النمو والركود المستقبلي. تشير العديد من التقديرات حول تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا إلى أن الاقتصاد العالمي سوف يخسر نحو 1% من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع هذا العام والعام المقبل.

حتى الاقتصاد الأميركي، الأفضل أداءً من بين اقتصادات مجموعة السبع خلال فترة الركود الوبائي، يبدو وكأنه معرّض للتوقف رغم التعافي المفترض للوظائف نحو نسب «التوظيف الكامل» المزعومة. تقدير الفيدرالي للناتج المحلي الإجمالي للفصل الحالي هو نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0%.

لقد قيل الكثير عن الأرقام القوية لنسب التوظيف في الولايات المتحدة، حيث عاد العمال هناك إلى العمل الآن بعدما تم التخلي عن قيود كورونا. لكن هناك 3,5 ملايين وظيفة أقل الآن مقارنة بالعدد الذي كان يمكن أن يكون متاحاً لولا الركود الوبائي. ما حدث هو أن العديد من العمال تركوا وظائفهم الثانية أو أصبحوا يعملون لحسابهم الخاص (والتي تدفع دائماً أقل من وظيفة بدوام كامل).

ارتفعت أرباح الشركات على مستوى العالم بشكل حادّ خلال عام 2021، بعدما كانت سلبية بشكل كبير في عام 2020. لكن وتيرة تعافي الأرباح تتضاءل ولا تزال الأرباح العالمية أقل بنسبة 3% عن المستوى الذي تم تحقيقه في نهاية عام 2019 قبل الوباء.

وكما علّق صندوق النقد الدولي قبل اندلاع أزمة أوكرانيا: «دخلت الشركات أزمة كورونا بديون قياسية تراكمت عليها بعد الأزمة المالية العالمية عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة. وبلغت ديون الشركات 83 تريليون دولار، أو 98% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في نهاية عام 2020. وشكّلت الاقتصادات المتقدمة والصين 90% من الزيادة في الديون البالغة 8,9 تريليون دولار في عام 2020. والآن، بعد أن رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، ستزداد تكاليف خدمة ديون الشركات. ستنكشف نقاط ضعف الشركات عندما تُقلص الحكومات الدعم المالي الذي قدّمته للشركات المنكوبة في ذروة الأزمة».

*نُشر هذا المقال على مدوّنة مايكل روبرتس «thenextrecession.wordpress.com» في 6 آذار 2022

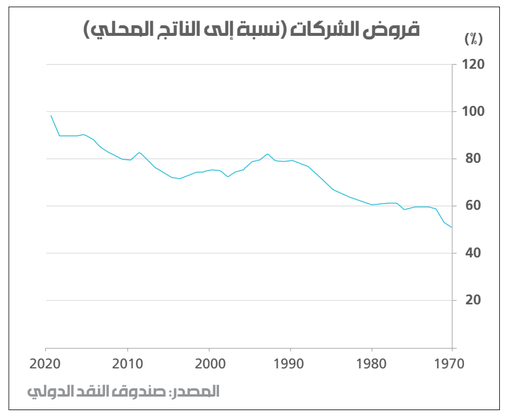

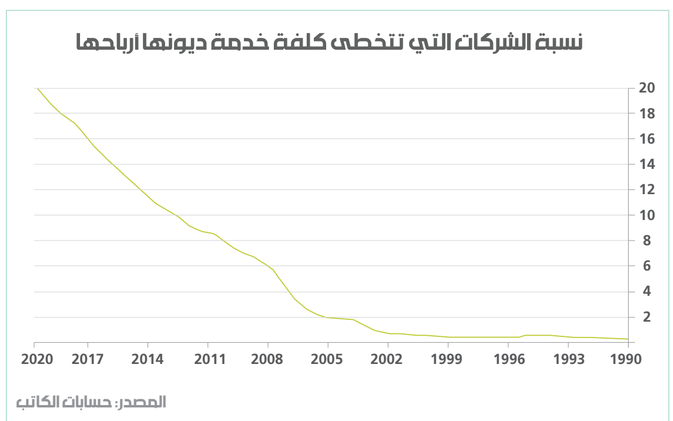

مقال

في الحلقة الثانية من السلسلة التي أعدّها رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عن خيار التوجّه نحو الشرق، يركّز الكاتب على الرؤية الجديدة للطاقة وسياساتها مستخلصاً بأن الوصول إلى عصر الطاقة المتجدّدة ما زال بعيد المنال مقابل دخول العالم بقوّة في عصر الغاز الذهبي، كما توقّعت وكالة الطاقة الدولية قبل عشر سنوات، مع ما يستتبعه ذلك من تحوّلات جيو - اقتصادية تميل نحو الشرق

نحو الشرق [2]

العالم يدخل في عصر الغاز الذهبي

عبد الحليم فضل الله

تحتاج أسواق الطاقة حالياً إلى استثمارات ضخمة حتى تواجه قصور العرض والزيادة المتوقّعة في الطلب بخلاف ما كان عليه الأمر في السابق. فخلال القرنين الماضيين، أي منذ انطلاق الثورة الصناعية الأولى، توفرت الطاقة بكميّات كبيرة وبكلفة محدودة شكّلت دعماً للنشاط الصناعي. لكن هذه الحقبة شارفت على الانتهاء إن لم تكن انتهت فعلاً، ولا تبدو البدائل متاحة على نحو فوري وبكلفة يمكن تحمّلها، فالوقود الأحفوري يؤمّن 83 في المئة من مجمل الطلب العالمي، وما زال علينا الانتظار عقوداً أخرى قبل أن نبدأ بالفعل في الدخول إلى عصر ما بعد النفط، رغم ما حقّقته بعض الدول من إنجازات. إنّ هذا يحتّم امتلاك رؤية جديدة للطاقة وشبكات نقلها وطرق التزوّد بها، وكذلك للعلاقة بين المورّدين والمستوردين، ودور الطاقة في لجم النمو العالمي أو تحفيزه. وفي واقع الحال توجد علاقة ارتباط قوية بين استهلاك الطاقة ونمو الاقتصاد السلعي، أكثر من ارتباطه بالاقتصاد الخدماتي وغير المنظور، بل يمكن النظر إلى الطاقة بوصفها إحدى محركات النمو شأنها في ذلك شأن الفائدة.

وتسهم أربعة تحولات في تغيير خريطة الطاقة العالمية:

- الانتشار السريع لاستخدام الطاقة البديلة والانخفاض في أكلافها (انخفضت كلفة الطاقة الشمسية بنسبة 70% والرياح 25% والبطاريات 40%).

- زيادة الاعتماد على الكهرباء في مجال الطاقة، إذ إن قيمة استهلاك الكهرباء عالميّاً في 2016 تساوي كلفة استهلاك النفط.

- تحوّل الصين، أكبر مستهلك للطاقة في العالم، نحو اقتصاد موجّه صوب الخدمات ونحو مزيج أنظف للطاقة.

- المرونة التي أظهرها قطاع الغاز والنفط الصخريّين في التكيّف مع تغيرات السوق، ما قد يجعله المصدر الأول للتزويد بالطاقة عام 2040. فيما يقدّر ارتفاع إنتاج النفط الصخري بنحو 8 مليون ب/ي في السنوات القليلة المقبلة.

ويُتوقع أن تتبوأ الطاقة النظيفة (الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة) المركز القيادي عالميّاً، بحيث تفي بنحو 40% من الزيادة في الطلب الأولي على الطاقة، وتستحوذ على ثلثي الاستثمارات العالمية في محطات توليد الكهرباء و 80% في الاتحاد الأوروبي، ومن المرجح أن ترتفع حصّة الطاقة المتجددة في العالم من 9% إلى نحو 16%.

وتعدّ الكهرباء القوّة الصاعدة في أسواق الاستهلاك العالمي. فبحلول 2040 ستستحوذ على 40% من الزيادة الإجمالية في الاستهلاك، ومن الاستخدامات البارزة السيارات الكهربائية التي ارتفع عددها إلى نحو 900 مليون سيارة في غضون عقدين من الزمن. وفي المدّة نفسها تقدّر الزيادة في الطلب على الكهرباء في الصين بما يساوي مجموع الطلب الأميركي، إذ تركّز سياساتها المتعلّقة بالطاقة على الكهرباء والغاز الطبيعي والتقنيات الرقميّة ذات الكفاءة العالية في ترشيد الاستهلاك.

تكفي الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الصين تنتج ثلث الطاقة المتجددة والنظيفة في العالم، و40% من السيارات الكهربائيّة، وهي مسؤولة عن ربع الارتفاع المتوقع في الطلب على الغاز الطبيعي. وسينمو الطلب كذلك على الغاز المسال ليعادل ربع الطلب العالمي بعد عقدين، ليكون ثاني أكبر مصدر للوقود بعد النفط، وستكون الصين والهند والبلدان النامية الأخرى في آسيا مسؤولة عن 80% من النمو المتوقّع في الغاز، فيما سترتفع حصة مصادر الطاقة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة إلى 40% في المدة نفسها.

> الخيار الشرقي ينطوي في مجال النقل العالمي برّاً وبحراً على رفع نسب التجارة البرية وحماية خطوط النقل البحري وخفض كلفة النقل وأجور الشحن

ما نستخلصه، هو أنّ الوصول إلى عصر الطاقة المتجدّدة ما زال بعيد المنال، لكن في المقابل وكما توقعت وكالة الطاقة الدولية منذ عشر سنوات تقريباً، فإنّ العالم بدأ يدخل بقوّة في عصر الغاز الذهبي، مع ما يستتبعه ذلك من تحولات جيو - اقتصادية تميل نحو الشرق، ومن انعكاس على العلاقات بين الدول والصراعات في ما بينها. وسيترافق الدخول إلى عصر الغاز مع خمسة أمور:

- الأول: التوازن في العلاقة بين الدول المنتجة للغاز والدول المستوردة له. فبخلاف النفط، تحتاج تجارة الغاز إلى استثمارات كبيرة في خطوط الأنابيب لا تقلّ أهمية عن الاستثمارات في حقول الإنتاج، كما لا تتمتع الدول المنتجة بنفس المرونة التي تمتلكها في مجال النفط، في التحكم بحجم الإنتاج ومستوى الأسعار.

- الثاني: تؤدّي آسيا ودول المشرق دوراً أساسيّاً في سوق الغاز في جانبَي العرض والطلب، إذ إنّها تستحوذ على ثلثي الإنتاج تقريباً ويتوقّع أن تتجاوز وارداتها منه نصف الواردات العالمية في غضون العقدين المقبلين، ما يجعلها القوة الأساسيّة المؤثّرة في السوق العالمي.

- الثالث: تحظى الدول التي تمرّ بها خطوط نقل الغاز بأهمية قد تضاهي أهمية الدول المنتجة والمستوردة له، كما قد تزجّها في صراعات وتوترات تؤثّر على حاضرها ومستقبلها. علماً بأنّ آسيا الوسطى ودول المشرق العربي وجوارها تشكّل محوراً أساسيّاً لخطوط الغاز وممرّاً إجباريّاً لها في بعض الأحيان.

- الرابع: تمرّ إمدادات الغاز عبر البرّ والممرّات المائية الداخلية الواقعة ما بين الدول المجاورة، فيما يجوب النفط البحار والمحيطات في انتقاله بين الدول المصدّرة والدول المستوردة، وبذلك يكون خاضعاً لهيمنة الدول التي لها اليد العليا في البحار.

- الخامس: ترتبط اقتصاديات النفط بالكارتيلات العالمية والشركات الكبرى المسيطرة على اقتصاديات النقل والإنتاج والبيع، فيما اقتصاديات الغاز الطبيعي أكثر التصاقاً بإرادة الدول ومصالحها وسياساتها العليا.

وبناءً عليه، فإنّ المنافسة والصراع بين الشرق والغرب على مصادر الطاقة تميل باتجاه الشرق في مقابل المزايا التي ما زال الغرب يمتلكها في مجال النفط وغيره من مصادر الطاقة الأحفوريّة والتقليديّة.

انجل بوليغان ـ المكسيك

نماذج من الصراع على الغاز

- مشروع خط الغاز الروسي ـ ألمانيا عبر أوكرانيا: أنجز في عهد الاتحاد السوفياتي 1982-1984، ولاقى معارضة أميركيّة. وجرى في المقابل إطلاق مشروع نابكو عام 2002 ليكون بديلاً من الغاز الروسي، في نقل الغاز من مصادره في آسيا الوسطى عبر تركمنستان وأوزبكستان وكازاخستان ومن ثم بحر قزوين وتركيا باتجاه أوروبا. وردّ الروس بتوقيع عقد احتكار الغاز التركماني.

- عام 2012 وُقّع اتفاق بين تركيا وآذربيجان لبناء خط نقل للغاز من آذربيجان باتجاه تركيا باسم خط الغاز عبر الأناضول «تاناب»، وفي عام 2019 أُعلن استكمال إنشاء الأنبوب ليصل إلى الحدود التركيّة اليونانيّة، ومن المخطّط ربطه بالأنبوب العابر للبحر الأدرياتيكي (تاب). حمل المشروع اسم ممرّ الغاز الجنوبي، ومن المتوقع أن يضخّ 16 مليار متر مكعّب سنويّاً إلى أوروبا، علماً بأنّ شركة روسيّة تملك 10% من المشروع.

- مشروع السيل الشمالي (نورد ستريم): وهو خط أنابيب للغاز الطبيعي يمرّ عبر قعر بحر البلطيق إلى غرانفسفالد في ألمانيا (بطول 1221 كلم) الذي بدأ الضخّ منه عام 2011، والهدف منه هو تحييد نقل الغاز إلى أوروبا عن التعقيدات السياسيّة. وفي عام 2018 باشرت الشركات الروسيّة العمل على مدّ خط ثانٍ موازٍ عرف باسم السيل الشمالي الثاني (نورد ستريم 2)، ومع تشغيل هذا الخط يصل اعتماد ألمانيا على الغاز الروسي إلى 75% من مجموع حاجاتها. وقد فرض الكونغرس عام 2012 عقوبات على المشروع لمنع الشركات الأوروبيّة من العمل به.

- السيل الأزرق والسيل التركي: يهدف إلى نقل الغاز الروسي إلى تركيا عبر البحر الأسود. وُقّع الاتفاق بشأنه عام 2014، واستكمل العمل بالمشروع وبدأ الضخ عام 2018. (حفريّات 2020/9/3)

- خط غاز مد إيست: من المنظور الأميركي فإنّ مساهمة تاناب تبقى ضئيلة مقارنة بحجم الإمدادات الروسيّة إلى أوروبا البالغة 243 مليار متر مكعّب. وبناء عليه وقّع كلٌّ من إيطاليا وقبرص واليونان وكيان العدو عام 2017 اتفاقاً لإنشاء خط غاز بطول 1872 كلم لتأمين ما بين 9 مليارات و11 مليار متر مكعّب سنوياً من الاحتياطيات الواقعة في شرق المتوسط. وفي عام 2019 وقّع اتفاق شمل الدول الأربعة ومصر والأردن والسلطة الفلسطينيّة وفرنسا، يقضي بإنشاء سوق إقليمي يخدم مصالح الدول الأعضاء، ويضمن استدامة إمدادات الغاز إليها. وتُعدّ اكتشافات الغاز قبالة شواطئ فلسطين المحتلة وقبرص ومصر متغيّراً أساسيّاً في الجيوبوليتيك المشرقي. وكان اكتشاف دولة الاحتلال عامل تحريك أساسي لعلاقات التطبيع بينها وبين بعض الدول العربيّة. إذ غذّى الغاز الآتي من فلسطين المحتلّة، لسنوات عدّة، حاجات مصر عبر أنابيب تبدأ من عسقلان على الشاطئ الفلسطيني ثم تصل إلى العريش وإلى بورسعيد، وبدأ الأردن أيضاً باستيراد الغاز عبر الأنابيب من كيان العدو. وكان هذا الأخير دشّن أول حقل له عام 2014، وتقدر احتياطياته بـ240 مليار متر مكعب في حقل تامار و450 ملياراً في حقل ليافاتان و127 ملياراً في حقل أفروديت، وهذه الحقول هي من أهم وأكبر الحقول المكتشفة في الساحل الشرقي للمتوسط، فيما صار حقل ظهر المصري (2015) الأكبر على الإطلاق باحتياطي مقداره 850 مليار متر مكعب.

- خطّ غاز قوة سيبيريا: ينطلق هذا الخط من عمق روسيا (بطول نحو 2000 كلم) إلى الصين ناقلاً 38 مليار متر مكعب من الغاز، وهذه الكمية تغطّي نحو 6% من حاجات الصين البالغة سنويّاً نحو 610 مليارات متر مكعّب.